AL-JAZEERA AL-ARABIA

# الجزيرة العربية

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثانية ـ العدد الرابع عشر ـ مارس ١٩٩٢ / رمضان ١٤١٢ هـ

NO 14. March 1992. Year2

## حول الموقف من النظام الأساسي .. بعد أن تمخض الجبل

## قراءة نقدية في النظامين الأساسي والشورى للمملكة

## مقترحات أساسية لتعديل أنظمة الحكم

## أسباب التوتر في مجتمع العمال الوافدين للمملكة

## وثائق : الأميركيون ممتعضون من نشاط المطوعين

## حقوق الإنسان في عالم متغيّر

## منظمة أميركية ، وحديث عن حقوق الإنسان في السعودية

## المشبوه

إستناداً لتقارير المُطوّف
رُوقبَ المشبوهُ مِنْ غير توقّفْ
ضَرَبَ الشّرطةُ طوقاً حولَ بيتهْ
سَجّلوا أصواتَ صمتهْ
حلّلوا أفكارَهُ
واستجوبوا زوّارَهُ
والتقطوا كُلّ صدىً
واستَبَقوا كُلّ تَصرّفْ
وأخيـراً ..
ثبَتَتْ صِحّةُ أقوالِ المُطوّفْ
كُلّ ما جاء به المشبوهُ
يدعو للتخوّفْ
فلقد شكّلَ « حزباً » دونَ ترخيصٍ

وقد أصْدَرَ « منشوراً » يُنادي بالتخلّفْ
يبتغي أن يُسْأَلَ المسؤولُ
عن ثروتهِ .. باسم التّقَشّفْ !
ويرى أن تُحْبَسَ المرأةُ
في منزلها .. باسم التّعَفّفْ !
ويُسمّي شدّةَ العِشْقِ : زِنًى
وارتشافَ الخمرِ : إثماً .
ويَرى الفنّ الطليعيّ ــ عموماً ــ
عملاً غيرَ مُشَرّفْ !

**

أُلقيَ القبضُ على اللهِ
.. وكانتْ تُهمةُ المدعو :
أُصـولـي
مُتطـرّفْ !

أحمد مطر ــ لافتات « ٣ »

بسم الله الرحمن الرحيم


# الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثانية ــ العدد الرابع عشر ــ مارس ١٩٩٢ / رمضان ١٤١٢ هـ



رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047



بعد أن تمخض الجبل ٢

ما هي النقاط الإيجابية في إعلان أنظمة الحكم ؟ .لا شك أن هناك بعض الأمور المهمة من بين مواد الأنظمة ، رغم خيبة الأمل المريرة التي أصابت مثقفي المملكة بشكل عام بسبب سطحية وتفاهة ما قدمه الملك لشعبه بعد وعود زادت عن الثلاثين عاما .. في الإفتتاحية استعراض للنقاط الإيجابية في النظام الأساسي ، وكيفية تحويلها الى مواد فاعلة .

المعارضة : ترحيب حذر بالإصلاحات ١٧

رحب متحدث باسم المعارضة في السعودية بحذر بالإصلاحات السياسية ، وقال أن النظام الأساسي لم يشر الى أنه الحاكم على قوانين البلاد ، كما أن الملك حاز صلاحيات واسعة بحيث أصبحت الدولة كلها تحت تصرفه ، وأن الدستور لم يعترف مطلقا بالحقوق الأساسية للمواطنين ، ولم يحترم حرية التعبير والرأي والصحافة .

مقترحات لتعديل الأنظمة ١٤

نصوص أنظمة الحكم التي أصدرها الملك كانت دون مستوى طموح وتطلعات الشعب ، ودون مستوى التطور داخل المجتمع السعودي ، ودون مستوى أسوأ النظم والدساتير في العالم .. ورغم بعض الإيجابيات القليلة في الأنظمة هناك حاجة لتعديلها بصورة شبه جذرية .. هذه المقالة تقدم مقترحات لتعديل أنظمة الحكم .

أوضاع حقوق الأنسان في السعودية ٣٠

أصدرت المنظمة الحقوقية الأميركية ــ ميدل إيست واتش ــ تقريرها السنوي عن انتهاكات حقوق الانسان في السعودية لعام ١٩٩١ ، التقرير يقدم معلومات وافية حول هذه الإنتهاكات ، كما يقدم خلفية موسعة عن القوانين التي تعتمد عليها العائلة السعودية المالكة في انتهاكاتها ، ويرى التقرير ان الإدارة الأميركية لا تبذل جهدا لوقف الخروقات التي يمارسها الأمراء السعوديون .



سعر النسخة : في بريطانيا ( جنيه استرليني ) ــ في الولايات المتحدة ( ثلاثة دولارات )
الإشتراك السنوي : بريطانيا ( ٢٥ جنيهاً ) ــ أوروبا ( ٤٠ دولاراً ) ــ بقية دول العالم ( ٥٠ دولاراً )
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON·D.C. 20004, U.S.A


## قسيمة الاشتراك

الإسم Name.....
العنوان Adress.....
مدة الإشتراك One year Two years .....
عدد النسخ number of copies.....

حول الموقف من النظام الأساسي

# بعد ان تمخض الجبل

حمزة الحسن

**المعارضة تشارك الشعب خيبة أمله من مستوى الأنظمة المذكورة ، ولكنها معنية بعرض الخيارات الممكنة للعمل السياسي في ظل الظروف الجديدة**

بعد ثلاثين عاما من الانتظار اصدر الملك النظام الاساسي للحكم ، ونظامي مجلس الشورى والمناطق ، انظمة لا تلبي الحد الادنى من حاجات البلاد للتطوير في عالم سريع التغير والتطور .

ومع اننا دهشنا مثل معظم المواطنين ، لان الملك كان على حدّ من الجرأة بحيث قرر تسيير البلاد في القرن القادم وفق نظام ينتمي الى زمن موغل في القدم ، الا اننا سنحاول تسلية انفسنا بالقول ان ثمة عناصر ايجابية في الانظمة المذكورة ، مع كثرة ما فيها من سلبيات ونقاط ضعف .

لكن القضية ليست على اي حال من الاحوال رضا عن حال يستحق الرضى ، او اسف يحتاج الى التسلية ، انه في واقع الامر مصير وطن يتعرض للمزيد من الخطر ، بينما تغمض قيادته الرسمية عينها على اسبابه ، وتتغافل عن وجوده وابعاده ، طمعا في ان يؤدي التغافل الى حل المشكلات .

متى كان الزمن حلال المشكلات ، ومتى كانت مشكلات الاوطان تحل بتجاهلها ، انها الى الاستشراء والتصاعد اقرب ، ان الزمن هو الوقود الذي يزيد النار اوارا ، وان ظن الهاربون من الحل انه حلال .

## اهمية التغيير

كان رد الفعل الاول لنخبة البلاد بعد الاطلاع على الانظمة الجديدة هو الشعور بخيبة الامل ، وعندما سألناهم الرأي فيما صدر ، وجدناهم بين مستاء من مستوى الانظمة ، وبين من يشعر بلاجدوائية الموضوع ، والحقيقة ان الملك ــ في خطابه الذي اعلن خلاله عن الانظمة ــ قد تعمّد المبالغة على ما يبدو في التاكيد على ان الانظمة الجديدة لا تغيّر شيئا ، وانها مجرد توثيق لما هو قائم بالفعل ، ان نظرة متفحصة على نصوص النظام الاساسي ، تعطي ذات الانطباع .

لكن مهما يكن الحال ، فثمة نقاط ايجابية وثمة حاجة لاستبيان المرحلة القادمة ، مرحلة ما بعد صدور النظام الاساسي ، والتعامل وفقا لمتطلباتها ، ان المعارضة على الرغم من انها تشارك عامة الشعب خيبة امله من مستوى الانظمة المذكورة ، الا انها معنية بعرض الخيارات الممكنة للعمل السياسي في ظل الظروف الجديدة .

لقد اوردنا بعض التفاصيل حول نقاط الضعف التي نراها في النظام الاساسي والنظامين الاخرين في مقالات اخرى في هذا العدد من المجلة ، ولذلك سنركز هنا على النقاط التي نعتبرها جديرة بالعناية من جانب المواطنين ، حيث انها تمثل حقوقا مكتسبة ينبغي ان لا يوفروا جهدا في التاكيد عليها وحمايتها كمرحلة اولى باتجاه تطويرها .

### اولا

ان النظام الاساسي هو اول اعتراف من جانب العائلة الحاكمة بالحاجة الى جعل الحكم في البلاد قانونيا ، ان اهمية هذا الامر تاتي من حقيقة انه ياتي بعد ما يقل قليلا عن مائة عام ، منذ يناير ١٩٠٢ ، من الحكم دون قانون ، واعتبار مشيئة الملك هي قانون البلاد ، على الرغم مما يرافق الارادات الفردية للبشر من قصور ، ومن تغيُّر بين الحين والاخر تبعا للظروف واختلاف الرغبات ، ومع ان ا لنظام الاساسي لم يوفر مجالا خارج سيطرة الملك ، يحيث يمكن القول انه ما يزال الحاكم المطلق المنفرد في امور البلاد ، الا ان وضع قانون اعلى يشكل مكسبا للبلاد من الصعب التراجع عنه ، وهو يفتح الباب امام خطوات اكبر باتجاه التحول الى دولة القانون بعد ان عشنا دهرا في ظل دولة الرغبة والارادة الشخصية .

### ثانيا

ثمة نقاط ايجابية قد تختفي وراء ركام السلبيات ، لا بدّ للمواطنين من التمسّك بها في مواجهة الحكم ، من بينها منع التجسس على

الحياة الشخصية للمواطنين بمراقبة المراسلات البريدية ، والاتصالات الهاتفية ، ومنع خرق حرمة المساكن والاعتقال العشوائي ، ونعتقد ان هذه الممارسات التي كانت سائدة في الماضي وتعتبر بعض المظاهر الطبيعية للحياة في المملكة ، قد لا يترسخ نقيضها كواقع عملي ، الا اذا تمسّك المواطنون بالبنود التي تحميهم وطالبوا بانجاز تطبيقها ، وتابعوا المخالفات التي قد تقوم بها الاجهزة التنفيذية لمضمونها ، تابعوها بالشكوى لكل من استطاعوا الوصول اليه من المسئولين ورجال الحكم ، حتى تتحول الى واقع عملي في الحياة اليومية ، ومادام النظام الاساسي يوفر الغطاء القانوني اللازم للاحتجاج على اعمال القهر التي كانت تقوم بها السلطات لاسيما اجهزة الامن ، فلا داعي ثمة للخوف من المحاسبة والمطالبة بانفاذ مقتضيات القانون .

**ثالثا**

ومن النقاط الجديرة بالعناية هو البند الذي يقرر شخصية العقوبة ، فمن المعروف ان الاجهزة الامنية لم تكن تتورع عن معاقبة الناس بجريرة ابنائهم او اخوانهم ، ولدينا امثلة على عشرات من الحالات اعتقل فيها مواطنون او منعوا من السفر لسنوات طويلة لجريمة لم يرتكبوها ، لا لشيء الا لأن لديهم علاقة نسب مع احد المطلوبين في قضايا جنائية او سياسية ، ومادام القانون قد اقر الآن ، ان العقاب لا ينتقل من مستحق العقوبة الى اي شخص اخر ليس شريكا فيها ، فمن المطلوب ان يسعى الذين تعرضوا للظلم لاسباب من هذا النوع ، الى المطالبة بحقوقهم لاسيما حريتهم في السفر ورفع القيود المفروضة عليهم .

**رابعا**

ومن تلك النقاط ايضا منع رجعية العقوبة ، وخلاصتها ان من ارتكب فعلا فانه لا يعتبر مستوجبا للعقوبة الا اذا كان هناك قانون سابق يعتبر هذا الفعل جريمة تستحق العقاب ، وفي غير هذه الحالة فان الشخص يعتبر بريئا ، حتى لو بادرت السلطات الى وضع قانون يعتبر الفعل المذكور موجبا للعقاب بعد ذلك ، ونود الاشارة هنا الى ان عديدا من المواطنين قد عوقبوا في الماضي ، بعضهم بعقوبة الاعدام لافعال تم تحديد احكامها بعد قيامهم بها ، وهو ما يخالف هذا البند ، ومن اللازم فيما ياتي من الزمن اعتبار هذا التطور والمطالبة بانفاذ مقتضياته .

مع ان الاصلاحات التي اظهرت العائلة المالكة استعدادا لاجرائها كانت قليلة الى الحد الذي يثير الدهشة ، الا ان الظروف المحلية والاقليمية التي تمر بها البلاد ، والمؤثرات المحلية والخارجية التي تتعرض لها الحكومة ستجعلها مجبرة على اعادة النظر في الانظمة المذكورة وتطويرها باتجاه مستويات افضل ، لكن هذا سيكون بطبيعة الحال مرهونا بقدرة الشعب ، ولاسيما نخبته على توجيه المزيد من الضغط على العائلة الحاكمة ، حتى تجد الأخيرة نفسها مجبرة على الوفاء بالمطالب الشعبية ، ونعتقد ان ثمة مجالات واسعة للمطالبة بالتطوير حتى في ظل الانظمة الحالية ، من بينها على سبيل المثال المطالبة بان يكون مجلس الشورى ممثلا لمناطق البلاد بصورة صحيحة ، وان يُختار اعضاؤه من بين الاشخاص الذين يتمتعون بالرضى والمقبولية من جانب المواطنين في كل منطقة ، ومثل ذلك بالنسبة لاعضاء مجالس المناطق .

وثمة مجال للمطالبة بان يكون امراء المناطق ومحافظوها من اهالي المناطق نفسها ، وليس كما جرت العادة حتى الان في تعيين امير من العائلة الحاكمة في كل منطقة .

لا نظن على اي حال ان اصدار هذه الانظمة سيكون خاتمةالمطاف ، فالوضع الان في بلادنا وفي العالم لم يعد كما كان في الماضي ، لكن نعود الى التاكيد بان اي تغيير باتجاه الاصلح لن يتحقق الا بعد ان يعي المواطنون حقوقهم في ان يعيشوا في وطنهم مثلما يعيش كل سكان العالم ، شركاء متساوين لا رعية في مزرعة يملكها سيد كبير ، واذا ما وعى الناس هذه الحقيقة وانتقلوا الى المرحلة الاخرى الضرورية وهي المطالبة ببقية حقوقهم والضغط على الحكم لانجازها ، فعندها سيحدث التطور المنشود .

**تطوير أنظمة الحكم مرهون قبل كل شيء بإرادة الشعب وقدرته ، لاسيما نخبته ، على توجه المزيد من الضغط على العائلة المالكة حتى تجد الأخيرة نفسها مجبرة على الوفاء بالمطالب الشعبية**

**النظام الأساسي هو أول اعتراف من قبل العائلة المالكة بالحاجة الى جعل الحكم في البلاد قانونياً ، وإن وضع نظام أعلى يشكل مكسباً للبلاد يفتح الطريق امام خطوات اكبر باتجاه دولة القانون**

# أول وثيقة خليجية مشتركة تطالب بالوحدة والديمقراطية

**تقدم المشاركون في منتدى التنمية الذي عقد بالشارقة قبيل انعقاد القمة الثانية عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في الكويت ، بمذكرة الى حكام دول مجلس التعاون الخليجي ، بعد مناقشات مستفيضة حول مجمل الأوضاع الخليجية بعد الحرب .**

**وتم تسليم الوثيقة الى الشيخ جابر الأحمد الصباح ، بوصفه حاكم البلد المضيف ، والى الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله بشارة ، ووعد حاكم الكويت أن يطلع حكام الخليج الآخرين عليها .**

**ونظراً لأهمية هذه الوثيقة ، وكونها تعد أول جهد خليجي مشترك في سبيل الوحدة والديمقراطية ، ارتأت مجلة « الجزيرة العربية » نشرها تعميماً للفائدة .**

بسم الله الرحمن الرحيم

على هامش الاجتماع السنوي لمنتدى التنمية ، وبمناسبة مرور عشر سنوات على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ناقش عدد من مواطني دول الخليج والجزيرة العربية الأوضاع والمستجدات في أعقاب تحرير دولة الكويت وعودة الحق الى نصابه .

وبعد مناقشة هذه المستجدات والأوضاع من جوانب متعددة في جو من الصراحة والموضوعية والحرص على مستقبل هذه المنطقة وشعوبها ، وللمساهمة في تعزيز الدور العربي الحضاري ، وخاصة في الظروف الدولية الجديدة وأوضاع الوطن العربي ، ومن منطلق الحرص على أمن المنطقة وأستقرارها بما يحقق مصلحة كافة أبنائها وكذلك الحفاظ على المنجزات التي تحققت ، أكد الحاضرون أنه لضمان أستمرارية الأمن ودوام الأستقرار ولتحقيق المزيد من المنجزات ، فإن بعض الأهداف لا بد لها من التحقق وذلك بشكل سريع ومدروس .

وقد رأى الحاضرون أن أهم الأهداف هي :

أولاً : وضع دساتير وأنظمة أساسية للحكم تحدد الحقوق الأساسية للمواطن ، وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتضمن الحريات الأساسية في هذه المنطقة .

ثانياً : إعطاء المواطن حق المشاركة في مختلف الحقول بما يسمح له تقرير مستقبله ومستقبل وطنه ، وذلك من خلال مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، تؤطر هذه المشاركة وتقننها .

ثالثاً : العمل على إنشاء كيان موّحد لدول الخليج العربية ، بصيغة سياسية تكفل التعامل مع الآخرين كدولة واحدة ، مع مراعاة الظروف الوطنية والنظم الداخلية لكل دولة ، ولعل أفضل صيغة في هذا المجال هي الصيغة الفيدرالية التي تحقق الاستقلالية الداخلية والوحدة تجاه الخارج خاصة في مسائل جوهرية مثل الخارجية والسكان والنفط والدفاع والتعليم والتنسيق لبرامج التنمية الشاملة .

رابعاً : العمل على إنشاء كيان تمثيلي على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يحقق التلاحم والترابط بين شعوب المنطقة من ناحية ، وبين الحاكم والمحكوم من ناحية أخرى .

إن المجتمعين إذ يطرحون هذه الأهداف المستقبلية الملحة في ظروف ما بعد الأزمة ، فإنهم على ثقة من تحقيقها حيث أنها لصالح الجميع من أبناء هذه المنطقة والحاكم والمحكوم منهم على السواء ، وفوق كل هذا وذاك هي دعم لأمن واستقرار المنطقة وبرامج التنمية فيها .

وفق الله الجميع لخير هذه المنطقة والوطن العربي بشكل عام .

**الموقعون :**

| | |
|---|---|
| عيسى شاهين الغانم | بكر أحمد حسن |
| احمد الربعي | علي أحمد السلطان |
| ماجد عبد الله المنيف | عبد المالك التميمي |
| احمد الديين | علي صالح الصالح |
| عبد المحسن تقي مظفر | عبد الخالق عبد الله |
| احمد بشارة | فهد سعد الدوسري |
| احمد سيف بالحصا | علي محمد البداح |
| تركي الحمد | محمد رضا نصر الله |
| عبد الله النيباري | عبد العزيز الجلال |
| حسن بشير العقبي | تريم عمران تريم |
| إياد أمين مدني | ناصر الرشد البريك |
| عبد المحسن هلال | منيرة احمد فخرو |
| جاسم محمد مراد | حيير خلفان الروم |
| عامر ذياب التميمي | عبد الله يوسف الغانم |
| رسول الجشي | جاسم خالد السعدون |
| عبد المحسن العساكر | محمد صالح الكواري |
| سليمان المطوع | عبد الوهاب علي التمار |
| علي خليفة الكواري | موضى عبد العزيز الحمود |
| يوسف ابراهيم الغانم | عبد العالي ناصر العبد العالي |
| عبد الله المناع | عبد اللطيف محمد النعيمي |
| عبد الرحمن الساعي | عبد الخالق آل عبد الحي |
| ابراهيم المديميغ | عبد الرحمن راشد الشملان |
| علي عبد الله المناعي | يوسف حمد الابراهيم |

## باول : ٢٥ ألف جندي أميركي في الخليج

أعلن رئيس هيئة الاركان الاميركية الجنرال كولن باول خلال جلسة لجنة الميزانية التابعة للكونغرس الاميركي في الخامس من فبراير الماضي ، أن الولايات المتحدة تحتفظ حالياً بقوات تبلغ ٢٥ ألف جندي في منطقة الخليج . وأضاف قائلاً « إن هذا الوجود العسكري سيستمر من أجل العناية بهذه المنطقة من العالم » .

وقال باول أيضاً : « إن القوات الاميركية ستنفذ في منطقة الخليج تدريبات مشتركة مع قوات سعودية وكويتية وبحرينية » وقوات أخرى وصفها بأنها صديقة للولايات المتحدة مشيراً الى وجود اتفاقيات قيد الاعداد بين الولايات المتحدة وعدد من بلدان المنطقة .

## منع دخول الايكونوميست الى السعودية

منعت الحكومة السعودية دخول العدد الخاص من مجلة الايكونوميست البريطانية الصادر في شهر ديسمبر الماضي ، وذلك بعد نشرها مقال بعنوان « ضعف في القمة » ، والذي تحدث فيه كاتب المقال عن القمة الاسلامية التي انعقدت في داكار في شهر ديسمبر الماضي ، حيث وجه الكاتب انتقادات صريحة لمنظمة المؤتمر الاسلامي راعية المؤتمر ، وقال عنها بأنها ستلتحق بمنظمة دول عدم الانحياز و « جماعة السبع والسبعين » في سلة مهملات التاريخ ، وكان الكاتب يتحدث عن ضعف دور المؤتمر في معالجة مشاكل الدول الاعضاء في المنظمة معتبراً أن دور المؤتمر السادس في داكار لن يتجاوز الكلام بين زعماء المسلمين الذين لم يحضر منهم سوى النصف الى عاصمة السنغال للمشاركة .

## الأستاذ توفيق الشيخ في حوار مع « القدس العربي »

# العائلة المالكة لا تستطيع المقاومة الى ما لا نهاية ، والإصلاحات ستجد طريقها الى التنفيذ

**أجرت صحيفة « القدس العربي » بقلم محررها غالب العلوي مقابلة مع الاستاذ توفيق الشيخ أحد أبرز زعماء المعارضة الوطنية في المملكة ، وذلك قبل أيام من اعلان مجلس الشورى ونظام المقاطعات في المملكة .. ولأهمية هذه المقابلة وكونها تسلط الضوء على القوى الداخلية الدافعة او المؤثرة في الاصلاح السياسي .. تنشر مجلة « الجزيرة العربية » نص اللقاء :**

على الرغم من ان وسائل الاعلام المحلية لم تتحدث حتى الان عن التطورات التي تمر بها المملكة العربية السعودية منذ اندلاع ازمة الخليج في اغسطس ، الا انه اصبح من الواضح ان البلاد تمر بفترة من التأزم الداخلي ربما كانت الاشد خلال السنوات الاخيرة ، وتنقل وسائل الاعلام الاجنبية انباء متزايدة عن اعتقالات واسعة في صفوف التيار الديني الذي كان حتى الان يعتبر من عناصر القوة الداخلية في معادلة العلاقة بين الحكم والشعب ، لاسيما في غياب اي نوع من انواع المشاركة الشعبية في العمل السياسي ، وكان مصدر رسمي في الحكومة السعودية قد نفى ( الاحد الماضي ) حدوث اي اعتقالات ، لكن لايأخذ المراقبون هذا النفي مأخذ الجد ، سيما وان المملكة تجنبت الرد على مناشدات من جانب هيئات تدافع عن حقوق الانسان بشأن معلومات عن اعتقالات محددة ، يشتبه في ان وراءها دوافع سياسية .

وقد وعد الملك فهد باجراء برنامج يتضمن اصلاحات سياسية ، تعتبر الاهم في تاريخ المملكة خلال نصف القرن الاخير ، وحسب البيان الرسمي ، فإن الاعلان عن تلك الاصلاحات يجب ان يكون في شباط ( فبراير ) .

إن اهمية التطورات السياسية التي تمر بها المملكة العربية في الوقت الراهن تنبع من ظرفها الزمني والاطراف المشاركة في احداثها ، ولاسيما التيار الديني السلفي الذي يطالب الحكومة باصلاحات تعتمد ذات الخطاب الديني الذي تقيم عليه الاسرة المالكة السعودية مشروعية حكمها وخطابها السياسي .

يبدي الاستاذ توفيق الشيخ في حديثه ترحيبا متحفظا بالوعود الملكية الاخيرة ، كما يعبر عن تفاؤل بان المستقبل القريب سيحمل في طياته بعض التطورات الإيجابية على الصعيد الداخلي ، كما يشعر بالقلق من ان تباطؤ الحكومة في اصلاح نظامها سيؤدي الى الاضرار بالوحدة الوطنية للمملكة ، مشيرا بالخصوص الى بواكير صراع بين الحجاز ونجد ، وهما بين اهم ثلاثة اقاليم تتشكل منها المملكة .

فيما يلي حديث الشيخ الى « القدس العربي » :

*** كيف ترى مستقبل الوعد الذي اطلقه الملك فهد عن قرب الاعلان عن اصلاحات في النظام السياسي ؟ .**

الاسرة المالكة وعدت باصلاحات سياسية واعلان دستور ومجلس شورى منذ ثلاثين سنة ، ويوجد بالفعل مشروع دستور وضع بطلب من الملك سعود عام ١٩٥٩ الذي شكل لهذا الغرض لجنة ملكية برئاسة الامير طلال بن عبد العزيز ، لكن لم يجر اصدار ذلك الدستور بصورة رسمية ، وخلال الثلاثين عاما التالية تكرر الوعد بقرب الاصلاح السياسي في ١٦ مناسبة على الاقل لكن ايا من تلك الوعود لم يتحقق ، وترافقت كل تلك الوعود مع ازمات سياسية كانت تمر على البلاد .

اما في حالة الوعد الاخير فان معظم السياسيين في البلاد حتى اولئك الذين هم خارج الحكم متفائلون بان بعض الاصلاحات ستجد طريقها الى التنفيذ . ان السبب الرئيسي لهذا التفاؤل يرجع الى اشتداد الازمة السياسية وانعكاساتها على العلاقات داخل الحكم ونذكر بالخصوص الانشقاق المتفاقم بين العائلة المالكة والزعامة الدينية ولاسيما خلال الثمانية عشر شهرا الاخيرة .

وفي المجمل فان الموقف العام في البلاد يميل الى الترحيب بالاصلاحات ايا كان مستوها بالنظر انها تمثل اول تحرك باتجاه تطوير النظام السياسي منذ تاسيس المملكة قبل نصف قرن من الزمن .

*** هل كانت هناك ضغوط خارجية مهمة على العائلة المالكة للقيام باصلاحات سياسية ؟ .**

كانت هناك ضغوط منذ زمن طويل وكان الرئيس الامريكي جون كينيدي من اوائل الزعماء الغربيين الذين مارسوا وبصورة علنية ضغوطا مباشرة في هذا الاتجاه لكن الاسرة المالكة استطاعت ان تقاوم تلك الضغوط وكان

عنصر القوة الرئيسي الذي استعانت به في هذا الموقف هو عدم وجود ضغوط موازية بحجم مناسب في داخل البلاد وفي السنوات اللاحقة تصاعد دور المملكة سياسيا بسبب تزايد اهميتها على الصعيد البترولي والاقتصادي الامر الذي مكّن العائلة المالكة من تحييد أو إيقاف تلك الضغوط لكن الامر لم يعد كذلك في السنتين الاخيرتين فقد تراجعت الاخطار الخارجية التي تهدد المصالح الغربية والدور التمويلي للمملكة في الوقت الذي اشتد فيه الضغط الداخلي واصبح خطرا محتملا عى تلك المصالح كما ان القبول بنمط الحكم العائلي الفردي اصبح معيبا على المستوى الاقليمي والعالمي في الوقت الذي هبت رياح الديمقراطية والتحرر في كل مكان واقتلعت انظمة عاتية .

وفي تقديرنا ان المخاوف الغربية من ان الديمقراطية في العالم العربي قد تحمل الى الحكم ، الجماعات اليسارية الحليفة للمعسكر الشرقي قد انتهت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وان كان التخوف من سيطرة الاسلام السياسي لا يزال قائماً وله مبرراته عند الغرب .

اذن فان الضغط الخارجي كان له دوره لكننا لا ننظر اليه النظرة التقليدية التي تعتبر التاثير الخارجي عاملا مباشرا ووحيدا ، بل نضم اليه الضغوط الداخلية و العوامل غير المباشرة مثل الاجواء التي سادت العالم بعد سقوط المعسكر الاشتراكي والاعلام العالمي المكثف حول الديقراطية وحقوق الانسان اضافة الى تراجع الاهمية والنفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به السعودية قبل حرب الخليج .

لقد تراجع النفوذ السعودي الخارجي بعد حرب الخليج ، الى حد بعيد وظهر ذلك واضحا في الكثير من المواقف السياسية والتي لم تستطع السعودية فيها فرض نفوذها كما كانت تفعل حتى فترة قريبة ، وخذ مثلا على ذلك رفض بعض قادة المجاهدين الافغان والذين حاربوا السوفيت باموال سعودية الذهاب الى موسكو وعدم قدرة السعودية على اقناعهم بمشروعها السياسي على الرغم من تهديدها العلني بوقف مساعداتها المالية عنهم والذي اعلن في اسلام اباد على لسان رئيس المخابرات السعودية الامير تركي الفيصل .

*** مالذي حدث في داخل المملكة ؟ .**

التغيير الرئيسي الذي حدث داخل المملكة يمكن تكثيفه في ثلاثة عوامل ..

الاول : ان الناس اصبحوا اكثر قدرة على فهم ما يجري حولهم في داخل بلدهم وفي العالم واصبحوا قادرين على المقارنة بين اوضاعهم واوضاع الاخرين ، لقد تحقق هذا التطور بفعل انتشار التعليم والسفر الى الخارج وانتشار وسائل الاتصال الجماعي كالصحافة والتلفزيون والكتب ، ففي سنة ١٩٨٩ سافر مليونان من السعوديين للخارج من مختلف الطبقات من بينهم ١٧٪ من النساء وبوسع اي سعودي ان يلاحظ الفرق بسهولة بين الوضع في بلده والخارج ، من حيث حرية انتقال المعلومات وحرية المعرفة والقدرة على التاثير في السياسة او اختيار المستقبل ، كما ازداد عدد المتعلمين الذين تلقوا ثقافتهم في الخارج ، ففي سنة ١٩٨٣ كان هناك ٢٠ الف طالب سعودي يتلقون تعليمهم في الولايات المتحدة وحدها .

العامل الثاني : التأثيرات الاجتماعية للتطور الاقتصادي ونشير بالخصوص الى ارتفاع تقدير الناس لمكانتهم وبالتالي تطلعاتهم ان ذلك لم يكن قابلا للتحقق بصورة واسعة جدا في الماضي بسبب اضطرار الناس للكدح المتواصل ، في غياب اي مصادر متيسرة للوعي بالذات والمحيط ، وقد لاحظنا على سبيل المثال ان معظم الذين تمكنوا بفعل الانتعاش العام في

> **الرئيس الأميركي كندي كان أول من دعا وضغط من أجل إصلاحات سياسية في المملكة ، ولكن العائلة المالكة تجاوزت ضغوطه بسبب عدم وجود حركة داخلية قوية تمارس ضغطاً موازياً وتدعم المطالب الوطنية**

مستوى المعيشة من تحسين اوضاعهم ، اصبحوا يرفضون الاساليب التي كانت مقبولة في الماضي مع اجهزة السلطة كما اصبحوا اكثر جراة في التعبير عن تطلعاتهم الذاتية .

بصورة ملخصة يمكن القول ان الطبقة الوسطى التي تعتبر المخزن الاجتماعي للتغيير قد تبلورت خلال السنوات الاخيرة ، وهي تبحث عن دور لها في البلاد يتجاوز جمع المال ، والتمتع بسبل الرفاهية ، ومثل هذا الشعور لابد ان يصطدم بالحدود التي تضعها العائلة المالكة للحيلولة دون اتساع دائرة العمل السياسي ، ودخول عامة الناس فيه ، كما يصطدم بالتقاليد السياسية والاجتماعية ، ولاسيما تقاسم السلطة بين العائلة والزعامة الدينية وما يتضمنه ذلك من ممارسة المؤسسة الدينية الرسمية لسياسات تضييق على التطلعات غير المنسجمة مع التقاليد ، لاسيما التي توصف بانها مستوردة ، على يد الذين تلقوا تعليمهم في الخارج او تاثروا بانماط الحياة والعلاقات الاجتماعية السائدة في الخارج .

العامل الثالث : ظهور المعارضة المنظمة ولاسيما في اجواء المد الديني الذي ساد العالم الاسلامي خلال الخمسة عشر سنة الماضية وتتبنى هذه المعارضة مطالب قريبة من تطلعات الناس ، كما تتبع اساليب في التفاعل مع الجمهور مكنتها من النفوذ الى طبقات واسعة جدا في البلاد .

هذه هي العناصر الثلاثة التي توضح اتجاه ومستوى التغيير الذي حصل في المجتمع داخل الجزيرة العربية .

لم تكن السلطة لتقبل بسهولة ان يحصل هذا التغيير ، وان يتوجه خصوصا في الاتجاه المعادي لسياستها لكن ما تحقق بالفعل هو تعبير عن السنن الطبيعية في التطور الاجتماعي ، فالحكم ايا كان لايستطيع ان يقصر التغيير في مجال معين ، وان يمنعه من الامتداد ، وفي تقديري ان السلطة لم تستوعب بصورة مناسبة التحول التدريجي الذي حدث خلال عقدين من الزمن ، ولم تبادر من جهتها الى تطوير اطرها السياسي كما لم تسمح بتطوير الاطر الاجتماعية لاستيعاب تلك المستجدات ، وحينما انفجرت ازمة الخليج كان التغيير الداخلي قد وصل الى درجة من التبلور لم يستطع الهيكل الاجتماعي التقليدي ولا الاطر السياسية القديمة ان تتحمله فانفجر الوضع على صورة تمرد في مواقع مختلفة داخل جهاز السلطة وفي الشارع ، ونعتقد ان الحكم اذا لم يبادر الى التطوير المنشود في النظام الاجتماعي والسياسي فلن يكون قادرا في المستقبل على مواجهة تيارات التغيير ، التي قد تصبح اكثر تشددا و اكثر قدرة على فرض مطالبها .

*** ماهو موقف المعارضة من مجلس الشورى ؟ .**

ان اصدار الدستور واقامة مجلس الشورى والادارة اللامركزية اصبحت في السنوات الاخيرة مورد اتفاق من كل الاطراف الوطنية بمن فيها بعض افراد العائلة الحاكمة والتيارات الدينية والسياسية والشخصيات ، هذا في المنظور العام ، لكن ثمة تمايزات في كيفية الاصلاح بين جماعات المعارضة السياسية المنظمة والمثقفين والذين يطالبون جميعا بدستور يتضمن النص على الفصل بين السلطات الثلاث وتحديد صلاحيات واضحة لاصحاب القرار وتقنين العلاقة بين العائلة المالكة والحكومة كما يطالبون بمجلس شورى يتشكل من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ويتمتع بصلاحية المحاسبة والتقرير ، وبنظام للمقاطعات يحوّل بصورة واقعية صلاحيات

الحكومة المركزية الى الادارات الاقليمية وان تتشكل مجالس المقاطعات بالانتخاب ايضا بينما يعترض الزعماء الدينيون من التيار السلفي بمن فيهم المعارضون للحكم على فكرة الانتخاب ويطالبون ان تقوم لجنة من أخيار البلد بتعيين اعضاء مجلس الشورى والمقاطعات كما يطالبون بان يتضمن الدستور نصا على منع اي تشريع او اجراء يخالفه كبار علماء الدين ، ويرفضون تقنين التمايز بين العائلة والشعب ، لصالح الغاء التميز الذي يتمتع به الامراء .

*** من المعروف ان التيار الديني السلفي كان يشكل الحليف لآل سعود ولكنه في الفترة الاخيرة اخذ جانب المعارضة وتبني مطالب سياسية اصلاحية كيف ترى مستقبل هذاالصراع ؟ .**

في تقديرنا ان الصراع بين التيار الديني والحكم له اهمية استثنائية في المملكة من زاويتين : المذهبية والاقليمية ، فمن الزاوية الاولى كانت الدعوة الوهابية هي المبرر الديني لسيطرة العائلة المالكة وكانت هي مصدر الشرعية للحكم منذ تاسيس الدولة قبل قرنين ونصف اي في عام ١٧٤٥ م وفي غياب اي مصدر اخر للشرعية فان انشقاقا متوقعا للزعامة الدينية للمذهب الوهابي سوف يجعل حكم العائلة المالكة مجردا من اي مبررات دينية للاستمرار . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الحرية الكاملة التي يتمتع بها رجال المذهب من خلال مشاركتهم في الحكم لفترة طويلة من الزمن اعطتهم قدرة وامتدادا في مختلف اقاليم البلاد وقد ظهر تأثير ذلك حينما اعلنوا معارضتهم للحكم حيث استطاعوا ايصال صوتهم الى كل بيت في المملكة الامر الذي حدا بالسلطات اخيرا للتضييق على حركتهم والحد من ظهورهم في الاعلام الرسمي وشبه الرسمي .

الى ذلك فان الحكم السعودي هو في حقيقة الامر حكم اقليم نجد على باقي اقاليم المملكة حيث نجد ان جميع امراء المناطق وجميع الوزراء في الوزارات السيادية والسفراء في البلاد التي تعتبر علاقاتها مع السعودية ذات اهمية خاصة ينتمون الى اقليم نجد ومثل ذلك في الاجهزة الامنية والهيئات الرسمية التي يعتبر دورها حيويا او ذو اشراف على حياة البلاد .

فالدعوة الوهابية التي لعبت دور التسوير لمكانة نجد كاقليم مهيمن وحاكم اخذت في الفترة الاخيرة تتحول الى منافس سياسي فالحكم يتركز في نجد ومن هنا تظهر اهمية انتظار تغيير في العلاقة بين الجانبين خلال الفترة المقبلة ، فمن داخل البيت الحاكم ستظهر نتائج خطيرة في المستقبل .

## التيار السلفي يقلب الطاولة بوجه العائلة المالكة

# الصراع على الشرعية

شهدت البلاد في الشهر الماضي حملات اعتقال واسعة طالت العشرات من المحسوبين على التيار السلفي ، وفي المقابل لايزال الجدل قائماً فيما يتعلق بموضوع شرعية حكم العائلة المالكة إذا ما قررت الأخيرة المضي قدماً في صراعها مع المؤسسة الدينية التي تمنح الحكم الشرعية الدينية بين الجماهير ، على الأقل في وسط المملكة .

لقد تناقلت وكالات الانباء العالمية موضوع الشرعية الدينية للحكم السعودي في تقاريرها الصحفية بصورة واسعة وموثقة ، وقالت أن التيار السلفي المعارض قد دخل مرحلة التشكيك في الشرعية الدينية لنظام الحكم ، واعتبرت ذلك تهديداً للاستقرار الداخلي ، كما تحدثت الصحافة الاجنبية عن الصراع السياسي في المملكة بنفس الطريقة ، حيث تناولت موضوع الصراع بين التيار السلفي والحكومة في أعداد كثيرة خلال الشهر الماضي ، واجمعت على أن ذلك التيار يتهم الحكومة بعدم الالتزام بالشريعة الاسلامية .

كان رد فعل الحكومة حول موضوع التشكيك في شرعيتها سريعاً ويتسم بالتشنج في الغالب ، فالى جانب الاجراءات المشددة التي اتخذتها بحق المتعاطفين مع التيار السلفي من قبيل الاعتقال وقرارات الفصل الصادرة ضد عدد كبير من الأفراد ، ومنع آخرين من ممارسة التبليغ الديني ولاسيما في مجال الخطابة والوعظ العام ، اضافة الى التضييق على رموز هذا التيار في حركتهم داخل المملكة بعد صدور قرار حكرمي بمنعهم من السفر الى الخارج .. الى جانب هذه الاجراءات بدأت الحكومة عملية اجترار واسعة لنشاطاتها الدينية السابقة ، الى جانب تنشيط ماكنة الدعاية الدينية في الفترة الحالية ، وذلك للتأكيد على الهوية الدينية لنظام الحكم في المملكة ، وتبديد شكوك قطاع واسع من المتعاطفين والمؤيدين للتيار السلفي في الداخل والخارج بخصوص الهوية الدينية للحكومة .

### مزايدات لاستعادة الشرعية

كانت المملكة خلال شهر شعبان الماضي مسرحاً لنشاطات دينية مكثفة شاركت فيها فعاليات مختلفة من داخل المملكة وخارجها ، ونالت اهتماماً بارزاً من قبل العائلة المالكة ، فقد رعى الملك فهد المسابقة الدولية الرابعة عشرة للقرآن الكريم في مكة المكرمة ، والتي أفردت لها الصحافة المحلية مساحة كبيرة ، مسلطة الضوء على اهتمامات الملك فهد بالقرآن الكريم والمتمثلة بمجمعه المعروف « مجمع الملك فهد للمصحف الشريف » .

وفي دورة المجلس الاعلى العالمي للمساجد الخامسة عشرة ، تركز حديث الصحافة حول عدد المساجد التي أنشأتها الحكومة في مناطق مختلفة داخل المملكة وخارجها ، والمبالغ التي أنفقتها العائلة المالكة على بناء المساجد والمراكز الاسلامية في قارات العالم .

وقد كانت دورة المجلس المذكور مناسبة للدفاع عن الحكومة حيث تحدث الشيخ عبد العزيز بن باز في ندوة مفتوحة عن جهود الملك فهد في دعم المجلس الاعلى للمساجد ، معرضا بانتقادات بعض العلماء للحكومة ، ومستعرضاً لدور العلماء في تبليغ الدين وواجباتهم ولاسيما تجاه الدولة ، ودعا الى الابتعاد عن اسلوب التشهير بأخطاء الدولة وعيوبها .

وحمل المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي في أعمال دورته الحادية والثلاثين الذي انعقد في مقر رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة عبارات الاشادة ذاتها ، حيث تحدث كبار المسؤولين في الرابطة عن دعم الملك فهد للمؤسسات الاسلامية ، والمبالغ الطائلة التي أنفقها على نشاطاتها مؤكدين في أكثر من مرة على ضرورة تقديم الشكر للملك ، ومستعرضين مكرماته في دعم أعمال الرابطة ، ومنها أمره بزيادة ميزانيتها بنسبة ٤٠ ٪ .

الى جانب ذلك انعقدت الدورة الثالثة عشرة للمجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي ، وكان التشديد فيها على مواجهة القضايا المستجدة والتي أشار اليها الشيخ عبد العزيز بن باز في الكلمة الافتتاحية ، والتي اعتبرها من مظلات الفتن وطوارق المحن .

الملك فهد بدوره شدد على الهوية الدينية في مناسبات عديدة ، ففي جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في قصر اليمامة بالرياض في الثالث من فبراير الماضي ، أكد على « استبعاد أي نظام يتعارض مع تعاليم العقيدة الاسلامية ، وأن السعودية التي أقامت دعائمها ونظام حكمها على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، لن تحيد عن هذا النهج القويم » . وهو كلام أعاده الملك في لقاء أجرته معه مجلة الحوادث في عددها الصادر في ٧ فبراير الماضي .

# قراءة نقدية في النظامين الاساسي والشورى للمملكة

فؤاد إبراهيم

الصحافة المحلية أيضاً دخلت في دائرة الدفاع عن شرعية الحكم السعودي ، والتمجيد بنشاطات العائلة الدينية ، فقد نشرت جريدة الرياض في عددها الصادر في التاسع من فبراير الماضي مقالاً تحت عنوان ( المملكة .. وتطبيق الشرع المطهر ) ، حيث بدأ صاحب المقالة بمقدمة دعائية يقول فيها ( المملكة هي والحمد لله أفضل دولة على وجه الارض تطبق الشريعة الاسلامية الغراء نصاً وروحاً .. بل إن هذه الافضلية التي تتمتع بها المملكة لا تقتصر على الخريطة المكانية المعاصرة لدول اليوم ، بل تشمل الخريطة الزمنية لكثير من دول الامس في تاريخنا العربي والاسلامي . فباستثناء مجتمع الرعيل الاول العظيم ، وحقبة الخلفاء الراشدين ، وخلافة عمر بن عبد العزيز .. فان المملكة العربية السعودية الآن أفضل دولة تطبق الشريعة الاسلامية الغراء .. أفضل من الدولة الاموية والعباسية والعثمانية ، والتاريخ الحكم بيننا ) ! .

من خلال الاستعراض السابق يتبين أن الحكومة تواجه حرجاً شديداً في الداخل ، وهو السبب وراء هذا الاستنفار المكشوف لتذويب جدار الثلج الذي أقامه التيار السلفي بين العائلة المالكة وشرعيتها الدينية ، فقد استطاع ذلك التيار اقناع قطاع واسع من المواطنين بعدم شرعية نظام الحكم ، وهو من الأمور التي لم تكن موضع نقاش في السابق إلا في حالات نادرة من التاريخ .. ولكن ظهر من يشكك في ذلك بصورة واسعة بعد الإحتلال العراقي للكويت وبطريقة غير معهودة . واذا كانت الحكومة قابلت هذا النقاش بالتكتم والتزام الصمت ، فان خروج الحكومة عن تحفظها منذ بداية شهر فبراير الماضي كشف عن تصاعد حدة الانتقادات والنشاطات الموجهة ضدها واتساع رقعة النقد لشرعيتها الدينية . ويبدو أن هذا التجاذب بين الحكومة والتيار السلفي محكوم بردود الفعل المحتملة بعد أن تصدر انظمة الحكم ، وخاصة في حال ادخال عناصر من الاتجاهات السياسية والفكرية المخالفة للاتجاه السلفي في مجلس الشورى ، والذي قد يسوق الى أزمة داخلية حادة ، وهذا ما يدعو الحكومة الى المداورة في تلبية مطالب كافة الاتجاهات .

ونشير هنا الى أن الحكومة بدأت في استخدام خيار اعادة الاستقطاب ، الى جانب خيار المواجهة .. وذلك بعد نجاحها في استقطاب عدد من رموز المعارضة السلفية ، ولكن الخوف يأتي من التيار الشبابي الذي تصاعد دوره في الاونة الأخيرة الى حد أثار معه قلق العائلة المالكة الشديد ، خاصة وأنه ترافق مع ضعف تأثير رجال الدين الكبار عليه.

من خلال قراءة دقيقة لبعض المواد الواردة في النظام الأساسي ونظام مجلس الشورى ، من أنظمة الحكم الثلاثة والتي أعلنها الملك في الأول من مارس ١٩٩٢ .. من خلال قراءتهما على ضوء فهم الدساتير العربية والعالمية ، تبدو عملية القراءة النقدية ضرورية لتقييم الصيغ القانونية التي ستحكم شؤون المملكة في المرحلة القادمة ، فيما لو لم يتم اجراء تعديلات على الانظمة المعلنة ، كما تحدد موقعها بالقياس الى التطور التشريعي في العالم .

## الحقوق والواجبات

لقد كفلت الدساتير العربية والعالمية المساواة القانونية بين الافراد على صعيد التمتع بالحقوق وتحمل الواجبات ، والتي تعتبر من أولويات الحقوق التي تناولتها تلك الدساتير بصورة تفصيلية وواضحة ، بينما تجاهلت المواد الواردة في باب الحقوق والواجبات من النظام الاساسي للحكم في المملكة هذا الحق الثابت عبر اطلاق حكم عام لمادة حقوق الانسان دون بيانها في مواد محددة وتفصيلية . ومن جهة ثانية كفلت الدساتير الموجودة في العالم الحرية الفكرية والتي تشتمل على حرية الرأي والتعبير عنه قولاً وكتابة والتي تتضمن حرية انشاء الوسائل الاعلامية المستقلة عن الدولة ، بينما نصت المادة التاسعة والثلاثون من النظام الأساسي على التزام وسائل الاعلام وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة ، على أن تكون الاخيرة حاكمة على الاولى ( أي الكلمة الطيبة ) ، كما لم يرد في أي مادة من مواد النظام الاساسي كفالة حرية التعبير فضلاً عن وسيلة التعبير عنه .

ويبدو واضحاً أن المواد الواردة النظام الاساسي والخاصة بحقوق المواطن كانت شديدة التركيز والاختصار ، كما تنطوي على اطلاقات وأحكام عامة قابلة للتفسيرات المختلفة ، كما في المادة السادسة والعشرين التي تنص على : « تحمي الدولة حقوق الانسان وفق الشريعة الاسلامية » .. في حين تتضمن اغلب الدساتير في العالم مواد عديدة وشروحات وافية عن حقوق المواطن والتي تبينها مواثيق حقوق الانسان الدولية .

## سلطات الدولة

تقسم الدساتير ورجال القانون في العالم أنظمة الحكم الى ثلاثة اقسام على اساس العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بالنحو التالي : أنظمة تجميع السلطات ، وأنظمة تفريق السلطات ، وأنظمة تعاون السلطات . ورغم أن المادة الرابعة والاربعين من النظام الاساسي قد نصت على « تعاون هذه السلطات في اداء وظائفها » ، الا أن توضيحاً لاحقاً حدد ماهية النظام ، حيث نصت نفس المادة على أن « الملك هو مرجع هذه السلطات » ، ليكون الملك حاكماً مطلقاً بخلاف ما أوردته الدساتير الحديثة التي انتقدت بشدة الاوضاع القانونية في ظل الملكية المطلقة التي حكمت اوروبا منذ القرن الثالث عشر ، أو ما يسمى بالعصور الوسطى ، وانتهت الى ثورات عارمة عمت أرجاء اوروبا ، وقيدت النظم الملكي كما في حالة بريطانيا بقيود دستورية ، حتى أصبحت الملكية المطلقة من مخلفات العصور المظلمة ، فيما بقيت فكرة الفصل بين السلطات هي السائدة اليوم في أغلب الدول ذات النظم الدستورية .

من جانب آخر ، حددت هذه الدساتير سلطة رئيس الدولة في المجال التنفيذي ، اما باقي السلطات فرئيس الدولة له حق المشاركة بالرأي دون ما عداه ، أي ليست له حاكمية

على السلطتين التشريعية والقضائية ، وهذا عكس ما نصت عليه المواد الواردة في الباب السادس للنظام الأساسي والذي يبحث موضوع سلطات الدولة ، فقد خوّل الملك اضافة الى كونه مرجع السلطات الثلاث بالمهام التالية :

* اشرافه على تطبيق الشريعة الاسلامية وأنظمة الدولة « م ٥٥ » والتي تدخل ضمن صلاحيات مجلس الشورى .

* سحب حقّ مجلس الشورى في محاسبة ومراقبة أعمال الوزراء والوزارات ، وإيكاله الى رئيس مجلس الوزراء ــ الملك نفسه ــ . في حين تنص الدساتير الغربية والعربية « مصر والاردن واليمن ولبنان والكويت وسوريا » على حق مجلس الشورى في مساءلة وزراء الدولة ومحاسبتهم أفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية .

* قيادة القوات المسلحة واعلان حال الحرب والطوارىء واصدار القوانين والتي يمكن أن تتخذ صفة الاستمرارية حتى بعد زوال حال الطوارىء ، ( وهذه مناقضة لما تعهده الدساتير في العالم والتي اعتبرت كل القوانين الصادرة في حال الطوارىء استثنائية تكون سارية المفعول في ظل الاوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلد كحالة الحرب وجود خطر يهدد كيان الدولة ، ولكنها تصبح لاغية فور ارتفاع اسباب حال الطوارىء ، وهي الحالة الوحيدة التي أجازت فيها الدساتير المتداولة لرئيس الدولة الجمع بين السلطات الثلاث ).

* تعيين واقالة اعضاء مجلس الشورى وحل المجلس وتعيين بديل له ، وهو ما يخالف أغلب الدساتير المعمول بها في العالم ، والتي تمنع رئيس الدولة من التدخل في المجالس النيابية أو المساس بصلاحياتها ، وحتى في حال الطوارىء لا يجوز لرئيس الدولة بحكم الصلاحيات الاستثنائية تعطيل عمل المجلس أو ايقاف جلساته الدورية الا بعد اطلاع المجلس وتصويت اعضائه على ذلك .

* اصدار الانظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديلها ، في حين تنص الدساتير على عدم اصدارها الا بعد مصادقة البرلمان كما في « ايران ، والكويت وغيرهما » .

* اصدار الميزانية العامة للدولة بمراسيم ملكية دون عرضها على جهة أخرى : فيما توضح الدساتير في كل من ايران والكويت ولبنان ومصر أن الجهاز التنفيذي يقدم مشروع الموازنة الى البرلمان لمناقشته والموافقة عليه أولاً ، هذا الى جانب اضطلاع برلمانات العالم بمهمة مراقبة نفقات الدولة ومواردها والتي تشمل نفقات رئيس الدولة وأجهزة الحكومة بصورة عامة .

* تعديل النظام الاساسي والذي يدخل ضمن السلطة التشريعية والمتمثلة حسب اجماع دساتير العالم في مجلس الشورى الذي يختص بصورة مباشرة ومستقلة باصدار التشريعات أي القوانين واقرارها بصورة أساسية ومراقبة تنفيذها .

## نظام مجلس الشورى

إن أغلب النصوص الدستورية التي تناولت المجالس النيابية الشوروية تلتزم بالصيغة الانتخابية لتشكيل هذه المجالس كتعبير حقيقي عن التمثيل الشعبي والارادة الشعبية ، فيما يعتبر اسلوب التعيين من الصيغ القديمة التي لم تعد مناسبة في العصر الحديث ، وقد جاء نظام مجلس الشورى في المملكة بالصيغة القديمة والتي تعطي للملك سلطة تعيين أعضاء المجلس دون ذكر للاعتبارات والحسابات التي يستند عليها الملك في طريقة التعيين ، ان كانت حسب الاقاليم أو الكثافة السكانية لكل منطقة أو التعدديات المذهبية والقبلية أو ما الى ذلك . وانما الثابت هو قيام الملك بتعيين أعضاء المجلس ، وقد حددت المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى مواصفاتهم بأنهم : أهل علم وخبرة واختصاص .

من جانب ثان ، لم يكفل نظام مجلس الشورى ما يسمى بالحصانة النيابية ــ السياسية لأعضاء المجلس ، حيث نصت كافة الدساتير العربية والعالمية على عدم جواز تعرض أي عضو للاذى أو القاء القبض عليه ، إلاّ في حالة واحدة فقط هي التلبس بالجرم .

ويعد مجلس الشورى كما تنص على ذلك الدساتير العالمية أعلى سلطة تشريعية ، وهو مصدر القوانين ، فيما تضيف اليه بعض الدساتير العربية والعالمية سمة أعلى سلطة انتخابية ، والتي يكون فيها المجلس مخوّلاً بانتخاب أعضاء الحكومة وكبار القضاة والموظفين ، اضافة الى اقرار طائفة من القضايا المالية والادارية .

ورغم ثبات سلطة التشريع للمجالس النيابية في العالم ، الا أن نظام مجلس الشورى للمملكة لم ينص مطلقاً على سلطة المجلس التشريعية ، وانما جاءت المادة الخامسة عشرة منه مبيّنة مهام المجلس بصيغ : إبداء الرأي ، ومناقشة الخطة ، ودراسة الأنظمة وتفسيرها ، واقتراح ما يراه حيال التقارير السنوية للوزارات . وهذا يكفي لاستبعاد سلطة المجلس التشريعية فيما تستخدم الدساتير العالمية نصاً صريحاً وواضحاً لوظائف المجلس وأولها : اصدار القوانين والتشريعات والتصويت عليها . كما ليس هناك سلطة أعلى تقرر أو تعطل ما صدر عن المجلس من قوانين وتشريعات ، بما فيها القوانين المتعلقة بأصل نظام مجلس الشورى الذي يدخل في صلب وظائف المجلس نفسه « كما في الدستور الايراني والكويتي والاردني والمصري واليمني » ، وهو عكس ما عليه الحال في مجلس الشورى في المملكة حيث يصبح الملك وحده صاحب السلطة النهائية في تعديل النظام كما هو صاحب السلطة في اصداره ، حسب المادة الثلاثين من نظام مجلس الشورى .

## استخلاصات من قراءة أنظمة الحكم

١ ــ ان حقوق المواطن حسب المواد الواردة في أنظمة الحكم الثلاثة هي بالقياس الى الدساتير العالمية في غاية الاجحاف ، فهي بالنسبة الى ما ورد في الدستور الاردني الذي يأخذ بالنظام الملكي الدستوري في الاعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٩ « المعدل » و ١٩٤٧ تعد قليلة للغاية ، ولم تتماثل المواد الواردة في أنظمة الحكم السعودية والدستور الاردني سوى في سلطات الملك ، وان كانت انظمة الحكم في المملكة السعودية تعطي صلاحيات أوسع مما أعطاه الدستور الاردني للملك قبل قرابة نصف قرن ، حيث قلّصت صلاحيات الملك الأردني فيما بعد .

٢ ــ من خلال قراءة الانظمة الثلاثة للحكم يتبين غياب معالم الحكم الديموقراطي الذي عرضته فئات شعبية مختلفة في عرائض رفعتها الى الملك ، مما يؤكد على استمرار الحكم حسب اللاقانون القديم ، أي نظام الحكم الملكي المطلق والذي يحدد خبراء الدساتير في العالم خصائصه على النحو التالي : نظام الواحدية في الحكم ، والنظام الكلي الشمولي الذي يحتكر السلطة في شخص الحاكم أو جهة محدودة ، والتنكر لحق كل فرد في الدولة في التعبير عن ذاته فيما يصبح شخص الحاكم هو الوحيد القادر على التعبير عن ذاته فينشأ ما يتعارف على تسميته الزعيم المستبد ، والذي يستند الى سلطانه الشخصي كمصدر لقوته وشرعيته ، والنفور من اللامركزية في الادارة التي تجرده بعضاً من صلاحياته ، واللجوء الى العنف في الاحتفاظ على سلطته ، يضاف الى ذلك اللجوء الى الاساليب الديموقراطية كغطاء للديكتاتورية ! ! .

٣ ــ إن أنظمة الحكم بحاجة الى اعادة نظر من أولها الى آخرها ، لانها ليست على أحسن ما يكون كما اعتاد الملك على وصف أنظمة الدولة ، وانما هي أنظمة لا أساس فيها ولا شورى وشديدة المركزية ، وهي بالتالي لم تأت بجديد .. الجديد هو اعلان الملك عنها والذي يستحق التأييد عليه لأنه وضعها في قانون قابل للتطوير كما قال ! .

## عدد جديد من « المستقبل العربي »

صدر العدد « ١٥٦ » من مجلة « المستقبل العربي » عن مركز دراسات الوحدة العربية وقد تضمن الموضوعات التالية :

ـ آفاق المستقبل العربي : يستشرف الدكتور محمد عابد الجابري واقع المستقبل العربي في القرن الواحد والعشرين مستنداً على ثلاثة أحداث تاريخية كبرى جرت في السنوات الاخيرة وهي : التحولات العميقة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، وحرب الخليج ، والمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل ، وما ينجم عن هذه الاحداث الكبرى من تحولات عميقة في الواقع الدولي .

ثم يناقش على ضوء تلك التحولات جدوائية الحديث عن آفاق المستقبل رغم أن هذه التحولات لم تكن واردة في حسابات صانعي هذه الاحداث ، الا ان الدكتور الجابري يعود الى الاحداث العربية الماضية مثل : حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وزيارة السادات الى اسرائيل وعودة الجامعة العربية الى مصر ، حيث لم تكن تلك الاحداث داخلة في توقعات أحد كشواهد على : أن التاريخ لا يسير حسب توقعاتنا بل يأتي إن لم يكن غالباً فدائماً بما لم يكن متوقعاً. ولكن ذلك لا يعني عدم القابلية للتوقع أو استحالة التفسير بالتفريق بين « آفاق » و « ما جريات » أي اتجاه الاحداث وليس الاحداث نفسها .

ويقدم الجابري تفسيراً لأحداث دولية ماضية لوضع أساس لإمكانية التفسير المستقبلي للاحداث من خلال التعرف على معطيات الواقع الراهن واتجاه تطوره مع الأخذ بنظر الاعتبار دور العامل البشري في صنع المستقبل ، وبالتالي فإن الحديث عن آفاق المستقبل يستند على ركيزتين أساسيتين : المعرفة الجديدة بالواقع الراهن ، وتوافر ارادة التغيير .

ويدرس الدكتور الجابري العناصر الفاعلة في الواقع العربي الراهن مؤكداً على ان العوامل الداخلية لم يكن لها أثر تعبوي فاعل من قبيل : اغتصاب الوطن الفلسطيني ، والمد القومي ، ومنطق الحرب الباردة ، وحركات التحرر الوطني . وذلك على أساس ان هناك معطيات جديدة مشدودة للمستقبل من جهة ، ومزاحمة القوى الخارجية لها مما يربطها الى « العالمية » بصورة أكبر ، وهذه المعطيات هي : النظام العالمي الجديد ، صرف النظر عن القضية الفلسطينية ، والاتجاه الى االمفاوضات مع اسرائيل ، وتركة النظام العالمي القديم في المنطقة العربية . ويحدد الجابري اساليب في كيفية التعامل مع هذه المعطيات عربياً من أجل مستقبل عربي يساهم العرب في صنعه بجدية .

ـ نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي : يحاول ابراهيم عبدالله غلوم صياغة ملاحظات أولية على نموذج الثقافة في الخليج لغرض تحقيق هدفين : قياس مدى فاعلية تجربة الثقافة في صقل معنى الحرية وبلورة الوعي الديموقراطي باعتباره سلوكاً عملياً قبل أن يكون نظرياً ، وثانياً : نقد ظواهر الخطاب الثقافي الراهن وخاصة تلك التي تنشأ من خلل السياسة الرسمية تجاه الثقافة .

في البدء يقدم غلوم تصوراً عن العلاقة الجدلية بين الديموقراطية والثقافة على ضوء واقع نظام الحكم في الخليج ، باعتبار « أن أنظمة بلدان المنطقة باستثناء الكويت لا تقر بضرورة التجربة الديموقراطية ولا ترى فيها الا نموذجا غربياً لا يصلح لمجتماعاتنا العربية » .. رغم أن ذلك لا ينسحب على صعيد السياسة الاقتصادية حيث إن هناك لهاثاً مستمراً نحو اقتصاديات السوق المفتوح ، وحرية الاستثمار ، وتشجيع رؤوس الاموال ، والانفتاح الاستهلاكي . وقد عنى غلوم كثيراً بتفسير التناقض الحاصل بين الثقافة والديموقراطية ، وتوصل الى أن التجربة الثقافية قد لا تشترط ـ بشكل مباشر ـ وجود تجربة ديموقراطية ، لكنها في المقابل تعمل على تأصيل الوعي الديموقراطي وتصقل المعنى الحقيقي للحرية . وهذا التفسير يكشف عن خصوصية المشكلة الثقافية في مجتمعات الخليج العربي قياساً بغيرها من المجتمعات . ثم يقوم غلوم باستعراض أهم الحاجات الضرورية الثقافية لمجتمعات الخليج : الابداع / صوت الوعي بالحرية ، والمؤسسة / الممارسة الثقافية : صقل الوعي بالحرية .

### نفقات الحرس الملكي

على الرغم من وجود مكاتب للحرس الملكي عند مدخل قصر الصفا في جدة والتي كلف إنشاؤها مئات الملايين من الدولارات ، طلب الملك فهد أخيراً أنشاء مكاتب أخرى للحرس الملكي في جدة بصفقة قدرت بكلفة ٩٦٥ مليون ريال ، أعطيت لشركة « سعودي أوجيه » التي يشترك في ملكيتها الأمير عبد العزيز بن الملك فهد .

ويبدو أن الغرض من الصفقة لا يتعدى تحقيق مكاسب مالية لصالح أبن الملك ، في وقت تشهد فيه البلاد عجزا كبيراً في الميزانية أضطرها الى الاقتراض من البنوك الخارجية وفي وقت أنفقت فيه المملكة أكثر من خمسين مليار دولار بسبب حرب الخليج .

من جهة أخرى ، طلب الملك فهد أيضا من صديقه القديم كمال أدهم رجل الأعمال المعروف ورئيس الاستخبارات السابق ، طلب منه تجديد قصر الحمراء الذي بناه الملك فيصل ورفض أن يسكنه ويقع في جدة ، بقيمة ١٧٥ مليون ريال في وقت يملك الملك فهد أكثر من قصر في جدة والطائف ولا يحتاج الى هذا القصر ، لكن مصادر مطلعة فسرت الصفقة بأنها جاءت تعويضا لكمال أدهم عن الخسائر الكبيرة التي مني بها بسبب انهيار بنك الاعتماد والتجارة الذي يمتلك كمال أدهم الكثير من أسهمه .

### هل تأتِ الضربة القاضية ؟

توجه احد المواطنين الى السوق برفقة زوجته ، وعند المدخل طلب من زوجته أن تسبقه ريثما يتمكن من الحصول على موقف للسيارة ، وبعد الانتهاء من التسوق خرج مع زوجته قاصدين البيت الا أن رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التفوا حولهما وأعتدوا عليه بالضرب والشتائم قائلين : شاهدناك تدخل فرداً فكيف تخرج زوجاً ؟ ! . وعبثا حاول إقناعهم ان السيدة التي برفقته هي زوجته ، ولكن دونما فائدة ، وبقي المواطن وزوجته رهن الإحتجاز الى أن تمكن والد الزوجه وهو ذو منصب رفيع في الحكومة من إحضار شهادة الزواج .

والد الزوجة اشتكى في اليوم التالي ما حدث للأمير سلمان قائلاً : اذا كان هذا يحدث لي ولا يشفع له مركزي وتدخلي .. فهذا دليل على أن هيبة الحكومة وصلت الى القاع ! . وأضاف بأنه جزء من هذا النظام ، ومع هذا يشعر بالرعب ، فكيف بعامة الناس ، الذين لا شك سقطت هيبة الحكومة من قلوبهم .

فرد عليه الأمير سلمان بأنه يعلم ما يحدث ، ثم استل ملفاً يحمل شكاوى مماثلة كان الأمير سلمان قدر رفعها الى الملك وملاحظات الملك على هامش تلك الرسائل وكل تلك الشكاوى كانت تحمل عبارة : أتركوهم ولا تتعرضوا لهم ! وقد فسّر الأمير سلمان ملاحظة الملك بأنه يريد ان تتراكم تجاوزات رجال الهيئة حتى يتمكن من توجيه ضربة عنيفة اليهم مرة واحدة .

### السعودية محمية أمريكية

كشفت صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية في عددها الصادر في التاسع من فبراير الماضي عن وجود اتفاقات سرية بين الحكومة الأمريكية والعائلة المالكة في السعودية يعود تاريخها الى عام ١٩٤٧ تتعهد بموجبها الحكومة الأمريكية بحماية العائلة الحاكمة في المملكة .

ونسبت الصحيفة الى وثائق حكومية تنشر لأول مرة قولها أن برقية لوزارة الخارجية وصفت بأنها شديدة السرية تحدثت عن اتفاق بين الرئيس الأمريكي هاري ترومان والملك بن سعود عام ١٩٤٧ .

وفي البرقية تحدث « روبرت لوفيت » وزير الخارجية بالنيابة في ذلك الوقت عن رسالة شخصية من ترومان الى الملك جاء فيها : « من بين السياسات الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأدنى ، دعم سياسة الاراضي والاستقلال السياسي للمملكة العربية السعودية بشكل كامل » . وقالت البرقية التي عثر عليها في الارشيف القومي : « ومن ثم أذا حدث وتعرضت السعودية لهجوم من جانب قوة اخرى أو وقعت تحت خطر هجوم ، فإن الولايات المتحدة ستتخذ من خلال الامم المتحدة اجراءات فعالة لدفع مثل هذا العدوان » .

وفي المقابل تعهد الملك عبد العزيز لترومان « بألا يسمح للدول العربية الاخرى بجر السعودية الى معركة مع الولايات المتحدة حول فلسطين » .

## تضامن مع الحركة الاسلامية في الجزائر

أصدر عدد من أساتذة الجامعات السعودية من ذوي الإتجاه الديني ، وبدعم الشيخ عبد العزيز الباز بياناً أعربوا فيه عن تضامنهم مع التيار والحركة الإسلامية في الجزائر ، واستنكروا الحملات المناوئة لها .

واتهم بيان الأساتذة الاعلام الحكومي للمملكة بأنه « لا يعبر عن الرأي الاسلامي للأمة وعلمائها » . ولوحظ أن البيان الذي وزعه انصار هؤلاء العلماء أتخذ من رعاية الشيخ عبد العزيز بن باز غطاء لحجب الغضب الحكومي ضد الموقعين ، سيما وان اعلام المملكة يهاجم الحركة الاسلامية في الجزائر ويوصمها بذات الالفاظ التي يستخدمها الغربيون كالتطرف والارهاب والاصولية .. كما لوحظ أن البيان يعتبر انتخاب الشعب لممثلي الحركة الاسلامية في الجزائر دليلا على شرعية الحركة ودافعا للدفاع عنها ، وهو تطور ملموس في فكر التيار السلفي .

وفيما يلي اسماء مجموعة الأساتذة الذين وقعوا الرسالة :

أ .د . ناصر بن سعيد الرشيد
أ .د . محمد بن عبدالله المسفري
أ .د . عبد الله بن نافع آل شارع
أ .د . سعد بن خذيفة الغامدي
د . صالح بن سليمان الوهيبي
د . خالد بن عبدالله الدرويش
د . عبدالرحمن بن سليمان الطريري
د . محسن بن حسين العواجي
د . سعد بن راشد الفقيه
د . صالح بن مبارك الدباسي
د . خالد بن عبد العزيز الحميضي
د . حمدان بن محمد الحمدان
د . حسين بن مشهور الحازمي
م . عبد العزيز بن محمد الوهيبي

## لجنة حقوقية تطالب السعودية بوقف حملات الاعتقال والافراج عن المعتقلين السياسيين

اعربت اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية عن قلقها بشأن حملة الاعتقالات التي تشنها السلطات السعودية ضد انصار التيار السلفي المعارضين لسياسة العائلة المالكة .

وقال السيد صادق محمد ، رئيس قسم السعودية في اللجنة ، أن اللجنة تلقت انباء مؤكدة عن وقوع مداهمات ليلية وحملات تفتيش واعتقال بحق انصار مزعومين للتيار السلفي اعربوا عن معارضتهم لبعض مواقف المملكة سيما فيما يتعلق بحرب الخليج ومخلفاتها . وأعرب السيد صادق عن مخاوفه من تعرض هؤلاء المعتقلين لعمليات تعذيب لاجبارهم بالادلاء بشهادات او اعترافات تدينهم .

واستنكرت اللجنة في بيان لها صادر في الثاني من فبراير الماضي ، منع خطباء المساجد وأئمة الجمعة وبعض القضاة من اداء مهامهم ، كما استنكرت منع بعض الناشطين السياسيين ومنهم خطباء منتمين للتيار السلفي من السفر بأمر من الامير أحمد بن عبد العزيز ، وطالبت الامير بالغاء الامر كونه يتعارض مع أبسط قواعد حقوق الانسان .

كما طالبت اللجنة بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وكف هيمنة اجهزة الأمن عن التدخل في شؤون الافراد واحترام الكرامة الانسانية للمعتقلين .

## السعودية تغطي تكاليف مؤتمر موسكو وتقدم مساعدات لدول الكومنولث

ذكرت جريدة هيرالد تريبيون في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ يناير الماضي ، أن السعودية تكفلت بدفع معظم تكاليف الدورة الثالثة لمفاوضات السلام المتعددة الاطراف التي انعقدت في موسكو ، وذلك بعد اعتذار روسيا عن عدم قدرتها على تغطية نفقات المؤتمر نظراً للظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها الجمهورية الروسية .

من جهة ثانية شاركت المملكة في مؤتمر دعم دول الكومنولث السوفيتية سابقاً الذي عقد برعاية الولايات المتحدة في واشنطن في يناير الماضي بحضور أكثر من خمسين دولة ، حيث تبرعت المملكة بمبلغ قدره مليار وسبعمائة مليون دولار .. وكانت الحكومة السعودية قد قدمت قرضاً للإتحاد السوفيتي بمبلغ أربعة مليارات دولار دفعت الحكومة منها بشكل عاجل ملياري دولار بعد الإنقلاب الفاشل على غورباتشوف مباشرة .

## ما هو مصير الجزائري ؟ !

لايزال الغموض يكتنف مصير الشيخ أبو بكر الجزائري رجل الدين المعروف الذي أمر الملك بسحب جنسيته السعودية وطرده من البلاد .

والجزائري شخصية دينية جزائرية جاءت الى المملكة ودعمت المؤسسة الدينية القائمة ، وسارت على نهج مدح العائلة المالكة في كل المناسبات .. وهذه الشخصية لها طابع الإثارة والجدل بشكل دائم ، فقد تعرض الجزائري لعدد من الشخصيات الدينية المحلية ، التي تمثل النقيض للفكر الديني والسياسي الرسمي ، ومن بين هؤلاء السيد علوي المالكي ــ الزعيم الديني في الحجاز ــ الذي اكتوى بافتراءات وتهجمات الجزائري الكثيرة . كما شملت حملات الجزائري الطائفية الشيعة في المملكة في مختلف المناطق .

وحتى من بين التيار السلفي ، هناك من يعتقد بأن الجزائري ما هو إلا « مخبر » للدولة .. إتهمه في هذا المرحوم جهيمان ، كما اتهمه السلفيون المنشقون الجدد والمعارضون للعائلة المالكة ونظامها السياسي .

ولكن .. لكل جواد كبوة .

فقد كان الشيخ الجزائري يذيع برنامجا دينيا يرد فيه على أسئلة المواطنين الدينية ، فكان بين الأسئلة : « هل صحيح أن أجداد آل سعود كانوا من اليهود ؟ » .

إن التعليمات الرسمية تقضي بعدم التعرض لمثل هذه الأسئلة أو طرحها والإجابة عنها ، خيراً أو شراً .. ولكن الجزائري ، أراد المزايدة في مديح النظام ، خاصة في هذا الوقت الذي تتعرض فيه شرعيته للتمزيق ، فقرأ السؤال غير آبه بالمحظورات ، ظاناً أن إجابته ستكون شافعة له . ورد قائلاً : « لم تهتم بالأجداد ، ولا تهتم بالأفعال ؟ ! .. أنظر الى ما يفعله آل سعود اليوم لخدمة الاسلام » .. وراح يمجد الاسرة المالكة وجهودها في خدمة البلاد والعباد .

ويقال أن الملك فهد ، كان يستمع صدفة للبرنامج ، فثار استياؤه ، واصدر أمره فوراً بمنعه من التدريس والخطابة ومن تقديم البرامج الدينية ، وقيل أيضاً أنه أمر بسحب جنسيته السعودية وطرده من البلاد ، كما أمر الملك بمعاقبة مسؤول مراقبة البرامج الدينية في الإذاعة الشيخ أبو تراب الظاهري ، بطرده من منصبه ، ولا يعلم حتى الآن عن مصير الجزائري شيئاً ، وهل كانت أوامر الملك الأولى مجرد « ثائرة غضب » سرعان ما يتراجع عنها ، خاصة وأن الجزائري خدم النظام كثيراً ، وربما يتدخل كبار العلماء ومن بينهم الشيخ عبد العزيز بن باز لابقائه في المملكة .

## حرب الكاسيت تستعر !

هاجم الشيخ سفر الحوالي أحد رموز التيار السلفي في البلاد الدكتور السيد علوي المالكي الزعيم الديني في الحجاز ، واصفا أياه بأنه « إمام الطاغوت والشرك والبدع » .

وقد رد أحد العلماء في المدينة المنورة ، ومن مدرسة المالكي ، على تلك التهجمات ، معرضاً بأولئك الذين يعتبرون أنفسهم وحدهم على الجادة الصحيحة ويبيحون لأنفسهم مهاجمة علماء الأمة وفضلائها بالتبديع والتكفير والتفسيق .

والشيخ سفر الحوالي من أتباع المدرسة السلفية ــ الوهابية ، التي لا تعترف بصفاء وحسن إسلام أحد من غير مدرسته ، وهو معروف عنه تشدده في مهاجمة المخالفين لأفكاره ونعتهم بأقذع الألفاظ ، وقد اعتبر رسالة الشيخ بن باز في دعوة طلبة العلم الى وقف حملات التكفير ، إعتبرها تأييداً مباشراً لموقفه ومواقف خطباء آخرين منهم الشيخ سلمان العودة والشيخ عائض القرني ، وهاجم في شريط وزعه في جدة والرياض تحت عنوان « الممتاز في حديث ابن باز » المخالفين له في أفكاره الذين وزعوا أشرطة ينتقدون موقفه من الدعاة واساليب الدعوة ، وقال في شريطه أن أولئك الذين يعارضونه حري بهم أن يوجهوا سهامهم ضد الرافضة « الشيعة » في المدينة المنورة الذين يشكلون ربع سكان المدينة .

## الشيخ حسن الصفار يندد بدعم الحكومة السعودية للانقلابيين في الجزائر

أعرب الشيخ حسن موسى الصفار عن تضامنه مع الحركة الاسلامية في الجزائر ، وندد بالانقلاب الذي وقع في يناير الماضي معتبرا انه جاء للانقضاض على خيار الشعب في اختيار جبهة الانقاذ وتفاديا لوصولها الى الحكم .

واستنكر الشيخ الصفار ، وهو واحد من أبرز زعماء المعارضة السعودية ، تقديم الحكومة السعودية المساعدات لقادة الانقلاب والحملات التي يشنها الاعلام السعودي ضد الحركة الاسلامية في المغرب العربي بشكل عام ، والجزائر بشكل خاص ، معتبرا ان الحكومة السعودية تريد أن تصبح رأس حربة في مواجهة الحالة الاسلامية بديلا عن الغرب .

وتساءل الشيخ الصفار : هل احترمت الدول الغربية ديمقراطية الجزائر حين أوصلت الاسلاميين الى الحكم ؟ ، أم أنها اصبحت داعية للديكتاتورية واحتكار السلطة واستخدام العنف ؟ . وأضاف بأن الغرب يرفض وصول الإسلاميين الى الحكم ، سواء عن طريق الثورة الشعبية كما في ايران ، أو عن طريق الإنقلاب العسكري كما في السودان ، أو عن طريق الإنتخابات كما في الجزائر .

من جهة أخرى أعرب الشيخ الصفار عن أسفه لاستشهاد العلامة السيد عباس الموسوي الامين العام لحزب الله في لبنان ، والذي هاجمته الطائرات الاسرائيلية وقتلته هو وزوجته وطفله في منتصف الشهر الماضي ، وأعرب عن ثقته بأن حزب الله سيتمكن من تجاوز هذه المأساة ، وتمنى أن يتمكن المجاهدون من اكمال المسيرة الشجاعة التي سار عليها الشهيد الراحل .

## منظمة الثورة الاسلامية تعزي باستشهاد السيد عباس الموسوي

عزت منظمة الثورة الاسلامية في جزيرة العربية المسلمين في العالم حزب الله ــ لبنان باستشهاد الامين العام للحزب حجة الاسلام السيد عباس موسوي الذي اغتالته الطائرات الاسرائيلية في ١٦ فبراير وقتلت معه زوجته وطفلهما وعدد من مرافقيه .

وكان السيد الموسوي قد عاد من قرية جبشيت الجنوبية بعد ان احيا حفل تأبين الشيخ راغب حرب الذي اغتالته القوات الاسرائيلية قبل نحو عشر سنوات .

وقالت منظمة الثورة انه : « في الوقت الذي نقدم أحرّ العزاء الى عائلة الشهيد ورفاقه ، فإننا واثقون من ان دمه الزكي لن يذهب هدرا ، وان مسيرة الحركة الاسلامية راسخة ، وان المزيد من الشهداء يعني المزيد من الرسوخ والصلابة والاستقامة على طريق الحق » .

وأكدت المنظمة أن « استشهاد الموسوي فاجعة كبرى وخسارة للحركة الاسلامية والشعب اللبناني ، لا يعوضها سوى استمرار الجهاد ضد العدو حتى تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى » .

## اختفاء مثير للأمير بندر بن سلطان

تضاربت الأنباء حول حقيقة غياب الأمير بندر بن سلطان من المسرح السياسي منذ نهاية ديسمبر الماضي ، وقد فسرت وسائل اعلام مقربة من الحكومة السعودية بأن الأمير يقضي اجازة صيد في « صحراء مصر » ! ! .

أنباء غير مؤكدة تحدثت عن محاولة اغتيال تعرض لها الأمير في الرياض ، وقالت تلك الأنباء أنه نقل الى المستشفى الحربي في ميري لاند بالولايات المتحدة .

وقد ازدادت الشائعات بعد تغيب الأمير عن الجولة الثالثة لمؤتمر السلام الاقليمي التي عقدت في موسكو وحضور سعود الفيصل مكانه .. وكان الدور الذي حظي به الامير بندر منذ اطلاق عملية السلام اواخر اكتوبر الماضي ، قد اثار استياءا عربيا واسلاميا ، ودفع بالعديد من الشخصيات في البلاد للضغط على الملك لأبعاد بندر عن هذه العملية التي تستهدف في نظرهم خدمة الولايات المتحدة على حساب الحقوق العربية .

محللون محليون قدموا تفسيرا مخالفا لغياب الأمير بندر .. تقول تلك المصادر أن سياسة الأمير في واشنطن والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها ، دفع بأقطاب داخل مؤسسة الحكم الى التخطيط لضرب الأمير والحد من نفوذه خشية ان يتجاوزهم .

وقالت تلك المصادر أن الأمير سلطان يقف في صف المعارضين لإبنه لسببين :

الاول : أن علاقة الامير سلطان بإبنه لم تكن يوما من الأيام حميمة بسبب تنكر سلطان أبوّته الى أن بلغ مبلغ الرجال ، ولذا أصبح بشكل تقليدي مطيعاً للملك وليس لأبيه .

الثاني : في مرات عديدة حاول الامير بندر تجاوز صلاحيات ابيه في وزارة الدفاع وعقد اتفاقيات مع جهات اجنبية بأمر من الملك فهد ، وهو ما كان يضر بحصة الأمير الأب .

وتضيف تلك الأنباء أن اقطاب الحكم الرئيسيون في المملكة يخشون من هذا الصعود الصاروخي للأمير ، كونه يتجه نحو العرش ، ومما يؤجج تلك المخاوف كثرة الأنباء التي تتحدث عن الثقة والدعم اللذين يحظى بهما الامير بندر من قبل الولايات المتحدة .

## المخدرات تقتل أميراً سعودياً

ذكرت جريدة « ايفنينج ستاندرد » البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير الماضي : ان أميراً عربياً يعتقد أنه إبن أخ الملك فهد ، عثر على جثته ميتاً في شقته بلندن بعد أيام من خروجه من المستشفى ، حيث كان يتلقى العلاج بشأن تناول جرعات كبيرة من المخدرات .

وأضافت الجريدة : أن جثة الامير فيصل بن طلال بن عبد العزيز قد عثر عليها رجل كان يقطن مع الامير في شقته السكنية الواقعة في « كوينز جيت ــ كينزجتون » قبل اسبوع من الحادث . السلطات السعودية طالبت بالتعتيم على الاخبار فيما كان التحقيق جارياً .

وذكرت الجريدة : ان المحققين مازالوا يجرون تحرياتهم في قضية موته ولكن الظروف المحيطة لا تبعث على الشكوك في قضية مقتل الامير .

ويعتقد بأن موته بسبب تناوله المخدرات اضافة الى بعض الممنوعات التي حصل عليها بطريقة غير مشروعة .

وكان الامير قد أدخل الى مستشفى « شارينج كروس » في الحادي عشر من يناير الماضي ، وقد تلقى علاجاً لتناوله كميات كبيرة من الفاليوم غير المرخص بها من قبل الطبيب .

هذا وفي اليوم التالي كان على موعد مع الطبيب النفساني في المستشفى الا ان طبيباً خاصاً اصطحبه معه بعيداً . وقال مصدر ديبلوماسي في السفارة السعودية بلندن « أن السفارة غسلت يدها من الامير » ، وأضاف المصدر أيضاً : « من المحتمل حرق جثته هنا ــ أي في لندن ــ وأن رفاته سيبقى في بريطانيا » ! .

## أمير مكة ونائب أمير الشرقية يستقيلان ، والملك يؤجل البتّ في الموضوع الى ما بعد موسم الحج

**ذكرت مصادر مطلعة أن الامير ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة قدم استقالته الى الملك فهد ، إحتجاجا على تدخل الأمراء من السديريين السبعة في شؤون المنطقة المقدسة ، والتجاوزات التي يمارسها الأمير نايف وزير الداخلية ، وأيضا احتجاجا على التدخّل في شؤون القضاء ، وعلم أن الملك فهد قد أرجأ قبول الاستقالة وطلب من الأمير الاستمرار في عمله الى نهاية السنة الهجرية الحالية .**

**وجدير بالذكر أن الأمير ماجد شخصية قريبة الى الحجازيين ، ومحببة لديهم ، وهو اكثر الامراء قبولا لديهم لما يتميز به من انفتاح واعتدال ، كما أن حياته الشخصية أقل بذخا من حياة باقي الأمراء ، وقد سعى « آل فهد » الى تنصيب الامير ماجد بعد أحداث مكة في عام ١٩٨٠ خلفا للأمير فواز الذي اشتهر بتهتكه وعدم مراعاته للقيم الدينية ، وقد هاجمه المرحوم جهيمان من المسجد الحرام حين استولى عليه في نوفمبر ١٩٧٩ .**

**ومن المتوقع أن يؤدي غياب الأمير ماجد عن الحجاز الى تزايد استياء المواطنين هناك ، خاصة وأن الأخير عمل جاهداً على امتصاص النقمة من الناس وقد نجح في ذلك الى حد كبير .**

## جمعية الطلبة المسلمين تستنكر استمرار الاعتقالات في السعودية

أصدرت جمعية الطلبة المسلمين في المملكة المتحدة وايرلندا بياناً في الثاني عشر من فبراير الماضي ، استنكرت فيه حملات الاعتقالات التي طالت رجال الدين والطلبة المناصرين للتيار السلفي في المملكة وحملات التضييق التي شملت فصل موظفين من اعمالهم ومنع خطباء وقضاة من ممارسة دورهم .

وقالت الجمعية ان هذه العمليات « تناقض حرية الرأي التي تدعو إليها شريعتنا السمحاء » ، كما أنها « ستزيد الشرخ ما بين جماهير الأمة الاسلامية وحكامها » .

واتهمت الجمعية الحكومة السعودية بالرضوخ لمخططات أجنبية يحركها « الحقد الصليبي والصهيوني » ، ودعت « ولاة الأمر في السعودية الى رد المظالم الى أهلها وإطلاق السجناء ، واعطاء الحريات وتحكيم شرع الله » .

ووصف البيان إعتقال الدعاة بأنه يفتح جرحاً في بلاد الحرمين الشريفين ، ودعا الحكومة السعودية عدم الإنزلاق في هذا الطريق الخطير ، خاصة من قبل حكومة تدعي تحكيم الإسلام .

## أرامكو تقترض من الخارج لرفع الانتاج

بعد تزايد حجم التمويل العسكري لحرب الخليج ، قررت عدة شركات خليجية اعتماد الاقتراض الخارجي كوسيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية التي برزت فيما بعد الحرب ، فبعد تردد شركة ارامكو السعودية في المضي بموضوع الاقتراض الخارجي قررت مؤخراً تقديم طلب بالاقتراض من مصارف أجنبية بقيمة ٤,٢ مليار دولار في صورة قرضين منفصلين تقوم بالترتيب لهما شركة « مورغان غارنتي » الامريكية . وقد ذكر مصرفيون خليجيون أن الاخيرة وجهت في الآونة الاخيرة دعوة الى المصارف الدولية للمشاركة في تقديم قرض عام قيمته ٥,١ مليار دولار لشركة أرامكو وائتمان قيمته ٩٠٠ مليون دولار لشركة « فيلا انترناشيونال » للناقلات ، وهي شركة مملوكة بالكامل لـ « أرامكو » .

وقال المصرفيون أن الغرض من القرض ، تمويل خطط أرامكو للتوسع في انتاج النفط ، في حين ان القرض المقدم لـ « فيلا » سيستخدم لتمويل شراء ناقلات نفط ضخمة ، وأن عمليات التوسع التي يجري الحديث عنها في المناقشات السرية بين الحكومة السعودية ومسؤولين في شركة « أرامكو » تستهدف رفع الطاقة الانتاجية للنفط السعودي الى قرابة العشرة ملايين برميل يومياً ، وذلك بعد تعهد الملك فهد للادارة الاميركية في اللقاء الذي تم بين الملك ونائب وزير الطاقة الاميركية هينسون مور في الرياض في السابع من يناير الماضي ، حيث صرح المسؤول الاميركي في نهاية اللقاء بأنه ناقش التعاون الثنائي بين السعودية وامريكا ، وعلى الأخص في مجالات النفط ، وقال فيما بعد بأن المحادثات مع المسؤولين السعوديين دارت حول موضوع تعزيز المخزون الاستراتيجي الاميركي من النفط ، وأضاف بأن واشنطن تعتزم مضاعفة المخزون من ٥٦٠ مليون برميل الى مليار برميل .

## جون أفريك : الملك مريض ، والخلافات بين الأمراء حادة

ذكرت مجلة « جون أفريك » المتخصصة في الشؤون الافريقية في عددها الصادر بتاريخ ١٦ يناير الماضي : أن الملك فهد لم يحضر الى قمة دكار الاسلامية بسبب مرضه الشديد . ونقلت المجلة عن مصادر سنغالية مطلعة جداً قولها : أن الحكومة السنغالية قبلت العذر السعودي لأنها متأكدة من ان الملك فهد يشكو من آلام في الركبة واضطراب في الدورة الدموية ، ولذلك فإنه يتنقل بصعوبة ، بل يجد صعوبة في الوقوف على قدميه .

من جهة ثانية ذكرت المجلة : أن الولايات المتحدة تسعى حالياً للحفاظ على مصالحها في المملكة بالترويج لخطة يتم بمقتضاها تغيير سياسي واسع النطاق ، وقد يتم الاعلان عنه في الرياض في المستقبل المنظور . وتتضمن هذه الخطة تقليص نفوذ ولي العهد الامير عبدالله الذي تعتبره واشنطن « شخصاً غير مضمون » ، فولي العهد يعارض وجود القوات الاميركية في المملكة ، وناهض التدخل العسكري ضد العراق ، فضلاً عن أنه يرتبط بعلاقة حميمة مع سوريا .

وتابعت مجلة جون أفريك قولها : أن من ضمن القرارات المتوقع الاعلان عنها قريباً ، تشكيل مجلس يسحب من ولي العهد بعض صلاحياته ، ونقل الامير سعود الفيصل ، الذي يعتبر من المقربين لولي العهد من وزارة الخارجية الى وزارة النفط ، وأخيراً تعيين الامير بندر بن سلطان على رأس الدبلوماسية السعودية .

## الحكومة تهدد بتصفية التيار السلفي

بعد تصاعد نشاطات التيار السلفي المعارض للحكومة ، واتساع رقعته في مناطق مختلفة من المملكة ، وبعد تبدّل خطابه السياسي في الآونة الأخيرة .. أطلق الملك فهد تهديداً مبطناً للتيار السلفي المعارض ، حيث قال في حديث في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في السابع والعشرين من شهر يناير الماضي : « إنني أتابع الامور بحكمة ورويّة ، وأعمل على معالجتها بالطرق المحببة للنفوس ، ووصولاً الى نتائجها المرضية ، وأجد ولله الحمد تجاوباً وتفهماً من كل من أتحدث معهم ، ومادمنا قادرين على سلوك الطرق الهادئة المتزنة في معالجة بعض التصرفات ، فلماذا نلجأ الى غيرها ، اما اذا تجاوز الامر حده فلكل حادث حديث » .

وبعد يومين على تهديد الملك ، أطلق مدير الأمن الداخلي الفريق أول عبد الله بن عبد الرحمن آل الشيخ ، تهديداً شديد اللهجة ، وذلك في حديث أدلى به لصحيفة الشرق الاوسط ، نشر في الثلاثين من يناير الماضي ، قال فيه : « إن أزمة الخليج أفرزت بعض الفئات من أصحاب النفوس المريضة » ، وأكد على « أن سلطات الامن السعودية لن ترحم مثل هؤلاء وستعالج ضعفهم بالحسم والحزم اللازمين » .

والجدير بالذكر أن هذه التهديدات تأتي بعد أكثر من عام على الانشقاق الواسع في المؤسسة الدينية الرسمية ، وقيام عدد كبير من رجال الدين السلفيين بتوجيه انتقادات علنية ومباشرة وعنيفة للحكومة والعائلة المالكة من خلال الخطابات والمحاضرات الدينية العامة ، والتي عرضت بشرعية النظام الدينية ، مما اضطر الملك فهد الى إعادة استخدام اللهجة التقليدية ، خاصة في هذه الايام التي يدور فيها الحديث عن ادخال نظم حديثة .

وعلى أية حال فإن صدور هذه التهديدات في وقت تتصاعد فيه حمّى الإعتقالات في أوساط التيار السلفي ، تكشف عن تطور خطير تشهده الساحة المحلية قد ينتهي على حد اعتقاد بعض المراقبين السياسيين الى مواجهة عنيفة بين الحكومة والتيار السلفي المعارض .

---

**من جهة أخرى ، قدم الأمير فهد بن سلمان بن عبد العزيز نائب امير المنطقة الشرقية استقالته الى عمه الملك فهد ، ولا يعلم حتى الآن ما إذا كانت الإستقالة قد قُبلت أم لا من الناحية المبدئية .**

**وتؤكد أنباء شديدة الصلة بالأمير فهد بن سلمان أن الاستقالة جاءت بعد امتعاضه من عدم إحراز مكاسب مادية أثناء حرب الخليج تضاهي المكاسب التي نالها إخوته وأبناء عمومته ، ومعلوم أن علاقة الأمير فهد بن سلمان مع إبن عمه الأمير محمد بن فهد ليست مستقرة ، وكثيرا ما شهدت توتراً بسبب ما يعتقده الأمير فهد من أن محمد بن فهد يسعى لحجب نفوذه داخل المنطقة الشرقية ويحد من دوره ، وكثيرا ما منع الأمير نائبه من الإلتقاء بوفود الأهالي أو السعي للارتباط بعلاقات مباشرة مع الوجهاء ، كما أن التنافس بين الأميرين في الشؤون التجارية هو الآخر ساهم في امتعاض الأمير ، ويتهم الأمير فهد إبن عمه بأنه كان وراء حجب الصفقات عنه أثناء حرب الخليج .**

**والأمير فهد بن سلمان شخصية حادة المزاج ، سريع الغضب ، قابلته عدة مرات وفود المنطقة الشرقية للمطالبة بتحسين الأوضاع ، وقد أنفجر ذات مرة في وجه أحد المراجعين الذي كان يسعى للأفراج عن ابنه المعتقل لدى مباحث الدمام ، وشتمه وطرده من مكتبه وأمر الحراس بمنع دخوله الأماره .**

**ويشير العديد من الوجهاء في المنطقة الشرقية ، الى ان الأمير فهد بن سلمان شاب نزق يتميز بالصلافة ، ولا يحترم أحداً صغيراً كان أم كبيراً . ومن المتوقع ان يقابل المواطنون في الشرقية نبأ إستقالته في حال قبولها من الملك ، بالترحيب ، خاصة بعد أن فشل أمير الشرقية ونائبه من حل أتفه المشاكل التي جيء بهما لحلها .**

رؤية

— محمد الحسين —

## الأنظمة الثلاثة مخيّبة للآمال

# مقترحات لتعديل النظام الأساسي ونظام مجلس الشورى

أصيب المثقفون في المملكة بخيبة أمل واضحة ، بعد أن أعلن الملك عن أنظمة الحكم الثلاثة ( مجلس الشورى ــ الدستور ــ نظام المقاطعات ) .

ومع أن جميع المهتمين في داخل المملكة وخارجها كانوا يتوقعون أن تكون أنظمة الحكم دون المستوى ، إلا أنهم لم يتوقعوا أن تكون بهذا المستوى من التهافت والسطحيّة .

لقد تمخّض الجبل عن فأر ، فأر صغير في الواقع ، كما علّق على ذلك أحد المثقفين السعوديين . في حين رفض آخرون التعليق على الموضوع باعتباره لا يستحق التعليق ، ولأنه أتفه من الأحداث اليومية التي تمرّ بصمت وعدم اهتمام من الاخرين .

بالطبع هناك نواح إيجابية ذات أهميّة ، ليس في مضامين الأنظمة على وجه خاص ، وإنما لمدلولاتها السياسية التي ستفتح ــ أرادت العائلة المالكة أم أبت ــ الطريق لإصلاحات سياسية مستقبلية أكبر ، فبعد إقرار الأنظمة يأتي تعديلها وتفعيلها . لقد كان الإعلان عنها بمثابة خطوة أوليّة في طريق الإصلاح ، رفضت العائلة المالكة الإقدام عليها ، واستمر ترددها مدّة تزيد على الثلاثين عاماً .. وحين صدرت الأنظمة لم يجد أغلب الناس في نصوصها ما يستحق التعليق .. حتى المتحدث بإسم الخارجية الأميركية ، لم يجد فيها ما يستحق المدح سوى تأكيد الدستور « حرمة المساكن » ! .

لا شك أن نصوص الأنظمة كانت دون مستوى طموح وتطلعات الشعب ، ودون مستوى التطور داخل المجتمع السعودي ، ودون مستوى أسوأ النظم والدساتير في العالم ، ولا تتماشى مع ما هو متعارف عليه في العالم من إقرار للحريات والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وتخفيف المركزية وتداول السلطة وغيرها من المفاهيم .

ثغرات الأنظمة الثلاثة عديدة ، ومجال مطالبة المواطنين بإصلاح مواد الأنظمة مفتوح ، وفيما يلي نقدم بعض المقترحات والتعديلات على تلك الأنظمة ، كي يتعرف المواطنون على ماقدمته العائلة في نظامها ، ولكي يطالبوا في المستقبل بما يفترض أنه حقّ من حقوقهم المشروعة .

### مواد تُضاف الى النظام الأساسي

* جميع افراد الشعب متساوون في الحقوق والواجبات ، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب العرق أو القبيلة أو المذهب أو الإقليم .

* يحظر النظام التمييز بين المناطق والمحافظات فيما يتعلق بالإنتفاع من مصادر الثروة الطبيعية والموارد الوطنية العامة .

* الإسلام هو دين الدولة ، ويحترم النظام جميع المذاهب الإسلامية ( الحنبلي ، المالكي ، الشافعي ، الحنفي ، الشيعة بأقسامهم ) ، ويكفل لأتباعها أداء عباداتهم حسب فقههم . وتخضع الأحكام المحليّة في كل منطقة لمذهب الأكثرية السكانية فيه ، مع مراعاة حقوق اتباع المذاهب الأخرى .

* يكفل النظام حقوق المرأة ، ويضع في أولوياته تعليمها ومشاركتها في الحياة العامة ، وتأمين العمل ، مع مراعاة خصائص البلاد الدينية والإجتماعية .

* حرية التعبير والرأي ، وحرية الصحافة والنشر والنقد مكفولة ، شرط أن تراعي الآداب العامة وأن لا تخلّ بالأسس الإسلامية . ولا يجوز سلب الحريات المشروعة بذرائع المحافظة على الأمن أو غيره .

* لكل مواطن الحق في عقد الإجتماعات والمسيرات السلمية ، وتشكيل الجمعيات والهيئات والأحزاب السياسية والنقابات ، أو الإشتراك فيها . ويلتزم في ممارسة هذه النشاطات بالحدود التي يوضحها النظام الخاص بذلك .

* من حق المواطن أن يشارك في الحياة السياسية ، وأن يعلم بما يجري في بلده من شؤون تتصل بالمصلحة العامة .. وهو أهلٌ لتولّي المناصب والوظائف العامّة متى توافرت فيه الشرائط المطلوبة ، ولا تنتقص هذه الأهليّة لأسباب إقليمية أو مذهبية أو قبليّة .

* من حق الشعب أن يختار حكامه بإرادته الحرّة ، وله الحقّ في عزلهم إذا حادوا عن الصواب .

* البراءة هي الأصل ، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام محكمة عادلة تتوفر فيها الضمانات القضائية التي تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه .
* لا يجوز إعتقال أي مواطن إلاّ بأمر قضائي مكتوب صادر من المحكمة ، ويوضح للمتهم حين الإعتقال كتابياً موضوع الإتهام والأدلّة . ولا يوقف الشخص في المعتقل لأكثر من أسبوع قبل تقديمه للمحاكمة أو يطلق سراحه . ويتاح للمعتقل أن يتصل بمحام للدفاع عنه ، والوصول الى أدلّة الدفاع عن نفسه .
* لا يُحكم بتجريم شخص ولا يُعاقب على جرم إلاّ بعد ثبوت إرتكابه له بأدلّة لا تقبل المراجعة ، أمام محكمة ذات طبيعة قضائية كاملة .
* لا يجوز تعذيب المتهم ، ولا المجرم ، جسدياً أو معنوياً ، من أجل الحصول على المعلومات ، أو للحصول على اعترافات بجريمة لم يرتكبها . ولا يعتدّ بهذه المعلومات والإعترافات مادامت قد انتزعت بالإكراه . ويعاقب المخالفون لذلك وفق النظام .
* كرامة السجين أو المتهم محفوظة ، ويجب الحفاظ على إنسانيته وشرفه وصيانتهما . ويعاقب المخالفون لذلك وفق النظام .
* للمواطن الحق في التنقّل داخل البلاد والسفر الى خارجها ، وله حقّ الإقامة حيثما شاء ، والعودة الى وطنه متى شاء ، ولا يجوز تحديد إقامة شخص ، إو إجباره على الإقامة في مكان آخر . ويمنع المواطن من السفر خارج البلاد في حالات إستثنائية يوضحها النظام .
* لا يجوز التجسّس على المواطنين إلاّ في حالات إستثنائيّة يحددها النظام ، وبإذن من المحكمة ، ويمنع بتاتاً تتبّع عورات وعثرات المواطنين ، بالشكل الذي يعدّ تعدياً على أعراضهم وإنتهاك خصوصياتهم .
* تمنع إقامة أيّة قواعد عسكرية أجنبيّة على أراضي البلاد ، حتى إذا كانت لغرض الإستفادة منها سلميا . كما لا تُمنح أيّة تسهيلات عسكرية برية أو جويّة أو بحريّة تعود على البلاد بالإنتقاص في مكانتها أو تشويه سمعتها ، او يستفاد منها في أعمال ضد مصالح دول وشعوب أخرى . وفي حالات الإستثناء من كل هذا ، تجب موافقة مجلس الشورى على ذلك . ولا تنفي هذه المادة قيام أيّ تعاون عسكري بين الدول الإسلامية من أجل الدفاع عن مصلحة وقضية جامعة .
* تجب الإستفادة من الجيش في وقت السلم في عمليات الإغاثة والبناء والإنتاج ، شرط أن لا يؤثر ذلك على إستعدادات أفراده العسكرية .
* يمكن للدولة أن تستفيد من الخبراء العسكريين الأجانب ضمن حدود يوضحها نظام خاص بذلك .

## تعديلات مقترحة على مواد في النظام الأساسي

**المادة ٥ ــ أ : نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي .**
* ( نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي دستوري ، يقوم على الشريعة الإسلامية والتعاقد والتراضي بين الحاكم والشعب ) .
**المادة ٥ ــ ب : يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ال سعود ، وأبناء الأبناء ، ويُبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ .**
* ( يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ال سعود ، وأبناء الأبناء . ويُبايع الشعب الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ ، بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشورى المنتخبين على تنصيب ولي العهد ملكاً على البلاد . ويُنظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الملك نظام خاص بتوارث العرش ) .
**المادة ٥ ــ ج : يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي .**
* ( يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي ، بعد موافقة أغلبيّة أعضاء مجلس الشورى ) .
**المادة ٦ : يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنّة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره .**
* ( يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنّة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره . ويتعهد الملك في المقابل أن يصون استقلال البلاد ، ويحمي أراضيها ، ويحترم النظام الأساسي ، ويحفظ الحريات الفردية والعامّة ، وأن يحافظ على مصالح الشعب ويبذل كامل جهده في خدمة الشعب بإخلاص ونزاهة ) .
**المادة ٩ : الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ، ويربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر ، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والإعتزاز به وبتاريخه المجيد .**
* ( الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية ، وعلى التعريف بدورهم كعناصر فاعلة في بناء وطن حرّ وكريم ، وعلى معرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه الوطن والشعب وولاة الأمر ) .
**المادة ١٤ : جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها ، أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد اليه اختصاص الدولة ، وجميع مواد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما يبينه النظام . ويبين النظام وسائل إستغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها .**
* ( جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها ، أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد اليه اختصاص الدولة ، وجميع موارد تلك الثروات ملك للشعب ، وحمايتها مسؤوليّة الدولة ، وفقاً لما يبينه النظام . ويبين النظام طرق إستغلال هذه الثروات وتنميتها ووسائل حمايتها لما فيه مصلحة الشعب وأمن البلاد واقتصادها ) .
**المادة ٢٥ : تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة ، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة .**
* ( تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة ، وتبذل جهدها في الدفاع عن قضايا المسلمين في العالم . كما تحرص على تقوية علاقاتها بالدول الصديقة ، شرط ان لا تتعارض مع مصلحة البلاد ، أو تضر بمكانتها الدينية والسياسية ، أو تضرّ بمصالح المسلمين وقضاياهم ) .
**المادة ٢٦ : تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية .**
* ( تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ، وتسن خلال سنة من نشر الدستور قانوناً تفصيلياً يوضح حقوق الإنسان في الشريعة ، يكون بمثابة مرجع في حماية حقوق المواطنين ) .
**المادة ٣٣ : تنشيء الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن .**
* ( تجهيز القوات المسلحة واجب من واجبات الدولة من أجل حماية الوطن ومقدساته ، ولا يجوز إستخدام القوات المسلّحة النظامية في مهام أمنيّة داخليّة ) .
**مادة ٣٤ : الدفاع عن العقيدة الإسلامية والمجتمع والوطن واجب على كل مواطن ، ويبيّن النظام أحكام الخدمة العسكرية .**
* ( الدفاع عن العقيدة الإسلامية والوطن والمجتمع وقضايا المسلمين الكبرى واجب على كل مواطن ، ويبيّن النظام أحكام الخدمة العسكرية الإلزامية ) .
**مادة ٣٥ : يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية .**
* ( الجنسيّة السعودية حقّ لكل مواطن ، ويمنع سحب جنسيّة أيّ مواطن إلاّ إذا طلب هو ذلك . وبإمكان العرب والمسلمين الحصول على الجنسية السعودية ، ويوضع نظام متسامح للتجنيس يأخذ بعين الإعتبار حاجات البلاد الحالية والمستقبليّة في شتى المجالات ) .
**مادة ٣٧ : للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام .**
* ( للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا بإذن مكتوب من المحكمة ، يقدّم لصاحب المنزل قبل تفتيش منزله ، ويوضح الإذن مبررات ذلك ) .
**المادة ٤٢ : تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، وتحدد الأنظمة والإتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم**

**المجرمين العاديين .**

* ( تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ووفق ما تقتضيه القيم الإنسانية والإسلامية ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تسليم اللاجئين السياسيين ، وتحدد الأنظمة والإتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين ).

**المادة ٤٤ : تتكون السلطات في الدولة من : السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية ، السلطة التنظيمية . وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة ، والملك هو مرجع هذه السلطات .**

* ( السلطات في الدولة ثلاث منفصلة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويتولى الملك التنسيق فيما بينها ) .

**المادة ٥٢ : يتمّ تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي ، بناء على إقتراح من المجلس الأعلى للقضاء ، وفقاً لما يبيّنه النظام .**

* ( يتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بقرار من المجلس الأعلى للقضاء ، وفقاً للنظام ) .

**المادة ٥٦ : الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه ، أعضاء مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة ، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس في ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها ، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء ، وصلاحياتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم ، ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام .**

* ( أ ــ يعيّن الملك ويقيل رئيس الوزراء ، والوزراء بعد التشاور مع مجلس الشورى ، ويبدأ الوزراء عملهم بعد أن يمنحهم مجلس الشورى ثقته . ورئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية .

ب ــ الملك غير مسؤول عن تصرفات رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة فرادى أو مجتمعين ) .

**المادة ٦٠ : الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية ، وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام .**

* ( الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويجري تعيين الضباط وإنهاء خدماتهم ومنحهم الرتب العسكرية او سحبها منهم وفق النظام ) .

**مادة ٦١ : يعلن الملك حالة الطوارىء والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك .**

* ( يعلن الملك حالة الطوارىء والتعبئة العامة والحرب بمرسوم يعدّه مجلس الوزراء ويوافق عليه مجلس الشورى ، ويبيّن النظام أحكام ذلك . وفي جميع الأحوال تجب مصادقة مجلس الشورى على تمديد فترة الطوارىء كل ثلاثة أشهر ) .

**المادة ٦٢ : للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها ، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر . وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الإستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً .**

* ( للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يطلب إجتماعاً طارئاً لمجلسي الوزراء والشورى لتدارس الأمر وإتخاذ الإجراءات السريعة بما يكفل مواجهة هذا الخطر . وتعتبر القرارات الإستثنائية المتخذة من قبل الملك مرهونة بوقتها ، ولا يجوز تمديدها إلا مع إستمرار الظروف الموجبة لها وبموافقة مجلس الشورى ) .

**المادة ٦٧ : تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح في ما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة ، وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس إختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى .**

* ( تختص السلطة التشريعية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ، وتكون قراراتها ملزمة . وتعتبر مراقبة عمل الأجهزة الحكومية من صلب مهام السلطة التشريعية ، وفقاً لنظام مجلس الشورى ) .

**المادة ٦٨ : ينشأ مجلس للشورى ويبين نظامه طريقة تكوينه ، وكيفية ممارسته لإختصاصته وإختيار أعضائه . وللملك حلّ مجلس الشورى وإعادة تكوينه .**

* ( يتألّف مجلس الشورى من أعضاء يختارهم الشعب عبر الإنتخاب العام السري المباشر ، ويوضح نظامه الداخلي كيفية ممارسته لإختصاصاته . ولا يجوز لأحد حلّ المجلس أو تقليص صلاحياته التشريعية والرقابية ) .

**مادة ٧٠ : تصدر الأنظمة والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والإمتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية .**

* ( تصدر الأنظمة والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والإمتيازات ، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية يعدها مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى ) .

**المادة ٨٣ : لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تمّ بها إصداره .**

* ( لا يجوز تجميد العمل بالنظام الأساسي كلية أو تعطيل بعض بنوده في الحالات الطبيعية ، كما لا يجوز تعديله إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى ، وشرط أن لا يضيّق التعديل مجال الحريات العامة للمواطنين ) .

## تعديلات مقترحة لمواد في نظام مجلس الشورى

**المادة ٣ : يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والإختصاص وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي .**

* ( يتكون مجلس الشورى من مائة وخمسين عضواً يختارهم الشعب في إنتخابات عامة مباشرة ، وينتخب الأعضاء من بينهم رئيساً للمجلس ، ونائباً له ، ويتم تحديد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شؤونهم وفق النظام الداخلي للمجلس ) .

**المادة ٦ : إذا أخلّ عضو مجلس الشورى بواجبات عمله يتمّ التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي .**

* ( يتمتع أعضاء المجلس بالحصانة النيابية في مجال اداء مسؤولياتهم . ولا يجوز أثناء دور الإنعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، أن تتخذ نحو عضو مجلس الشورى إجراءات التحقيق والتفتيش أو القبض والحبس أو أي إجراء آخر إلا بإذن المجلس ) .

**المادة ٧ : إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى لأي سبب ، يختار الملك من يحل محلّه ويصدر بذلك أمر ملكي .**

* ( إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى قبل نهاية مدته لأي سبب ، إنتخب بدله خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو ، وتكون مدّة العضو الجديد لنهاية مدّة سلفه ) .

**المادة ٩ : لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية أو إدارة أي شركة إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة الى ذلك .**

* ( لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية أو إدارة أي شركة ، فيما سوى عضوية مجلس الوزراء ) .

**المادة ١٠ : يعين رئيس مجلس الشورى ونائبه والأمين العام للمجلس ويعفون بأوامر ملكية ، وتحدد مراتبهم وحقوقهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي .**

* ( ينتخب رئيس مجلس الشورى ونائبه ويعفيان من قبل أعضاء المجلس ، ويحدد النظام الداخلي للمجلس مراتب الأعضاء وحقوقهم وكافة شؤونهم ) .

**المادة ١٣ : مدة مجلس الشورى أربع سنوات هجرية تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه ، ويتم تكوين المجلس الجديد قبل إنتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل ، وفي حالة إنتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد ويراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار اعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد اعضاء المجلس .**

* ( مدة مجلس الشورى أربع سنوات هجرية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ، ويتم إنتخاب المجلس الجديد قبل إنتهاء مدّة سلفة بشهرين على الأقل ، وفي حالة إنتهاء المدة قبل إنتخاب اعضاء المجلس الجديد ، لأسباب إستثنائية ، يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم إنتخاب أعضاء المجلس الجديد ) .

**المادة ١٥ : يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تُحال إليه من رئيس مجلس الوزراء ، وله على وجه الخصوص ما يلي :**

**أ ــ مناقشة الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وإبداء الرأي نحوها .**

**ب ــ دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والإمتيازات واقتراح ما يراه بشأنها .**

**ج ــ تفسير الانظمة .**

**د ــ مناقشة التقارير السنوية التى تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها .**

* ( مجلس الشورى هو السلطة المكلفة بوضع القوانين ، ويقوم إضافة الى ذلك بوظيفة المحاسبة والمراقبة على فعالية وأداء الأجهزة الحكومية ) .

**المادة ١٧ : ترفع قرارات مجلس الشورى الى رئيس مجلس الوزراء ويحيلها الى مجلس الوزراء للنظر فيها ، فإن إتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها ، وإن تباينت وجهات النظر ، فللملك إقرار ما يراه .**

* ( ترفع قرارات مجلس الشورى الى الملك ، ويحيلها الى مجلس الوزراء لتطبيقها ، أو يردها مشفوعة بالإعتبارات التي تشير الى ضرورة إعادة بحثها ، فإذا أقرها المجلس من جديد ، صار لها حكم النظام وأصدرها .

**المادة ١٨ : تصدر الأنظمة والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والإمتيازات وتعدّل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى .**

* ( تصدر الأنظمة والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والإمتيازات وتعدّل بموجب مراسيم ملكية بعد موافقة مجلس الشورى عليها ) .

---

ترحيب حذر للمعارضة السعودية بالإصلاحات التي أعلنها الملك فهد

# الأنظمة كرّست هيمنة الملك المطلقة على الحياة السياسية

قال متحدث باسم المعارضة السعودية .. ان النظام الاساسي الذي اعلنه الملك يوم الاحد الماضي كان اقل بكثير من توقعات المواطنين ، الذين عبروا في مناسبات عديدة عن الحاجة الى اصلاحات واسعة للنظام السياسي .

وقال السيد توفيق الشيخ ان النظام الاساسي الذي يقوم مقام الدستور ، لم يتضمن اقرارا بالحقوق الاساسية للمواطن ، ولاسيما حرية العقيدة والتعبير وتشكيل الجماعات ، والمشاركة في العمل السياسي .

وقال المتحدث ان المعارضة قد رحبت ترحيبا متحفظا باعلان النظام الاساسي ونظامي المناطق ومجلس الشورى ، حيث انها تعبر عن تطور اولي في الحياة السياسية التي بقيت مغلقة وجامدة عند وضعها القديم طيلة نصف قرن من الزمن ، وانها تجد فيها خطوة في الطريق الصحيح ، لكنها تعتبر ان ما اعلن بالفعل لا يلبي حاجة البلاد الراهنة والمستقبلية ، لاسيما في ضوء الانعكاسات المحلية لأزمة الخليج .

وقد قال المتحدث ان الإعتراضات الرئيسية على الانظمة الثلاثة تتمثل فيما يلي :

اولا : لم يتم الاشارة الى ان النظام الاساسي هو الحاكم على قوانين البلاد الحالية ، والتي ستصدر في المستقبل ، او على كون نصوصه حاكمة ومقيدة لصلاحيات الملك وولي العهد ، كما ان المادة الخامسة التي وصفت نظام الحكم اوضحت انه ملكي ، لكنها اغفلت الاشارة الى انه دستوري ، الامر الذي يشير الى ان النظام الاساسي يقر بالوضع السابق لنظام الحكم باعتباره ملكيا مطلقا .

ومما يؤكد هذا الاتجاه ، خلو النظام الاساسي من اي اشارة الى حدود صلاحيات الملك ، في الوقت الذي تقرر له حق التدخل في كل جوانب الحياة السياسية والإدارة الحكومية وعلى مختلف الاصعدة . لقد اعطى النظام للملك حق التدخل في معظم قضايا البلاد باعتباره صاحب السلطة المباشر بما في ذلك :

١ ــ اختيار واعفاء ولي العهد « م ٥ » .

٢ ــ رئاسة السلطات الثلاث التنفيذية ، التشريعية والقضائية « م ٤٤ » .

٣ ــ تنفيذ الاحكام القضائية « م ٥٠ » .

٤ ــ تعيين واقالة القضاة « م ٥٢ » .

٥ ــ رئاسة مجلس الوزراء ، تعيين واقالة الوزراء ، حل وتشكيل الوزارة « م ٥٧ ، ٥٦ » .

٦ ــ قيادة القوات المسلحة ، واعلان حال الحرب والتعبئة والظروف الاستثنائية ، وتثبيت اوضاع الطوارىء « م ٥٦ ، ٦٢ » .

٧ ــ تعيين وعزل ضباط القوات المسلحة ، وموظفي الدرجة الممتازة المدنيين ورؤساء المؤسسات المستقلة « م ٦٠ » .

٨ ــ تعيين واقالة أعضاء مجلس الشورى ، وحل المجلس وتعيين بديل له « م ٦٨ » .

٩ ــ اصدار الانظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديلها او الغائها « م ٧٠ » .

١٠ ــ الانفاق من الاموال العامة خارج المقرر في ميزانية الدولة « م ٧٣ » .

١١ ــ اصدار الميزانية العامة للدولة « م ٧٦ » .

١٢ ــ مراقبة انفاق الاموال العامة ، واداء الاجهزة الحكومية « م ٨٠ ، ٧٩ » .

١٣ ــ تعديل النظام الاساسي « م ٨٣ » .

١٤ ــ الفصل في الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء « م ١٧ من نظام مجلس الشورى » .

١٥ ــ تعيين امراء المناطق ونوابهم ومحافظي المحافظات واعضاء مجالس المناطق وعزلهم « م١٦ ، ١٠ ، ٤ ، ٢٠ من نظام المناطق » .

ان هذه الصلاحيات الواسعة التي اعطاها النظام للملك ، تجعل الدولة كلها تقريبا تحت تصرفه ، مع انه لا يوجد اي نظام لمحاسبته او مساءلته ، الامر الذي يثبت حقيقة ان الانظمة الجديدة كرست الانفراد المطلق للملك في حياة البلاد السياسية .

ثانيا : اغفل الدستور الاعتراف الصريح بالحقوق الاساسية للمواطنين ، رغم وجود اشارة مجملة الى احترام حقوق الانسان ، ان الحقوق التي تم اغفالها هي على الخصوص : حرية الافراد في العقيدة ، وحرية الراي والتعبير في القضايا المختلفة ، بما فيها القضايا السياسية باي وسيلة سلمية ، كما اغفلت الانظمة حرية المواطنين وحقهم في المشاركة السياسية والنشاط السياسي خارج الاطارات الحكومية .

ثالثا : ينص النظام الاساسي على الحاق وسائل الاعلام المحلية بالدولة ، ويفرض عليها الالتزام بسياساتها « م ٣٩ » ، وفي ذلك خرق واضح لحرية المواطنين في التعبير الحر عن آرائهم ، لاسيما في القضايا التي لا

تنسجم مع السياسات الحكومية .

رابعا : اعتبر النظام ان الحكم قائم على قواعد الشريعة الاسلامية « م ٨ ، ٧ » ، لكنه لم يشر الى التعاقد والتراضي بين الشعب والحكومة باعتباره مصدرا للشرعية ، وفي الوقت الذي يطلب من المواطنين مبايعة الملك على السمع والطاعة في كل الظروف « م ٦ » ، ويقرر ان العائلة باعتبارها نواة المجتمع يجب ان تربي ابناءها على طاعة الملك « م ٩ » ، اغفل اي دور للمواطنين في اختيار الملك او ولي العهد ، كما اغفل الواجبات والمسؤوليات التي يتحملها الملك ازاء الشعب في مقابل هذه البيعة .

خامسا : أغفل النظام الاساسي ونظام مجلس الشورى النص على الحصانة السياسية لأعضاء مجلس الشورى واعضاء مجالس المناطق ، والحصانة القضائية للقضاة ، والحقهم وظيفيا بنظام الخدمة المدنية ، الامر الذي يسمح باتخاذ اجراءات ادارية ضد اي منهم ، وهو ما يخالف الانظمة والاعراف الدستورية المتعارفة في العالم .

سادسا : اغفلت الانظمة الثلاثة اي ذكر للتمثيل الشعبي الانتخابي ، فقد تقرر ان يتشكل مجلس الشورى ومجالس المناطق بالتعيين ، جدير بالذكر ان مجلس القضاء الاعلى الذي يعتبر الجهة العليا في السلطة القضائية يتشكل ايضا من اعضاء معينين بامر ملكي .

وكان الملك قد تحدث في مناسبات سابقة عن احتمال تشكيل مجلس الشورى من اعضاء ينتخب نصفهم ويعين النصف الاخر ، لكن النظام جاء ليلغي هذا الاحتمال .

سابعا : خلافا لما هو متوقع من ان تشمل الاصلاحات اقامة نظام لا مركزي للادارة الحكومية ، فان النظام الجديد ابقى على الارتباط الشديد بين رؤساء المصالح الحكومية الاقليمية وبين الادارة المركزية في العاصمة « م ١٤ من نظام المناطق » .

ان الملاحظات السابقة التي استخلصناها من قراءة اولية للانظمة الثلاثة التي اعلنها الملك « النظام الاساسي ، نظام مجلس الشورى ، ونظام المناطق » توضح بجلاء ان هذه الانظمة لا تلبي الحد الادنى من مطالب الاصلاح التي قدمها المواطنون ، كما انها لا تسد الحاجة الى اصلاح النظام السياسي بالصورة التي تتناسب مع التطورات الراهنة في العالم ، ومع ان المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية ترحب بهذه الانظمة باعتبارها خطوة اولى في طريق الانتقال الى حكم القانون ، الا انها تؤكد على ان الحاجة الى مزيد من الاصلاحات ماتزال قائمة ، لاسيما في الظروف التي تمر بها المنطقة حاليا ، والتطورات الكبرى التي يعيشها العالم في السنوات الاخيرة .

## المجتمع المدني في الوطن العربي
## ودوره في تحقيق الديموقراطية

# بناء المجتمع المدني مقدم على الديمقراطية ، والأخيرة مدخل لحلّ المشاكل العربية

بيروت ــ زكي أحمد

ما يزيد على عقد من الزمن ، ومركز دراسات الوحدة العربية يعمل بطموح كبير .. ويشق طريقه برغم ضخامة التحديات .. واستطاع أن يتجاوز رواسب العالم العربي المثقل بالازمات وان يكون جسراً يربط المشرق العربي بمغربه .. وملتقى حيوياً للمثقفين والباحثين العرب .

وآخر نشاطاته الندوة التي نظمها في بيروت في الفترة ما بين ٢٠ ــ ٢٣ يناير من هذا العام وكانت بعنوان : « المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية » ، حضرها عدد كبير من المفكرين والباحثين من مختلف أقطار العالم العربي ، وأغلبهم من أساتذة الجامعات في الميادين الاجتماعية .

ويأتي رقم هذه الندوة « ٢٥ » من مجموع الندوات التي نظمها المركز منذ بداية تأسيسه في عام ١٩٧٥ م ، واختيار المكان ــ بيروت ــ جزء من أهداف الندوة من بعدين :

الاول ، ويتصل بموضوعة الندوة ، حيث أن ما دمر في لبنان خلال سبعة عشر عاماً الماضية ، هو المجتمع المدني ، وفي هذا الظرف يستعيد هذا المجتمع عافيته بعد أن دخل مرحلة الاعمار في بنيته ومؤسساته .

والثاني ، ما صرح به مدير المركز ، الدكتور خير الدين الحسيب في كلمته الختامية بضرورة « مساهمة هذه الندوة في اعادة لبنان لاحتلال مركزه الفكري المتميز في الوطن العربي ، وأن تظل هذه المجموعة الكبيرة من المفكرين العرب على لبنان من جديد ويتحسسوا بأنفسهم انتهاء الحرب الاهلية فيه ، وأن يساهم هذا ولو بشكل رمزي في اشعار اللبنانيين بصورة اهتمام المفكرين العرب بلبنان ودوره الفكري » .

وعن الاهداف الاخرى للندوة ، وكما شرحها مدير المركز ، أهمية تموضع قضية المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديموقراطية على جدول أعمال واهتمام المفكرين والمثقفين والممارسين العرب ، ولم يكن المركز يهدف الى أن تكون هذه الندوة أكثر من بداية علمية في هذا الاتجاه . أما الهدف الثاني ــ والكلام للدكتور خير الدين حسيب ــ هو أن يجتمع شمل المفكرين العرب من جديد بعد أزمة الخليج وما نتج عنها من انقسامات بعضها حاد .

أما عن موضوع الندوة فبعد أن فشلت الانظمة السياسية العربية في التقدم باتجاه الديموقراطية وتحويلها الى بنية قانونية ودستورية ، وبعد أن طال الانتظار وامتدت مساحة الزمن ، وكلما تحسنت الاوضاع أو تأزمت في الواقع العربي قلنا أن هذه الانظمة

سوف تراجع نفسها وتعود الى خياراتها التي رفعتها كشعارات لها .. مع كل ذلك لم نشهد أي تطور نوعي في تحقيق الديموقراطية ، فالمعول اذن على المجتمع المدني ودوره الفاعل في تحقيق الديموقراطية . وهذا يتطلب خلق الفاعلية في بنية ومؤسسات هذا المجتمع المدني .

والندوة هذه ما هي الا محاولة منهجية وعلمية لدراسة المجتمع المدني في الوطن العربي ، ودوره في تحقيق الديموقراطية وتوجيه أنظار المثقفين والممارسين العرب الى أهمية هذا الموضوع ، والعمل على تطوير وتفعيل المجتمع المدني بما يحقق الاهداف المنشودة .

كما أن هذا الموضوع يدخل في صلب اهتمام المركز بالقضايا المحورية في الوطن العربي ، نظراً لصلته بقضية الديموقراطية التي عمدها الفكر القومي العربي بعد حوار ممتد وواع ومسؤول كعنصر أصيل في المشروع الحضاري العربي الجديد .. ومن واقع الخبرة ظهر وعي جديد بأن التنمية والعدل الاجتماعي لا يمكن أن يتحققا الا في اطار ديموقراطي ، ويعني ذلك ضرورة بناء المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة لكي تسهم الجماهير بشكل منظم في التنمية وفي اتخاذ القرار على كل المستويات .

من ناحية أخرى ظهر اتجاه واضح يرفض صيغة الحزب الواحد ويؤكد على ضرورة الانتقال الى التعددية السياسية والفكرية ، وفي هذا الاطار تبدو دراسة المجتمع المدني قضية محورية ، وعلى عكس الاتجاه الذي ساد في كثير من البلاد في العقود الماضية ، والذي كان يركز على ان تكون للدولة الكلمة الاولى في رسم استراتيجيات التنمية وتنفيذها ، بدأ اتجاه جديد في البروز يدعو الى ضرورة احياء القطاعين الخاص والتعاوني ودور المؤسسات الشعبية للاسهام في عملية التنمية .

ويقصد بالمجتمع المدني ــ كتعريف ــ تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ، ومثال ذلك الاحزاب السياسية . ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها . ومنها أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي . ومنها أغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية .

أما بحوث الندوة فقد انقسمت الى محورين رئيسيين :

أولاً : محور المجتمع المدني : الفكر والممارسة .

ثانياً : محور بنية المجتمع المدني العربي ومستقبله .

المحور الاول ، ويتضمن سبعة بحوث حول نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث ، والمجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية ، والمجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، والمجتمع المدني في فكر النهضة العربية الحديثة ، ومن الاعجاب بالدولة الى اكتشاف الممارسة الاجتماعية ، والمجتمع المدني والدولة في الفكر الحقوقي العربي المعاصر ، والمجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة .

أما المحور الثاني ، فيضم سبعة بحوث بالاضافة الى حلقة نقاش ؟ .

والبحوث هذه على علاقة بالمشروع الديموقراطي والمجتمع المدني العربي ، والمجتمع المدني في كل من المشرق العربي والمغرب العربي وفي مصر والسودان وفي الخليج والجزيرة العربية . بالاضافة الى مؤسسات المجتمع المدني ودور العوامل الداخلية والخارجية في بنائه . ومستقبل المجتمع المدني .

افتتح أعمال الندوة الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق ، وتقدم بالكلمة الاولى الدكتور خير الدين حسيب ــ المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية ــ الذي رحب باسم المركز بالمشاركين بعد أن تعذر على المركز وعلى مدى تسع سنوات عقد أية ندوة عربية في بيروت اذ كان آخرها في بيروت عام ١٩٨٣ .

وتطرق الدكتور حسيب في مستهل كلمته الى الموجة المتعاظمة التي تجتاح العالم حالياً في التوجه نحو الديموقراطية ، بما تعنيه من حريات ومن حقوق عامة وأساسية ، ومشاركة للشعوب في تقرير شؤونها الرئيسية ، اذ تقوم على التخلي والتحول من حكم الحزب الواحد أو الديكتاتورية الفردية ، الى الاقرار بقبول واحترام الرأي الاخر ، وكذلك القبول بالمعارضة ، وتداول السلطة والمسؤولية .

أما في الوطن العربي ــ والكلام للدكتور حسيب ــ فقد شهدت الاربعون سنة الأخيرة تجارب وممارسات سياسية وأنظمة حكم مختلفة معظمها بعد فترة من الممارسة البرلمانية المشوهة التي شهدتها الاقطار العربية بعد الاستقلال خلال النصف الاول من هذا القرن ، ولم تكن حصيلة مرحلة الثورة أفضل حالاً من حصيلة مرحلة الثورة . فقد ازداد العرب تبعية للقوى الخارجية ولامريكا بوجه خاص .. وأصبح استقلالنا السياسي مهدداً ومنقوصاً أكثر من أي وقت مضى .

وخلص الدكتور حسيب الى أن الديموقراطية وحدها لن تكون حلاً سحرياً لجميع مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها شرط ومدخل أساسي لحل تلك المشكلة .

أما الدكتور سليم الحص ، فقال في كلمته : « انتصر لبنان أخيراً على الحرب ، وهو الآن يخوض معركة السلام .. انتصر لبنان على الحرب ولكن هذا لا يكفي . فحياة الامم قد تبدأ بلحظة انتصار ، ولكنها لا تبنى على لحظة انتصار ، وانما على جهد منهجي هادف يعبر عن ارادة شعبية جامعة ، أي على مسيرة بناء متواصل ذات قواعد ديموقراطية » .

وأضاف بأن ممارسة الحرية في نظام ديموقراطي فاعل تفترض وجود مواطن حر منعتق من اغلال الطائفية والمذهبية والفقر وسائر تجليات التخلف الاجتماعي .

بعد ذلك شرعت الندوة في أعمالها بطرح الدراسات والبحوث والمداخلات والمناقشات العامة حولها .

وقد اتسمت أجواء الندوة بالحوار الفكري الحر ، حيث أجمعت الدراسات على عمق ازمة الديموقراطية في الوطن العربي ، وانها الخطوة الأولى على طريق الحل لمشكلات الواقع العربي الممزق ، كما أشار الباحثون الى أن الديموقراطية ينبغي أن تؤسس على الهوية العربية الاسلامية ، وأن ترفع اشكاليات التغريب . ومما أكسب الندوة حيوية تزامنها مع التطورات المعاكسة في الجزائر ، الحدث الذي لم يكن غائباً عن الحوار والنقاش والمداخلات ، وقد كان هناك شبه اجماع على رفض تدخل الجيش وقمع الديموقراطية ومصادرة رأي الناس وحقهم في الاختيار عبر صندوق الاقتراع .

كانت تطورات الجزائر عاملاً أساسياً في ربط أجواء الندوة بالواقع المر في العالم العربي ، وعدم الانصراف الكلي نحو الحوارات الاكاديمية التي لا تتصل وظروف الواقع ، كما أن الكثير من المشاركين عبروا عن استيائهم من انعدام الديموقراطية في السعودية وتخلف البنية السياسية هناك ، وكان الجميع يتساءلون : أين هذا البلد من التحولات الكبرى التي يشهدها العالم والتي هزت النظام الدولي من الاعماق ، والى متى تتأخر الاصلاحات السياسية في هذا البلد الثري ؟ .. فيما كان البعض يصف النظام السعودي بصراحة بأنه من مخلفات القرون الوسطى .

## العمال الوافدون كعامل تغيير في المجتمع السعودي ( ٣ من ٣ )

# أسباب التوتر في مجتمع العمال الوافدين

توفيق الشيخ

كان وضع العمال المهاجرين الى المملكة موضع انتقاد مستمر ، من جانب المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الانسان ومن جانب الدول المصدرة للعمالة على حد سواء ، واصبح من المعتاد ان تتضمن الدراسات المتعلقة بهذا الجانب دعوات الى اعادة النظر في السياسات الرسمية المتعلقة بالعمالة الوافدة ، والظروف الحياتية التي ترتبت على تلك السياسات (١) .

وعلى الرغم من أن ظروف الحياة للوافدين لاتختلف كثيرا بين دول الخليج العربي في المجرى العام ، إلا أنه من السهل ملاحظة بعض الفوارق التي نعتبرها مهمة في الانظمة القانونية التي تعالج أوضاع العمالة الوافدة ، تميّز الاوضاع السائدة في دول الخليج الاخرى عنها في المملكة ، وتجعل من الممكن القول اجمالا ان اوضاع الوافدين في تلك الدول افضل منها في المملكة ، وفي تقديرنا ان ثمة سببين رئيسيين وراء هذا التفاضل ، احدهما هو حراجة الوضع السكاني في دول الخليج أما الثاني فهو المستوى المتقدم نسبيا للتنظيم القانوني فيها بالقياس الى المملكة .

إن حكومات الخليج جميعها تتطلع الى سيطرة مواطنيها على مفاصل الحياة الإقتصادية في بلادها ، لكن ضالة عدد السكان في كل منها ، ربما باستثناء محدود في حالة سلطنة عمان ، لاتسمح الآن او في المستقبل بتعويض كاف عن وجود العمال الوافدين ، إلا بإعادة النظر في السياسات الوطنية لاكتساب المواطنة ، باتجاه فتح الابواب امام تجنيس عدد كبير من الذين اقاموا لفترة طويلة في البلاد ، ان التركيب السكاني شديد الحرج في معظم هذه الدول ، اذ يمثل الأجانب حوالي ٨٢ بالمائة من عدد سكان دولة الامارات العربية ، وحوالي ٥٠ بالمائة من سكان الكويت (قبل احتلالها من جانب القوات العراقية) أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن نقطة الضعف هذه ليست شديدة الحرج كما هي في جاراتها ، وهي تستطيع بما تملكه من توازن معقول بين نسبتي المواطنين والوافدين في تركيب السكان ، وبالمعدل السنوي الجيد لتزايد السكان أن تضمن السيطرة على الوظائف المفصلية للعمال الوطنيين ، إن هذه الميزة هي التي تجعل الحكومة السعودية قليلة الرغبة في تشجيع العمال الوافدين على الاستقرار ، وتبرر عدم السعي بشكل جاد لحل مشكلاتهم ، بخلاف حالة الدول الاخرى الخليجية التي تشعر باستحالة الاستغناء عن العمالة الوافدة لأمد طويل في المستقبل ، في جميع مستويات النشاط الإقتصادي والادارة .

أما السبب الآخر فيتمثل في ان التنظيم القانوني في دول الخليج ، على مستوى من التطور ارفع بكثير مما هو الحال في المملكة ، على كل الاصعدة ، هذه الانظمة وضعت أساسا لتنظيم امور البلد ذاتها ، ولكنها انعكست ايجابيا على اوضاع الوافدين شأنهم شأن غيرهم من السكان ، إن تأثيرات التخلف في مجال التنظيم القانوني في البلاد لاتقتصر على العاملين الأجانب ، بل يعاني منها السكان الوطنيون أيضا ، وإن كان المفترض دائما أن يكون المواطن أكثر قدرة على الوصول الى حقوقه من الوافد لأسباب عديدة .

ويتضح ذلك في أمثلة عديدة منها على سبيل المثال : ١ــ الضمانات القانونية التي توفرها الأنظمة القضائية في دول الخليج الاخرى للمتهمين في القضايا المدنية ، مثل إخبار المتهم بتفاصيل القضية التي هو احد اطرافها ، والسماح له بالاتصال باي جهة يتوقع ان تقدم المساعدة على اثبات براءته وتوكيل محام للدفاع عنه ، فضلا عن وجود انظمة ثابتة تحدد الاعمال التي تعتبر اعمالا جرمية أو مخالفات للقانون توجب العقوبة على فاعلها ، وحدود المسئولية القانونية عن كل عمل ، إن مثل هذه الضمانات غير متوفرة في النظام القضائي السعودي ، كما ان قضاة المحاكم لايعتمدون على قواعد ثابتة ومقررة سلفا في أحكامهم ، وربما يجري تغيير الاحكام اثناء المراجعة ، ويرجع ذلك الى عدم وجود قانون جنائي مكتوب في المملكة ، ويعتمد القضاة على اجتهاداتهم في تشخيص الموضوعات المعروضة للتقاضي ، وتطبيق الاحكام المقررة في الشريعة عليها ، وبالنسبة للأجانب فإن مثل هذه الامور تزيد من تعسير مهمة الدفاع عن حقوقهم ، لاسيما عدم القدرة على توكيل محام ينوب عنهم ، في الوقت الذي لايسمح جهلهم بالقانون السعودي ، بان يقوموا بانفسهم بالدفاع عن حقوقهم بكفاءة مناسبة ، ومما يزيد الأمر سوءا ان المحاكم السعودية لاتعترف بالاساليب او الانماط القانونية المتعارفة في العالم ، مما يفاقم الصعوبات امام الأجنبي الذي لايفترض انه سيكون على الاغلب عارفا بالقوانين الشرعية ، التي لاتتوفر معرفتها حتى للمواطنين ممن لم يدرسوا العلوم الشرعية .

ومن بين الحوادث التي سجلتها منظمات دولية وتتجلى فيها الصعوبات الكبيرة ، التي يواجهها الأجانب في المملكة بسبب انعدام الضمانات القانونية ، هي قضية الكويتيين الذين اعتقلوا في موسم الحج لعام ١٤٠٩ ( يوليو ١٩٨٩ ) فقد قال اهالي المعتقلين بأن السلطات السعودية لم تسمح لهم بالاطلاع على اي معلومات تتعلق بقضية ابنائهم ، كما لم يسمح لهم بتوكيل

## حكومات الخليج تتطلع الى سيطرة مواطنيها على مفاصل الحياة الإقتصادية في بلادها ، لكن ضآلة عدد السكان لا تسمح الان أو في المستقبل بتعويض كاف عن وجود العمال الوافدين ، إلا بإعادة النظر في السياسات الوطنية لإكتساب المواطنة وفتح باب التجنيس

محامين للدفاع عنهم ، ولم تفلح السفارة الكويتية في الرياض في الحصول على اي معلومات عن سير التحقيق او المحاكمة ، وقال السجناء لباحثين في قضايا حقوق الإنسان بعد الافراج عنهم ، أن ايا منهم لم يكن يعلم بالضبط طبيعة التهمة الموجهة اليهم او الاحكام التي صدرت عليهم ، حتى بعد ان صدر الحكم ، ولم يتح لهم الاطلاع على تفاصيل قضيتهم والاحكام التي صدرت ضدهم الا بعد خروجهم من السجن .

٢ ــ وفق القانون السعودي فإن الكفيل يعتبر بمثابة ولي الأمر للعامل الأجنبي ، وهو بهذه الصفة يستطيع قانونيا إبعاد اي من مكفوليه عن البلاد او منعه من السفر ، كما أن العامل الأجنبي لايستطيع الدخول في اي معاملة تجارية او قانونية ، بما فيها استئجار مسكن او امتلاك سيارة دون موافقة الكفيل ، ولاتوجد مثل هذه القيود المشدّدة في دول الخليج الاخرى ، حيث يتمتع الأجانب من معظم الجنسيات بحق الحصول على الكفالة الذاتية ، وفي حالة الاضطرار الى اختيار كفيل من مواطني البلاد ، فان القانون لايفرض قيودا مشددة على العامل الأجنبي في التنقل والتملك والدخول في معاملات ، بل وحتى في اختيار نوع العمل .

ويسمح القانون السعودي للكفيل بالاحتفاظ بالوثائق القانونية الخاصة بالعامل وبينها جواز السفر ، وهي نقطة ضعف خطيرة في جانب العامل عندما يكون الطرف الثاني في النزاع هو كفيله ذاته ، وقد ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الانسان في المملكة لعام ١٩٩٠ ان لديها معلومات عن حالات متعددة حُرم فيها عمال أجانب من السفر لعدة سنوات بناء على أمر من كفلائهم ، دون ان تبت الجهات القانونية المختصة في النزاع ، او تبطل قدرة الكفيل على احتجاز حرية مكفوليه (٢) ، وفي المقابل ذكر عمال لبنانيون وعراقيون ، في شهادات اطّلع عليها الكاتب ، أنهم طردوا من البلاد دون اعطائهم فرصة مناسبة من الزمن للمطالبة بحقوق لهم على كفيلهم ، وأن الشرطة أمرتهم بالرحيل بناء على طلب الكفيل ، بعد اقل من اسبوعين على تهديده لهم بالطرد من البلاد ، اذا لم يوقعوا وثيقة تتضمن التنازل عن حقوق يدّعون تعلقها بذمته ، في نزاع بينهم وبينه حول ظروف واوضاع عملهم معه .

إن العامل الأجنبي ممنوع قانونيا من السفر الى منطقة اخرى داخل المملكة الا بإجازة خطية من كفيله ، وبطبيعة الحال فهو لايستطيع تغيير مكان عمله الا بإجازة مماثلة ، أما تغيير الكفيل ، فيحتاج بعد موافقة الكفيل الاول الى ترخيص من دائرة الجوازات .

٣ ــ لايوجد قانون ينظم الهجرة الدائمة الى المملكة ، وثمة اجراءات قانونية تستهدف اعاقة حصول الأجانب على الاقامة الدائمة في البلاد ، على الرغم من انه لايوجد نظام صريح يمنعهم من الاقامة الطويلة الأمد ، عبر التجديد المتوالي لترخيص الإقامة المؤقت ، إلا أن القوانين النافذة تجعل مثل هذا الخيار شديد الصعوبة ، ويدلي المسئولون في الحكومة ، بتصريحات بين حين وآخر تؤكد أن العمال الأجانب يقيمون بصورة مؤقتة ، وانهم يجب ان يضعوا في اعتبارهم انهم سيعودون الى بلادهم في وقت مَا ، ومن هذا المنطلق فإنه لايسمح للأجانب الآ في حالات نادرة باستقدام عائلاتهم ، كما ان اولادهم البالغين لايحصلون على حق الاقامة تبعا لوالديهم ، وفي ١٩٨٣ جدّد وزير الداخلية التاكيد على منع اشتغال النساء اللاتي يحصلن على حق الاقامة باعتبارهن مرافقات لازواجهن (٣) ، كما لاتصدر الحكومة تراخيص باقامة مدارس او نوادٍ اجتماعية أجنبية ، مما يضع عقبات أمام إقامة العائلات التي ترغب في ان يتابع اولادها دراساتهم وفقا للمنهج المتبع في بلادهم ، ويتضح صعوبة هذا الأمر اكثر ما يتضح في حالة غير العرب ، الذين قد لايجدون وسيلة لمساعدة اطفالهم في الاستمرار في الدراسة الا بإبقائهم في بلادهم .

من ناحية أخرى فإن القانون السعودي لايعترف بالاعياد ، او المناسبات الخاصة بالأجانب ، ولايسمح لهم بالحصول على عطلات في هذه المناسبات ، كما ان ممارسة العبادة او التقاليد الدينية ممنوعة ، وتعتبر من موجبات العقاب ، وقد سجلت منظمة العفو الدولية ، عددا من حالات الاعتقال والطرد من البلاد اتخذت ضد مقيمين أجانب ، بسبب ممارستهم للعبادة وفق ديانتهم ، حتى دون تجاهر ، منها على سبيل المثال قيام الشرطة باعتقال ٣٨ أثيوبيا في فبراير ١٩٨٧ بعد أن عثرت عليهم الشرطة وهم يمارسون شعائرهم الدينية الخاصة في منزل لاحدهم بمدينة جدة (٤) .

ولايسمح للأجانب بتملك أعمالهم ، وفي الوقت الحاضر لاتعترف الدوائر الرسمية بالاوراق العرفية ، التي تشير الى ملكية الوافدين لاموال او منشئات اذا كانت مسجلة رسميا تحت اسماء مواطنين سعوديين ، وفيما مضى كانت السلطات تتغاضى عن قيام الأجانب بأعمال تجارية من خلال ملكية متاجر او مقاولات ، وكانت هذه النشاطات تتم تحت اسماء مواطنين سعوديين ، يحصلون عادة على مبالغ محددة او نسبة من الارباح مقابل استعمال اسمائهم ، وبالنظر الى انتشار هذا النوع من المعاملات ، فقد كانت الدوائر الرسمية تعترف بالاوراق العرفية الموثقة بشهادة الشهود ، والتي تشير الى المالك الحقيقي ، لكن الحكومة اصدرت أخيرا أوامر تمنع ما أطلق عليه بالتستر التجاري ، وحددت عقوبات للسعوديين الذين يسمحون باستعمال اسمائهم لهذا الغرض ، كما قررت ايقاع عقوبة الطرد من البلاد على الوافدين الذين يشاركون في مثل هذه الاعمال ، وكان اليمنيون قد استُثنوا من تطبيق هذا القانون ، نظرا للعلاقة الخاصة التي كانت سائدة بين المملكة واليمن الشمالي قبل الوحدة ، إلا ان الحكومة عادت وأمرت بتطبيق نظام منع التستر عليهم ابتداء من اكتوبر ١٩٩٠ إثر موقف الحكومة اليمنية خلال أزمة الخليج (٥) .

وفي العادة فإن بعض السفارات الأجنبية تحرص على متابعة اوضاع مواطنيها المهاجرين الى المملكة ، ولاسيما عند تعرضهم الى مايعتبر اخلالا بحقوقهم ، لكن معظم الدول التي لها مواطنون في المملكة تحرص على عدم الدخول في اشكالات مع الحكومة السعودية حرصا على عدم ايجاد مبررات لتشديد الاجراءات المتعلقة بهجرتهم ، ويكون ذلك اوضح ما يكون في حالة الدول التي تعتمد اقتصاديا على تحويلات مواطنيها العاملين في الخارج ، من الدول الفقيرة خاصة ، ان السفارات التي تمارس اقصى قدر من التدخل في مثل هذه الحالات هي سفارات الدول الغربية .

ولاترحب الحكومة السعودية في العادة بتدخل السفارات الأجنبية ، حتى لو كان ذلك التدخل مبررا بحماية مواطنيها ، ولذلك فانها لاتبلغ السفارات ، ولا تسمح للموظفين المختصين فيها بمتابعة القضايا المتعلقة بالعمال في الدوائر الحكومية او مع ارباب العمل ، وفي الغالب فان السفارات تحصل

**لا يمكن توقع الإخلاص التام من جانب أي إنسان مواطنا كان أم وافداً ، إذا لم يكن يتمتع بحقوقه الكاملة أو يستطيع على أقل التقادير التوصل الى تلك الحقوق .**

على معلوماتها عن مواطنيها عبر اتصالات غير رسمية ، الأمر الذي اثار اشكالات مع الجهات الرسمية السعودية ، ولاسيما مع وزارة الخارجية بعد قيام السفارات بارسال مندوبين للتحقيق والمتابعة الى المحاكم او مكاتب العمل ، وقد اصدرت وزارة الخارجية في ١٩٨٨ تعليمات الى السفارات الأجنبية في المملكة ، تطلب منها تجنب القيام باي اتصال مع الجهات السعودية المتعلقة بالقضايا العمالية ، الا عبر الوزارة مما جعل فرص الدفاع عن العمال الذين يتعرضون لاجراءات قضائية مهمة شديدة الصعوبة ، وفي بعض الاحيان غير ممكنة ، اذ ان الاجراءات الاخيرة جعلت العملية تحتاج الى عدة شهور لانجازها ، ويكون الأمر اكثر تعقيدا عندما يكون الطرف المحلي في القضية هو دائرة المباحث العامة (الشرطة السرية)(٦) .

وقد اظهر المسئولون في الدول التي تصدر العمالة ، في عديد من المناسبات ، عدم رضاهم عن الاوضاع المزرية ، التي يعيشها مواطنوهم المهاجرون من اجل العمل في المملكة والخليج ، وكان اخر ما صدر بهذا الشأن هو الدعوة التي وجهها وزير الخارجية الفلبيني لحكومته ، في ديسمبر الماضي لمنع ارسال النساء الى دول الخليج للعمل كخادمات منازل ، بالنظر الى تزايد التقارير التي تشير الى تعرضهن لاساءة المعاملة والظروف غير الانسانية أثناء العمل ، اضافة الى الاعتداءات الجنسية ، وتاخير الاجور (٦) ، وكان تقرير لمنظمة القانونيين لحقوق الانسان قد اشار ايضا الى ان العمال غير المهرة ، وخادمات المنازل القادمات بصورة رئيسية من شرق اسيا وشبه القارة الهندية ، هم اكثر من يتعرض لاشكال المعاملة المهينة من حيث انخفاض الاجور ، وسوء اوضاع المعيشة والسكن وعدم الحصول على تعويضات عن اصابات العمل (٧) .

من المفيد تقسيم فئات العمال بحسب نوع المعاملة التي يتلقونها الى ثلاث فئات بحسب اصولهم الثقافية وجنسياتهم ، كما يمكن وضعهم ضمن اطارين من حيث الجهة التي تتولى تشغيلهم ، ان مثل هذا التقسيم يساعد على استيضاح مستوى المعاملة التي يتعرض لها اعضاء كل فئة ، وحسب التقسيم الثاني ، فمن الممكن تصنيفهم الى عمال في القطاع الاهلي وآخرين في القطاع الحكومي والشركات الكبرى شبه الحكومية (المؤسسات العامة) ، ان القطاع الحكومي هو اكبر مستخدم منفرد لقوة العمل في المملكة العربية السعودية ، حيث كان يوفر فرص عمل لحوالي ٦٠٠ ألف موظف في عام ١٩٩٠ حسب أرقام ديوان الخدمة المدنية(٨) ، وقد تنامت قدرة الحكومة على استقطاب قوة العمل مع ارتفاع العوائد البترولية في النصف الثاني من السبعينات ، نظرا لتوسع نشاطها في الإقتصاد المحلي ، ولاسيما في اطار خطط التنمية الخمسية التي بدأت في العام ١٩٧٠ ، وتتابعت بزخم اكبر من الانفاق خلال الخمسة عشر عاما التالية .

لكن منذ ان تسارعت خطوات الحكومة في اطار برنامجها لسعودة الادارة الحكومية ، وما تلاها من الانتقال المكثف لقوة العمل السعودية من القطاع الخاص ، فقد اصبح العاملون الأجانب اقلية في القطاع الحكومي بالمقارنة مع القطاع الاهلي ، ويمكن بدون مجازفة القول بأن معظمهم ينتمي الى فئة العمالة الماهرة وشبه الماهرة ، لاسيما منذ ان شرعت الحكومة في اعتماد اسلوب جديد لتنفيذ مشروعاتها التي تحتاج الى عمالة يدوية كثيفة ، يقوم على ايكالها الى موسسات اهلية ، ويدخل ضمن ذلك اعمال التشييد والصيانة والنظافة ، وما اشبهها ، ويمكن القول بصورة اجمالية ان عمال القطاع الاهلي يتعرضون لقدر اكبر من سوء المعاملة من نظرائهم في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة .

وعلى التقسيم الاول فثمة ثلاث فئات بحسب الجنسية ، تتضمن مواطني الدول الغربية (اوربا والولايات المتحدة) وهم يتلقون افضل معاملة ، من حيث ان معظمهم يشغل وظائف فنية او ادارية في المشروعات الحكومية والشركات الاهلية الكبرى ، ويحصل هؤلاء على دعم قوي من حكوماتهم عبر ممثلياتها الدبلوماسية المعتمدة في المملكة ، والتي لاتتردد في التدخل عند تعرض اي من مواطنيها للاضرار من جانب ارباب العمل او الجهات المحلية الاخرى .

اما الفئة الثانية فهي العمال العرب ، وهم على الرغم من انهم لايحصلون على مساعدة حكوماتهم الا ان معرفتهم بلغة البلاد ، تجعلهم اقدر على الدفاع عن حقوقهم ، اضافة الى ان كونهم في الغالب من المسلمين ، يجعلهم اكثر قدرة على الانسجام مع المجتمع المحلي ، لكن هؤلاء لايتمتعون بثقة الاجهزة الحكومية التي تخشى من أن معظمهم ، يتبنى اتجاهات او عقائد سياسية مماثلة لتلك المنتشرة في اقطار العالم العربي ، والتي تحرص الحكومة على منع تسربها الى داخل البلاد .

اما الفئة الثالثة والتي تعتبر ادنى الفئات واكثرها تعرضا للتمييز في المعاملة ، فتتضمن المهاجرين من شبه القارة الهندية وجنوب شرق اسيا واقطار افريقيا غير العربية ، ومعظم هؤلاء يعمل في القطاع الاهلي ، ومن الواضح ان سبب اتجاه القطاع الاهلي اليهم بصورة خاصة ، يعود الى رخص اجورهم قياسا الى العمال من الجنسيات الاخرى .

وقد جرت العادة في البحوث المتعلقة بالعمالة في الخليج والمملكة العربية السعودية ، ان يتم التقسيم حسب نوعية الوظيفة ، حيث يقسم العمال الى اداريين وفنيين مهرة وعمال يدويين غير ماهرين (٩) ، الا اننا نرى ان هذا التقسيم يعكس مستوى الاجور اكثر مما يعكس الوضع الإجتماعي والمعيشي ، وثمة دلائل كثيرة على ان عامل البناء اللبناني غير الماهر — على سبيل المثال — يحصل على مستوى من المعاملة والمعيشة افضل من المهندس الذي جاء من الهند او الفلبين ، ان ذلك يرجع بصورة خاصة الى السبب الذي اوردناه انفا ، مع اننا ناخذ بعين الاعتبار اهمية هذا التقسيم الاخير في ناحية الاجور ، ونعتبره طبيعيا ، لايتضمن اية دلالات خاصة .

## المملكة والمستويات الدولية للعمل

انضمت المملكة الى عضوية منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٧٦ ، و صادقت بعد انضمامها على الإتفاق الدولي الذي اعدته المنظمة حول مستويات العمل ، والذي يعرف بالمعاهدة رقم ١١١ لعام ١٩٥٨ ، ويتضمن الإتفاق تعهدا من جانب الدول الموقعة عليه بمكافحة التمييز في الاستخدام والتوظيف واختيار المهنة بناء على الجنسية ، كما وقعت الحكومة السعودية على ميثاقي المنظمة رقم ٩٧ و١٤٣ الخاصين بالعمال المهاجرين ، وبموجب هاتين الوثيقتين يطلب المجتمع الدولي متمثلا بمنظمة العمل ، من الدول التي تستقبل العمال المهاجرين ، الغاء كافة القوانين التي تسمح بالتمييز بين العمال المحليين ونظرائهم الوافدين ، في الاجور او ظروف العمل او في المميزات الوظيفية .

كما ان المملكة كانت من بين الاعضاء في اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية التي تدعو الى حرية التنقل للعمال العرب وحرية التوظيف

والاستخدام ، والميثاق العربي لمقاييس العمل الصادر في اطار الجامعة العربية عام ١٩٧٦ والذي نص على وجوب تقرير حد ادنى للاجور ، وتوفير الشروط الصحية والتعويض عن اصابات العمل بصورة متساوية (١٠) .

لكن من المؤسف أن معظم هذه التعهدات التي تحملتها الحكومة لم تجد طريقها الى التطبيق على ارض الواقع ، وتوضح تقارير المنظمة الدولية ان المملكة كانت من بين الدول التي لم تبد تعاونا معها في متابعاتها لاوضاع العمال ، ومدى التزام الحكومات الاعضاء بتعهداتهم المترتبة على توقيع ميثاقها الاساسي ، أو الوثائق والإتفاقات الاخرى الموقعة في اطارها ، وتطلب المنظمة بموجب المادة ١٩ من ميثاقها من الدول الاعضاء تزويدها بتقرير كل عامين ، حول مدى التقدم في مطابقة المستويات الوطنية للعمل للمستويات الدولية المنصوص عليها في الإتفاقيات الجماعية ، كما تطلب موافاتها بنتائج التحقيقات الرسمية في الشكاوى التي تحال للدول الاعضاء عن طريق المنظمة ، والمتعلقة غالبا بانتهاكات مزعومة لحقوق العمال بما يخالف القوانين المعتبرة من جانبها ، وفي العادة فإن هذه الشكاوى تقدم من قبل نقابات مهنية أو منظمات حقوقية مهتمة بالدفاع عن العمال ، او من قبل الحكومات الاعضاء التي يتعرض مواطنوها لانتهاكات في دول أخرى أعضاء في المنظمة ، وحسب مصادر منظمة العمل فان الحكومة السعودية لم تقم بتزويدها باي تقرير دوري او حول شكاوى معينة منذ انضمامها عام ١٩٧٦ .

ان الانظمة المعمول بها في البلاد ، ولاسيما الوسائل القانونية التي يستطيع بها العامل الدفاع عن حقه ، لاتطابق الحد الادنى من المستويات المعمول بها دوليا ، او المقررة في المواثيق العربية بما فيها تلك التي تعتبر الحكومة السعودية عضوا فيها ، وقد كان هذا من بين الاسباب التي اثارت الانتقادات عليها من جانب تلك الهيئات ، وكان آخرها التقرير الذي اصدرته المنظمة الأمريكية المعروفة باسم لجنة القانونيين لحقوق الانسان ، حول اوضاع العمال المهاجرين خلال ازمة الخليج ، وشمل اوضاع هؤلاء في كل من العراق والسعودية والكويت .

وقد استنتجت المنظمة في تقريرها الذي صدر في مايو ١٩٩١ ان قوانين العمل وتطبيقاتها في المملكة ، تخالف المعايير الدولية والاقليمية فيما يتعلق بالتوظيف والاستخدام والحدود الدنيا لشروط العمل ، كما عبّرت عن قلقها مما اعتبرته تمييزا واسع النطاق ضد العمال الأجانب سواء بالمقارنة مع نظرائهم السعوديين ، او بحسب المناطق والامم التي ينتمون إليها (١١) .

## القوانين الحكومية التي تعالج اوضاع العمالة

يعتبر نظام العمل والعمال الصادر في ١٩٦٩ المرجع الرئيسي فيما يتعلق بقضايا العمل ، و يعترف النظام للعامل ببعض الحقوق من بينها الرعاية الصحية و الاجازة السنوية المدفوعة الاجر ، وعدم قانونية الإتفاقات الكتابية أو الشفهية المخالفة لمقتضيات القانون ، لكنه يمنع قيام العمال بالضغط الجماعي لتحسين ظروف العمل او رفع الاجور ، وفي خارج نطاق العمل فإن نظام الاقامة الصادر عام ١٩٥١ هو المنظم الاساسي لأوضاع العاملين الأجانب ، بينما ينظم نظام الخدمة المدنية عمل موظفي الاجهزة الحكومية (١٢) .

ولاينضوي تحت نظام العمل عمال الرعي والزارعة الذين لايقومون باعمال ذات طبيعة ميكانيكية أو صناعية ، كما لاينضوي تحتها العاملون في الخدمات المنزلية ومن في حكمهم .

وخلال السنوات التالية لصدور هذا النظام ، اصدرت الحكومة ممثلة في وزارة العمل او مجلس الوزراء او وزارة الداخلية أوامر لها قوة القانون يمكن اعتبارها مكملة لنظام العمل السابق الذكر (١٣) ، كما اقيمت هيئات حكومية جديدة تعتبر مرجعا تنفيذيا في قضايا العمل ، اهمها من الناحية الرسمية مجلس القوى العاملة .

تأسس مجلس القوى العاملة بمرسوم ملكي عام ١٩٨٠ ، وحددت مهماته في الآتي :

١ ــ دراسة احتياجات البلاد من الايدي العاملة من السعوديين والأجانب ، ووضع السياسات العامة التي تحكم قضايا العمالة بحيث تلتزم بها جميع أجهزة الدولة .

٢ ــ تنسيق البرامج التدريبية للقوى العاملة المحلية ، ورسم السياسات المؤدية الى استبدال العاملين الاجانب بالسعوديين .

٣ ــ وضع سياسات لتوزيع القوى العاملة المحلية والاجنبية في المملكة ، بما يكفل التقليل من الحاجة لاستيراد قوة عمل اجنبية .

ويوحي هذا الوصف وطبيعة تشكيل المجلس بالاهمية البالغة التي توليها الحكومة لقضية العمالة الأجنبية ، لكنها من ناحية ثانية تكشف عن الارضية الفكرية التي تقوم عليها السياسات الرسمية حول العمالة لاسيما الأجنبية ، بحيث يمكن تشبيه المجلس بهيئة عليا للأمن الوطني أكثر من مجلس لوضع سياسات العمالة ، فقد تشكل المجلس وفقا للمرسوم الملكي من وزير الدفاع رئيسا ووزير الداخلية نائبا للرئيس ، وضم في عضويته وزراء الخارجية والتخطيط والتعليم العالي والمعارف والمالية والعمل والصناعة ورئيس ديوان الخدمة المدنية ، ومن الاجهزة الامنية ضمّ إضافة الى الرئيس ونائبه ، كلاً من نائب وزير الداخلية ورئيس الاستخبارات العامة ونائب رئيس الحرس الوطني المساعد ، ويرتبط المجلس بالملك مباشرة باعتباره رئيسا لمجلس الوزراء(١٤) .

وبالمهمات التي حددت للمجلس والمستوى الرفيع الذي تشكل منه ، فقد سلب المهمات القيادية لوزارة العمل والشئون الإجتماعية في قضايا العمالة الأجنبية ، وفيما مضى كانت هذه الوزارة هي الجهة الرسمية العليا المختصة ــ حسب التنظيم القانوني ــ بقضايا العمل .

ويأتي ديوان الخدمة المدنية ثانيا في الترتيب بعد مجلس القوى العاملة ، والديوان على الرغم من أن مرسوم تأسيسه لايحدد له اي مهمات خارج نطاق التوظيف في الدوائر الحكومية ، الذي كلف بادارته ووضع السياسات المناسبة له ، الا أن منحه حق الفصل في الخلافات المتعلقة بتفسير انظمة العمل ، جعله قادرا على التدخل بصورة واسعة في القضايا التي كانت في الماضي من اختصاصات وزارة العمل ، تمارسها عبر مكاتبها المختصة .

ويعتبر الديوان جهة الفصل العليا في القضايا والخلافات المتعلقة بتفسير قوانين العمل في الادارة الحكومية او استحداث لوائح تنفيذية جديدة ، ونظرا للاهمية التي تعلقها الحكومة على سياسات الاستخدام فقد عين على رأس الديوان ، رئيس بدرجة وزير دولة يشارك ممثلا للديوان في مجلس الوزراء ، شأنه في ذلك شأن وزير العمل والشئون الإجتماعية الذي تقلصت اهمية وزارته فيما يتعلق بشئون العمال ، بعد ترفيع رئيس الديوان الى عضوية مجلس الوزراء .

أما الهيئة المخوّلة بمراقبة حجم قوة العمل الأجنبية وتحولاتها ، فهي مكتب الاستقدام ، وهو الجهة الرسمية الوحيدة التي يحق لها اصدار اذونات استقدام العمال الأجانب للقطاع الخاص ، وعند تأسيسه كان المكتب تابعا لوزارة العمل ، لكن مع تصاعد القلق الأمني تجاه الاعداد المتزايدة من العمال الأجانب الذين يفدون الى المملكة ، تم تحويل المكتب الى وزارة الداخلية حتى منتصف الثمانينات ، عندما اعيد من جديد الى وزارة العمل ، مع بقاء ارتباطه الوثيق بدوائر الأمن التابعة لوزارة الداخلية ، وهيئة الاستخبارات العامة التي يشارك رئيسها في عضوية مجلس القوى العاملة .

إن الجهة التي تقوم بدور القضاء الأولي في القضايا العمالية ، هي مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، عبر هيئة خاصة تشكل لهذا الغرض اسماها نظام العمل (اللجان الابتدائية لتسوية الخلافات) وتعتبر

## يسمح القانون السعودي للكفيل بالإحتفاظ بالوثائق القانونية الخاصة بالعامل الأجنبي وبينها جواز السفر ، وهي نقطة ضعف خطيرة في جانب العامل عندما يكون الطرف الثاني في النزاع هو كفيله ذاته

احكامها نهائية في القضايا التي تقل قيمتها المالية عن ٣٠٠٠ ريال ، وفي المطالبة بوقف الفصل من العمل المخالف للنظام ، وفي ايقاع الغرامات او الاعفاء منها ، ولها حق الحكم بصورة غير قطعية في القضايا المتعلقة بالفصل من العمل ، او التي تزيد عن ثلاثة الاف ريال وخلافات التعويض عن الاصابات ايا كانت قيمتها .

وفي القضايا التي تعتبر خارج اختصاص اللجان الابتدائية ، او الاستئناف فيرجع فيها الى اللجان العليا لتسوية الخلافات التي تتشكل بقرار من مجلس الوزراء ، من خمسة اعضاء يمثلون خمس وزارات (١٥) .

وبموجب هذا البند فان قضايا العمل لاتحال الى المحاكم ، وهو الأمر الذي كان موضع خلاف بين رئاسة القضاء في ظل الشيخ محمد بن ابراهيم ، مفتي الديار السعودية الذي رفض منذ صدور نظام العمل ارجاع اية قضايا متعلقة بخلافات حول الحقوق ، الى جهات غير تابعة لمجلس القضاء الاعلى الذي كان تحت رئاسته ، لكن الحكومة اصرت من جانبها على ابقاء القضاء العمالي خارج صلاحيات المحاكم الشرعية .

وكانت وجهة نظر الحكومة تقوم على أدلة ثلاثة ، اولها : ان القضايا العمالية لايمكن احالتها الى قضاة المحاكم الشرعية ، نظرا لوجود عدد كبير من العمال من غير المسلمين ، الذين لا يعترف لهم القضاة الشرعيون بحقوق مكافئة لنظرائهم المسلمين ، والثاني : أن الحكومة تعتبر البعد الأمني حيويا في القضايا المتعلقة بالعمال الأجانب ، بدرجة توجب وضعها تحت رقابة السلطات الأمنية ، باعتبارها مراجع نهائية قادرة على اصدار تعليمات ملزمة الى مكاتب العمل ، او استحداث القوانين التي تعالج مشكلات العمال ذات الطبيعة الأمنية ، ومثل هذا التصوير لاتعترف به السلطات القضائية ، الثالث : تعتبر الحكومة نظام العمل هو المرجع القانوني للفصل في قضايا العمل ، وفي حال الحاجة الى تفسيرات او تشريعات جديدة ، فان مجلس الوزراء — الذي يقوم عمليا بدور السلطة التشريعية في المملكة — هو المرجع المكلف بهذه المسئولية ، يقوم بمهامها عبر الهيئات المختصة التي يشكلها لهذا الغرض ، ومثل هذا التصوير لم يوافق عليه مفتي البلاد ، وبصورة عامة فإن الهيئة الدينية الرسمية ، ومعظم علماء الدين في المملكة لا يعترفون بضرورة خضوع القاضي الشرعي لنصوص نظام العمل ، اذا وجد ان تطبيقاته في قضية معينة قد تخالف متطلبات الشريعة الاسلامية (١٦) .

وكان من بين الموارد التي أثارت احتجاج الزعماء الدينيين وقتها ، هو احتواء نظام العمل على تعليمات تنطوي على تمييز او تسمح بالتمييز بين العمال المحليين والأجانب ، أو تتيح المجال لاستخدام العمال غير المسلمين ، خلافا لمقتضيات الشريعة الاسلامية واولوياتها ، كما انه يعطي مجلس الوزراء او بعض اعضائه — المقصود وزيري الداخلية والعمل — الحق في ممارسة دور التشريع في الشئون القضائية ، التي يفترض ان تناط بالجهات الدينية التي لها وحدها حق الاجتهاد في الامور الدينية وبالتالي اصدار الاحكام .

### باتجاه المستقبل

أظهرت أزمة الخليج حراجة الوضع السياسي والإجتماعي للمملكة ، والحاجة الملحة الى التفكير بطريقة جديدة في نقاط الضعف الدائمة التي تواجهها البلاد ، والتي ستبقى مؤثرة حتى امد بعيد في المستقبل ، ومن المؤسف ان السلطات لم تكن شديدة الاهتمام بمراجعة نقاط الضعف الخطيرة التي كشفت عنها الازمة ، فضلا عن التفكير الجدّي في معالجتها .

وفي اعتقادنا ان العمل كقضية ، تتجاوز من حيث اهميتها الإقتصادية وابعادها السياسية والإجتماعية ، التصوير الرسمي الذي يعتبر استقدام العمال الأجانب مجرد حاجة مؤقتة ، يفرضها الانماء الإقتصادي السريع ، والضيق المؤقت في الكفاءات المحلية المناسبة ، وحقيقة الأمر ان العمال المحليين ليسوا في حال يفضل كثيرا حال نظرائهم الوافدين ، بالنظر الى ان البلد كلها تعيش وضعا غير طبيعي ، لاسيما في مجال العلاقة بين المواطنين والسلطة ، وانعدام التطابق بين حاجات المجتمع وسياسات الحكم من جهة ، وبين حاجات الحكم وقدرات المجتمع من جهة اخرى ، ومثل هذا التعارض ينعكس على كل صعيد في البلاد دون تمييز ، وثمة حاجة ملحة لمعالجته ، لكن لانجد اسبابا كثيرة للتفاؤل بامكانية العلاج في ظل السياسات القائمة وبواسطة الاشخاص نفسهم الذين اقاموا السياسات الراهنة .

ونضع بين ايدي المعنيين الحقائق التالية :

١ — لا يمكن الاستغناء عن اليد العاملة الأجنبية في الوقت الحاضر ، أو في المستقبل المنظور ، كما لا يمكن التهوين من اهمية وجودها في الحياة الإقتصادية والمحافظة على المستوى الراهن من المعيشة والخدمات .

وستبقى الحاجة الى العمال الوافدين قائمة على المدى البعيد ، بالنظر الى قلة عدد السكان الوطنيين ، وقصور المعدلات السنوية الحالية للتزايد عن مواكبة الحاجات الحالية والمستجدة للعمالة ، إن ذلك لا يرتبط باستمرار المعدلات العالية للنشاط الإقتصادي ، بل وحتى في ظل معدلات نمو منخفضة ، سيكون هناك حاجة الى عدد كبير من الايدي العاملة الأجنبية .

ومع الاقرار بهذه الحقيقة فلابد من التفكير بجد في الطريقة المثلى للعلاج بعيدا عن التصورات السائدة ، حول التميُّز ، والخوف على الثروة أو القلق من تصدير الافكار غير المتوافقة مع الاعراف السائدة ، وثمة نماذج كثيرة في العالم المتقدم تؤكد ان التقدم الإجتماعي والإقتصادي ، لم يتحقق الا مع وجود الكفاية السكانية للبلاد ، وإذا كان المجتمع المحلي قاصرا عن تحقيق الكفاية ، فلا مفرّ من تشجيع الهجرة وتطوير سياسات للدمج ، من شأنها رفع معدلات التزايد السنوي للسكان .

٢ — لايمكن فصل أوضاع العاملين الأجانب في المملكة ، عن العلاقات بين المملكة والدول المصدرة للعمالة على الصعيدين الرسمي والشعبي ، وقد ظهرت خلال ازمة الخليج الاهمية الفائقة لتلك العلاقات ، والحاجة الى تطوير علاقات اكثر رسوخا بين المملكة ومحيطها العربي والاسلامي ، ليس مع الحكومات فقط بل ومع الشعوب ايضا ، من الواضح ان المملكة لم تكن قادرة خلال الازمة ، او اي ازمة اخرى قادمة من الحجم ذاته ، على صدّ التحديات المحيطة بمفردها ، وما دامت بحاجة الى المحيط ، فإن الدول الحليفة تطالبنا بثمن أقلّه المساعدة في رفع مستوى الحياة لمواطنيها ، ان مساعدتها على تخفيض معدلات البطالة ، وزيادة دخلها من العملات الأجنبية هو ابسط اشكال تلك المساعدة ، علما باننا ندفعها مقابل خدمات جليلة يقدمها اولئك الناس الى بلادنا ، وبالتالي فهي ليست تفضلا من جانبنا ، وان كان

**العمال العرب في المملكة لا يتمتعون بثقة الأجهزة الحكومية التي تخشى من أن معظمهم يتبنّى إتجاهات أو عقائد سياسية مماثلة لتلك المنتشرة في أقطار العالم العربي والتي تحرص الحكومة على منع تسربها الى داخل البلاد**

سينظر اليها دائما على انها شكل من اشكال المساعدة المفيدة .

إن وضع العمال الوافدين في المملكة سيبقى على الدوام عنصر تاثير ، في علاقات المملكة مع الدول التي ينتمي اليها العمال ، على الصعيد الرسمي والشعبي ، ولانظن احدا يجهل الفرق بين علاقات مضمونها المحبة والتراحم بين حكومتين وشعبين ، في مقابل علاقات تقوم على الكراهية والتنافر ، وأمامنا موقف معظم الشعوب من الكويت خلال الازمة دليلا واضحا على ما نعنيه .

٣ ــ لايمكن توقع الاخلاص التام من جانب اي انسان مواطنا كان ام وافدا ، اذا لم يكن يتمتع بحقوقه الكاملة او يستطيع على أقل التقادير التوصل الى تلك الحقوق ، كما أن العاملين الاجانب شانهم شأن جميع البشر الاخرين ، يرتكبون من الاخطاء قدر ما يرتكبه كل انسان ، لكن الظروف البيئية او المعيشية السيئة ، والشعور المتصاعد بالمظلومية هو احد العناصر المهمة التي تشجع السلوك الإجرامي وعدم تقدير متطلبات المحيط ، إن ذلك هو مايحصل لكل انسان يتعرض للتحقير او الانتقاص او سلب الحق ، ومن الخير للبلاد ان يتم علاج اسباب المشكلات من الزاوية الانسانية التي يطلبها كل انسان ، بدل اعتبار الوافدين مجتمعا مريضا بالضرورة ، وقابلاً لتصدير الجريمة ومهملا للواجبات الاجتماعية ، ثم اعتبار ذلك اساسا في معاملتهم ، ان اقل مايوصف به هذا التوجه هو انه غير انساني وغير متحضر ، ولذلك فمن الضروري اعادة تقييم السياسات الراهنة ، لاسيما من زاوية التصوير الامني غير الواقعي ، للقضايا المتعلقة بالعمال الوافدين ، إن وجود هؤلاء في بلادنا ليس خيارا نقبله او نعرض عنه ، بل هو ضرورة للحياة ، ضرورة داخلية وضرورة يفرضها وجودنا وسط المحيط الذي نعيش معه وفيه .

## مطالب المعارضة

منذ اواخر الستينات كانت المطالبة بتحسين اوضاع العمال وتمكينهم من استعمال حقوقهم المتعارفة في العالم ، مطلبا للحركة الوطنية التي تعارض الحكم السعودي ، ويتضمن مشروع البرنامج السياسي لمنظمة الثورة الاسلامية ، وهي اكبر تنظيمات المعارضة في المملكة ، دعوة لمعالجة جذرية لمشكلة النقص في عرض العمل المحلي ، من خلال استراتيجية جديدة لزيادة السكان الى الدرجة التي تتناسب مع الحجم الحقيقي للإقتصاد الوطني وقدرته على التشغيل ، كما يدعو الى الغاء الفروق في المعاملة بين العمال على غير اساس الكفاءة العملية . ومن بين البنود الواردة في المشروع ، المطالب الاتية :

١ ــ وضع سياسة جديدة للعمل تأخذ في اعتبارها الوضع السكاني للبلاد .

٢ ــ تشجيع العمال الوافدين المفيدين للبلاد على الاستقرار ، ضمن سياسة جديدة للهجرة واكتساب الجنسية .

٣ ــ إقرار حق العمال في المساومة الجماعية ، وتشكيل الهيئات التي تعبر عن مصالحهم ، وتحمي حقوقهم ، وجعل القضاء الشرعي المرجع الوحيد في الخلافات المتعلقة بالعمل .

٤ ــ التزام المملكة بالتطبيق الكامل للإتفاقيات الدولية حول العمل .

٥ ــ إجراء تعديلات اساسية في نظام العمل والعمال ، لاسيما إلغاء المادة الثالثة التي تستثني بعض فئات العمال من الخضوع للنظام ، والمواد من ١٧٢ الى ١٨٨ المتعلقة بتشكيل لجان لتسوية الخلافات ذات صلاحيات قضائية لاتخضع للقضاء الشرعي ، والمواد ١٨٩ الى ١٩١ المتعلقة بعقوبة التوقف عن العمل بغرض المطالبة بالحق .

٦ ــ وضع حد أدنى للأجور ، وحد أعلى لساعات العمل الاسبوعي ، يشمل العمال في جميع الوظائف .

٧ ــ الغاء جميع القوانين والتعليمات التي تسمح بالتمييز في الاجور والمميزات الوظيفية والضمان الإجتماعي ، بين العمال على اساس الجنس او الجنسية أو الانتماء الإجتماعي .

## ــ هوامش ــ

(١) تحتوي معظم التقارير الدولية عن حقوق الانسان في المملكة على شواهد من هذا النوع ، راجع على سبيل المثال تقارير وزارة الخارجية الامريكية ، والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، ومنظمة العفو الدولية للاعوام من ١٩٨٧-١٩٩١ .

(٢) وزارة الخارجية الأمريكية ، التقرير السنوي المقدم الى الكونغرس حول حقوق الانسان في العالم لسنة ١٩٩٠ التقرير الخاص بالسعودية ، ويوجد نص التقرير مترجما الى اللغة العربية في مجلة الجزيرة العربية ، عدد مارس ١٩٩١ .

(٣) المحيط السعودي ، عدد ٩٢ ، مارس ١٩٨٣ .

(٤) منظمة العفو الدولية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ ، ص ٢٣٨

(٥) مجلة المجلة ، عدد ١٠ / ١٠ / ١٩٩٠ .

(٦) وزارة الخارجية الأمريكية ، المصدر السابق .

(٧) لجنة القانونيين لحقوق الانسان ، معاملة العمال المهاجرين في السعودية ، العراق والكويت ، وتوجد ترجمة عربية للجزء الخاص بالمملكة في مجلة الجزيرة العربية ، عدد اغسطس ١٩٩١ .

(٨) صحيفة الرياض ، عدد ٤ يناير ١٩٩٢ .

(٩) انظر على سبيل المثال تقرير لجنة القانونيين ، السابق الذكر ، وتقرير وزارة الخارجية الامريكية عن حقوق الانسان في المملكة لعام ١٩٨٨ .

(١٠) لتفصيلات حول موقف المملكة في منظمة العمل الدولية ، راجع د.بدرية العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية .

(١١) تقرير لجنة القانونيين ، مصدر سابق

(١٢) وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، نظام العمل والعمال ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ ، نظام الاقامة ، ١٤٠٤ ، نظام مجلس الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية ، الطبعة الثانية ١٤٠٦

(١٣) من الامثلة على تلك الأوامر هو قرار استثناء المواطنين اليمنيين المهاجرين الى المملكة من متطلبات قانون الاقامة في شأن الكفيل ، والتستر التجاري ، ثم قرار وزارة الداخلية بالغاء تلك الاستثناءات ، ومن بينها التعليمات المتعلقة بنسب الاستقدام من كل بلد والتي تتغير وفقا لمستوى العلاقات السياسية مع ذلك البلد ، مثل منع استقدام العمال التايلنديين عام ١٩٨٩

(١٤) وزارة المالية ، نظام مجلس القوى العاملة ١٤٠١ هـ

(١٥) نظام العمل والعمال ، الفصل الحادي عشر

(١٦) لتفصيل حول الخلفية الشرعية التي يستند اليها الشيخ محمد بن ابراهيم في هذا الموقف ، راجع رسالته المسماة تحكيم القوانين . وحول بعض الموارد التي تنازع فيها مع الحكومة في ذلك السياق ، راجع كتاب : الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية ، لمرشد بن عبد العزيز بن سليمان النجدي .

# رسالة تضامن الى العبيكان

بعد قرار فصل الشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان من وظيفته كقاضي في المحكمة الكبرى في الرياض ، وإنهاء عقده من قبل وزارة الحج والأوقاف كإمام لمسجد الجوهرة في الرياض . كتب عدد من المشايخ السلفيين رسالة الى العبيكان عبّروا فيها عن تضامنهم معه ، ضد قرار الحكومة وهذا نص الرسالة :

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**سماحة الشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان ، أيده الله ،،**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،**

**فقد سمعنا ما حصل من قرار ابعادكم عن القضاء ، ورأينا لزاماً أن نبشركم بأن الامة تحبكم وتتابع أخباركم منذ أن وقفتم ذلك الموقف مع الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر ، والوقوف في سبيل الاصلاح والصدع بكلمة الحق ، حتى عُزلتم عن الخطابة ، ومازلتم بعد ذلك على هذا الطريق من خلال دروسكم ومواقفكم ، حتى سُعي الى عزلكم عن القضاء ، ظنّاً أنكم تستمدون قوتكم وتأثيركم من وظيفتكم .. ولكن ليعلم الجميع يا سماحة الشيخ ، أن هذا القرار ما زادكم الا تزكية ورفعة في المنزلة والقدر ، فالحمد لله الذي جعل لعلمائنا العاملين مكانة تغنيهم عن المنصب والوظيفة ، واحتراماً من الامة ، يغنيهم عن احترام ذوي المنصب والسلطان . واننا بعد ذلك ، ندعو الله أن يعينكم على مواصلة الصدع بالحق والقول به .**

**شيخنا الفاضل :**

**إننا اخوانك معكم يا فضيلة الشيخ ، ونشعر بشعوركم ، ونحبكم ، وما زادكم هذا يا شيخنا الا رفعة وعزاً . ووصيتنا لكم يا فضيلة الشيخ أن تتحلوا بالصبر . نسأل الله أن يثبتكم على طريق الحق ، ويقرّ أعينكم بنصر الاسلام والمسلمين .**

## الموقعون

عبدالله بن صالح الحمود ، خطيب جامع الدحلان .
صالح محمد المخربي ، جماعة تحفيظ القرآن الكريم بعنيزة .
علي بن عبد الله السلطان ، مدرس بالمعهد العلمي بعنيزة .
عبدالله بن حمد الزيداني ، موظف بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
عبد الله بن علي الطريف ، وزارة المعارف .
عبد الله بن حمود العبد الله ، طالب بجامعة الامام .
يوسف بن صالح الشويمان ، مدرس .
أحمد بن عبدالله العبيد ، مدرس .
صالح عبدالله الحربي ، مدرس .
أحمد صالح الصويان ، المؤسسة العامة للتعليم الفني .
أحمد بن عبد الله الخرب ، طالب بجامعة الملك سعود .
محمد بن عبد العزيز القاضي ، محاسب .
أحمد بن سلمان الشبيلي ، مهندس .
سامي بن صالح الغرير ، إمام وخطيب جامع النزهة بعنيزة .
عبد الله الخليل ، متسبب .
يوسف العبد الله السلمان ، وكيل مدرسة فلسطين المتوسطة في عنيزة .
أحمد محمد الخليل ، مدرس .
عبد الله بن سلمان الشبيلي ، مدرس .
حمود بن صالح ، مدرس .
رياض بن عبد الرحمن البطشان ، طالب بجامعة الملك سعود .
ابراهيم عبدالله .

قضية فصل الشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان عن إمامة مسجد الجوهرة بالرياض ، وكذلك فصله من منصبه كقاض في المحكمة الكبرى بالرياض ، لاتزال تثير الكثير من السخط في اوساط السلفيين .. فيما يلي نص وثيقة تتضمن أمراً من وزارة الحج والأوقاف بمنع الشيخ من الخطابة في جامع الجوهرة بالرياض .

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**المملكة العربية السعودية**
**وزارة الحج والأوقاف**
**وكالة الوزارة لشؤون المساجد**
**شؤون الموظفين**

الرقم : ٥/٦٧٩١/ض
التاريخ : ١٤١٢/٦/٥ هـ
المرفقات : ----------

الإسم : عبد المحسن ناصر العبيكان
بداية الخدمة : ١٤٠١/٧/٦ هـ
نهاية الخدمة : ١٤١٢/٦/٥ هـ
الوظيفة : إمام جامع الجوهرة بشارع الخزان
الرقم : ( ١١٣ )
الفئة : ( أ )
الجهة : الرياض
المكافأة : ( ٣٤٥٠ ) ريالاً

قرار رقم : ١٩٣٥ ، تاريخ ١٤١٢/٦/٥ هـ

إن وكيل وزارة الحج والأوقاف لشؤون المساجد .. بناء على الصلاحيات المخولة له ، وبناء على مالدينا من توجيه ، واستناداً الى مقتضيات النظام .

**يقرر ما يلي :**

١ــ يُطوى قيد الموضح بعاليه من الوظيفة الحالية إعتباراً من تاريخ

١٤١٢/٦/٥ هـ ، وذلك لما ذكر بعاليه .
٢ــ تصرف له مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها بالمادة ( ٢٥ ) من النظـام عن المـدة من ١٤٠١/٧/٦ هـ الى ١٤١٢/٦/٥ هـ . بواقع نصف المكافأة الشهرية عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى ، وكاملها فيما عدا ذلك بعد اخلاء طرفه وتسليم البطاقة .
٣ــ يبلغ هذا القرار للجهات ذات العلاقة وأصله مع صورة منه لادارة شؤون الموظفين .

وكيل وزارة الحج والأوقاف لشؤون المساجد
التوقـيع
محمد بن اسحق آل الشيخ

نسخة : لمكتبنا
نسخة : لأمين الصندوق لإيقاف راتبه

# تعميـم من شـركـة AT&T لمـوظفيهـا حـول نشـاطـات المطوعين والخطط المتخذة

مايكل كرافت
الرئيس العام
٢٥ نوفمبر ١٩٩١
الى كل موظفي AT&T وعوائلهم
الموضوع : مضايقات المطوعين

إن معظمكم يعلم بأن الجالية تتعرض باستمرار الى مضايقات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهذا موضوع هام لنا كلنا وأحب أن أخبركم عن بعض الأجراءات التي اتخذتها اللجنة المشرفة على مجموعة رجال الأعمال الأمريكيين في الرياض وكذلك السفارتين الأمريكية والبريطانية ، باعتباري أحد اعضاء اللجنة المشرفة لمجموعة رجال الأعمال الأمريكيين في الرياض .

مع بداية نوفمبر ، ناقشت المجموعة الوضع مباشرة مع السفير ( فريمان ) وكان مطلعا على الموضوع ، وطالب برسالة توثق قضيتنا ( مرفقة ) . في ١٢ نوفمبر اجتمع السفير مع أمير الرياض الأمير سلمان ، وسلّمه إخطاراً دبلوماسياً ( سلمت نسخة منه الى وزير الخارجية أيضاً ) تتعلق بمشـاكل ومصـادمـات عديدة وقعت بين المطوعين ومواطنين أمريكيين . وقد أوضح الأمير سلمان بأن هذه القضايا تهمه أيضا ، وأنه سيتخذ الإجراءات للتحقيق فيها . وقد اعترضت السفارة البريطانية أيضا حول نفس الموضوع .

وبناء على هذا اللقاء ، فقد نصحنا السفير ( فريمان ) بأنه لا يرى أي مصلحة في مخالفة قوانين تعليمات المطوعين من ناحية اللباس المحتشم . لقد أرفقت لكم هذه التعليمات وأرجو منكم تمعنها والتخطيط المسبق للتصرف المناسب اذا كنتم في حالة مضايقة . لقد جرت العديد من الحوادث في منطقة ( سوق الكويت ) ، ويمكن أن تضعوا ذلك في حسبانكم اذا ذهبتم للتسوق .

كما أطلب منكم التبليغ لأداراتكم عند حصول أي مشكلة ، حتى نقوم بإخبار سفارتنا حول الموضوع .

مع تحيات
مايك كرافت

# شكـوى رجـال الأعمال الأميركيين لدى السفير الأميركي حول نشاط المطاوعة

١١ نوفمبر ١٩٩١
السيد تشارلز فريمان
سفير الولايات المتحدة الأمريكية
الرياض ــ السعودية

سعادة السفير

كما حدث في الماضي ولمرات عديدة ، عاود المطوعون نشاطهم من جديد ، بل والى مستوى أكبر من المعهود سابقا ، مما جعل الحياة مزعجة للسكـان المحليين والأجـانب ، حيث لازالت الاعتـداءات تمـارس ضـد المواطنين الأمريكان وكذلك الأجانب من أجل الالتزام بلباس معيّن يتناسب مع البلاد ، مع أنه غير واجب على غير السعوديين .

وتكـون هذه المضـايقات عادة بـألفاظ وكلمات وقحة ، وتهديد بالعقاب كالسجن والأبعاد عن البلاد . وقد أحدثت هذه الأفعال إستياءاً عاماً ، وخوفا في وسط التجمعات الأجنبية . ونحن ننصح الأمريكيين بان لا يناقشوا المطـوعين او يجـادلـوهم ، بل يكتبـوا كل مشـاكلهم الى القسـم القنصلي بالسفارة .

إنني متأكد بأنك على علم بهذه القضية ، ومع اهتمام بالغ ، قررت اللجنة المشرفة على مجموعة رجال الأعمال الأمريكيين في الرياض ، أن انبهكم لذلك ، بصفتي رئيس اللجنـة ، وأطلب منكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة عبر لقاءاتكم مع المسؤولين المحليين نيابة عن الأميركيين المتواجدين هنا ، ولا نريد أن يؤثر ذلك بأي حال من الأحوال على المصالح الأمريكية هنا .. ولكننا نرى بأن مضاعفات هذه المشاكل على نتاج رجال الأعمال الأمريكيين ستكون سيئة ، وكذلك على عوائلهم .

ونحن نـريد أن نعلن أن الاعتداء على أفرادنـا يخالف أعرافنا ، ويضر باستقرار العلاقات المطلوبة لتبادل الأمكانيات والفرص بين البلدين .

لقد قامت مجموعة رجال الأعمال الأمريكيين بإرسال رسالة شبيهة منذ تسع سنوات ومؤرخة في ١١ نوفمبر ١٩٨٢ ، ومرسلة الى السفير ريتشارد مورفي ، نرفق لكم نسخة منها .

وللملاحظـة ، فإنه بعد إرسـال تلك الرسالة بإسبوع واحد ، قام السفير مـورفي بـرفقـة سفيـري كندا والمملكـة المتحدة ، بـزيارة لأمير الرياض ، وقدموا له إحتجاجا بذلك . وقد أدى ذلك الى فصل وتهديد بعض المتشددين من المطوعين بالسجن .

والحقيقة ، فإن المشكلة الآن أكبر ، ونتمنى أن تقوموا وكذلك بقية السفراء من ذوي المصـالح المتشـابهة ، باستنكار هذه الأعمال من أجل ازالة هذا الشقاء .

المخلص
جيمس برودي
الرئيس

## أم تستنهض علماء الدين في المملكة

# رجال المباحث لم يُبقوا للمواطنين حرمة !

كتبت والدة أحمد العبيدان ( ١٨ سنة ) الذي تم اعتقاله مؤخراً من قبل الاجهزة الامنية السعودية ، رسالة غاضبة الى علماء المؤسسة الدينية في المملكة .. تدعوهم فيها الى القيام بواجبهم الديني لحماية أعراض المسلمين وحرماتهم ، بعد حملة التفتيش الواسعة التي قام بها رجال المباحث لبيت العبيدان قبل اعتقاله . وهذا نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الى علمائنا الافاضل ، حفظهم الله تعالى ، آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أفيدكم أنه في يوم الجمعة الموافق ٦ / ٧ / ١٤١٢ هـ . وبعد صلاة المغرب قدم ثلاثة نفر من رجال المباحث العامة ، واحداً منهم بلباسه العسكري ، وهو ضخم الجثة ، وطرقوا باب منزل إبني أحمد العبداني وهو مؤذن لمسجد في حي الربوة ، وأنا أسكن معه . وعرّفوه بأنفسهم فقالوا : نحن من المباحث العامة ونريد تفتيش منزلك ، ودخلوا المنزل وفتشوه بدون أن يعرف السبب ، فقاموا بتفتيش المجلس وصالة الطعام ، ثم قام ابني أحمد بادخالي في غرفة الجلوس وقال : إنهم سيفتشون باقي المنزل ، ففتشوا المطبخ وفتحوا الادراج وكشف أكياس المواد الغذائية ، ثم صعدوا الدور الثاني وفتشوا غرفة نوم ابني أحمد ، ونثروا الملابس ، وفتحوا الشنط والادراج وبعثروا أثاث الغرفة .

ثم دخلوا غرفة نومي وعملوا بها ما عملوا بغرفة إبني أحمد ، وكذلك قاموا بتفتيش ملابسي الخاصة ــ والحمد لله الذي سلمنا منهم فلم يفتشوني أنا وابنتي ــ .

يا علمائنا وبامشائخنا الافاضل .. أهذا يحدث في بلد التوحيد ، والله أني كنت أستغرب ولا أصدق ما يحصل في الدول المجاورة لبلادنا ، عندما يقول أن الشرطة والمباحث هناك يداهمون المنازل ويثيرون الرعب في قلوب أهلها ويضربونهم . والله إني كنت لا أصدق ذلك حتى حصل عندي ما حصل عندهم .

ياعلمائنا .. أين من يغار على أعراض المسلمين وحرمتهم . والله إن هذا العمل الذي عملته المباحث معنا ،لا يعمل لبيوت الدعارة والفساد ، الا بإذن من كبار المسؤولين ، وهو حق لأن حرمة البيوت واجبة ولو كانت بيوت دعارة ، وذلك حتى يتم التأكد منها . فكيف وهم ينتهكون بيوت الاطهار .. يدخلها هؤلاء بدون إذن من المسؤولين وهم يعلمون أنها نزيهة .

ياعلمائنا .. إن لم تحموا اعراضنا فاننا لا نسمح لأي شخص يأتي ويقول أنا من المباحث أريد تفتيش منزلكم ، والله لا نسمح له . إن اعراضنا غالية والرسول ﷺ يقول ( من قتل دون عرضه فهو شهيد ) .. والله لو كنت استطيع أن أعمل شيئاً أمام هؤلاء الجبابرة لفعلت ، ولكن حسبنا الله ونعم الوكيل ، وانا لله وانا اليه راجعون .

بعد ذلك حضر أخ أحمد وسألهم وهم يريدون الخروج وبصحبتهم ابني أحمد يريدون أن يذهبوا به للمباحث فقال لهم : بأي حق تدخلوا المنزل ، أمعكم أمر بالتفتيش ، فقالوا بالحرف الواحد : لا . ولكن نحن المباحث نفتش المنازل بدون أمر . فقال لهم : بأي تهمة تصطحبون أخي . فأخبروه بأنها أوامر ولا يعلمون لماذا . وكان إبني قد رفض الركوب معهم فهددوه بوضع القيد بأرجله والكلبشة بيديه . عندها ذهبوا به والله حسيبهم والله يحفظه ويرعاه .

ياعلمائنا واذ أني كتبت لكم هذه الحقائق أتساءل :

بأي جريمة انتهك هؤلاء حرمة المنزل . بأي جريمة انتهك هؤلاء حرمة الاعراض ، أم بأي جريمة أرهب هؤلاء وارعبوا الاطفال .

ألأن هذا المستضعف متمسكاً بدينه ، آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ؟ . أم لأنه يقول كلمة الحق ولا يخشى في الله لومة لائم .. وصدق الشاعر اذ يقول :

كم يستغيث بنا المستضعفون وهم
قتلى وصرعى فما يهتزّ انسان

ياعلمائنا ومشائخنا .. إن هذه الاعمال التي يعملها رجال المباحث .. استفزازية لاسقاط الشباب المتحمس في أمور لا تحمد عقباها .

فالله الله في الذبّ عن دينه ، وعن اعراض المسلمين ، وعن حرمتهم ، فالرسول ﷺ يقول ( المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً . اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ) .

وفقكم الله لما يحبه الله ويرضاه . ونفع الاسلام والمسلمين بكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أم أحمد العبداني ــ ١٠ / ٧ / ١٤١٢ هـ

### فيما تحدث عن مكاسب للشعب

# الشيخ حسن الصفار :

# أنظمة الحكم لا تبشر بأي اصلاح سياسي

في تعليق صحافي له على صدور أنظمة الحكم من قبل الحكومة السعودية ، قال سماحة الشيخ حسن الصفار ، أحد أبرز زعماء المعارضة في المملكة السعودية : « إن نضال الشعب ، وتحرك المعارضة هو الذي دعا الحكومة للاقرار بلزوم اصدار أنظمة دستورية للحياة السياسية في البلاد ، واضطرها الى اعلان تلك الانظمة . ولو لم يكن هناك نضال وتحرك ضاغط لما حصل ذلك ، ولاستمرت الحكومة السعودية كما كانت منذ تأسيسها قبل السبعين عاماً دون أي قانون أو دستور محدد ومعلن » .

وأضاف في معرض تحديد موقفه من هذه الأنظمة : « نحن نرى أن مجرد اقرار الحكومة بتنظيم حركتها السياسية ، واصدار هذه الانظمة ، هو مكسب للشعب ، وتنازل من قبل الحكومة التي طالما تصنعت وترددت في تقديمه لولا مطالبات المواطنين المستمرة ، وتحرك المعارضة داخلياً ودولياً » .

وتابع قائلاً : « لكن هذه الانظمة الثلاثة جاءت مفرغة من محتواها ومخيبة لآمال المواطنين ، لأنها لا تبشر بأي اصلاح سياسي ، ولا تحمل أي تغيير في منهجية الحكم ، وانما هي تقنين للواقع واصباغه بالشرعية الدستورية ، وهذا ما اعترف به الملك صراحة في خطابه الذي أعلن فيه هذه الانظمة بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٩٢ حيث قال ما نصه : ( ان هذه الانظمة الثلاثة انما هي توثيق لشيء قائم ، وصياغة لأمر واقع معمول به ) .. » .

وتساءل الزعيم المعارض : « هل ان توثيق الشيء القائم وصياغة الامر الواقع المعمول به كان يحتاج الى كل هذه الفترة من الاعداد والدراسة والتي طالت أكثر من ٣٠ سنة ؟ . وكما أشارت وسائل الاعلام الرسمية الى أن الملك شخصياً عكف على متابعة هذا الموضوع منذ فترة طويلة حيث تقول ما نصه : ( الانظمة الثلاثة التي صدرت في المملكة العربية السعودية ، وأرست حياة سياسية وادارية جديدة نقلتها من مرحلة الى أخرى ، جاءت بعد وقت طويل من المراجعة والدراسة ، واستغرقت مدة طويلة تكاد تصل الى ثلاثة عقود من الزمن ، وعكف الملك فهد شخصياً على مراجعتها وابداء ملاحظاته وتوجيهاته ازاءها ، اذ ظل منذ ان كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزيرا لداخلية يتابع ويدفع بهذه المشاريع الى النور — الشرق الاوسط ٢ / ٣ / ١٩٩٢ ) .. هل تستحق هذه الانظمة مادامت مجرد توثيق وصياغة لامر واقع كل هذه الضجة الاعلامية الدعائية التي رافقتها ، والتي تصور للمواطنين وللرأي العام أن عهداً جديداً ونقلة نوعية وتطورا كبيراً ستحدثه هذه الانظمة في واقع البلاد ؟ » .

وأشار الشيخ حسن الصفار الى بعض مواقع الخلل الرئيسية في هذه الانظمة قائلاً : « لقد تكرر في هذه الانظمة النص على استناد الحكم الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله كما في المادة ( ١ ) و ( ٥ ) و ( ٦ ) و ( ٧ ) وغيرها من المواد . ولكن الانظمة لم توضح طريقة فهم واستنباط المبادىء والاحكام من الكتاب والسنة ، ونحن نعلم أن الكثير من الحاكمين في التاريخ الماضي والحاضر يبررون مواقفهم وممارساتهم السياسية ويصبغونها بصبغة دينية ، كما أن هناك اختلافات في الفهم والاستنباط غالبا ما تشوبه المصالح والاهواء .. فمن يحدد طريقة الفهم والاستنباط ؟ ، وهل أن المادة رقم ( ٥ ) مثلاً والتي تنص على أن ( نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ، ويكون الحكم في ابناء الملك المؤسس عبد العزيز وابناء الابناء ) ، هل هي مستوحاة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، ومطابقة للشريعة الاسلامية ؟ » .

« من جهة أخرى — يضيف الشيخ الصفار — فان الصلاحيات الواسعة التي تقررها هذه الانظمة للملك تجعلها فريدة من نوعها في العالم ، فلا يوجد حاكم يتمتع بكل هذه الصلاحيات الواسعة وبنص دستوري ! ! ، فاضافة الى المواد التي تنص على الدور المطلق والصلاحيات الواسعة للملك كمرجع للسلطات وكرئيس لمجلس الوزراء وكقائد أعلى لكافة القوات المسلحة ، وأن بيده تعيين الوزراء والامراء والنواب وأعضاء مجلس الشورى والضباط ، واعلان حالة الحرب والطوارىء .. الى آخر الصلاحيات المطلقة . فقد تضمنت الانظمة أكثر من عشرين مادة تحيل الى المراسم الملكية » .

وبنظر الزعيم الديني المعارض فإن الخلل الأهم في هذه الأنظمة « هو التجاهل للشعب والغاء دوره كاملاً ، فليس للشعب أي دور في صياغة هذه الانظمة ، حيث قامت الحكومة بذلك عبر لجنة يرأسها وزير الداخلية كما هو معروف ، خلافاً لما هو متداول في أغلب الدول ، حيث ينتخب الشعب مجلساً تأسيسياً يمثل كل المناطق والشرائح والتوجيهات الشعبية ليقوم بوضع الانظمة الاساسية للبلاد » .

وأضاف يقول بأن النظام الاساسي « يؤكد ان لا دور ولا رأي للشعب في أي تعديل أو تغيير في مواد هذه الانظمة ، كما هو صريح المادة ( ٨٣ ) : لا يجري تعديل هذا النظام الا بنفس الطريقة التي تم بها اصداره . وبالطبع لم يؤخذ رأي الشعب في اقرار هذه الانظمة عبر أي شكل من اشكال الاستفتاء ، ولا تتضمن أي مادة من مواد الانظمة الثلاثة أي اشارة لدور الشعب أو رأيه أو مشاركته ، فحتى مجلس الشورى والذي يفترض فيه أن يكون ممثلاً للشعب ، ومجالاً لمشاركته ، فان اعضاءه يعينون من قبل الملك . والملفت للنظر انه برغم محدودية صلاحيات مجلس الشورى والتي تقتصر على الاقتراح وابداء الرأي فقط فيما تريد منه الحكومة ان يقترح ويبدي .. رغم ذلك فأن اعضاء مجلس الشورى — وكلهم معينون من قبل الملك — لم يمنحوا الثقة حتى لاختيار رئيس منهم ولا نائب الرئيس ولا الامين العام للمجلس ، فكل ذلك بتعيين الملك ! . بل أن الانظمة الداخلية لتسيير شؤون مجلس الشورى هي الاخرى مفروضة عليهم من قبل الملك ! . ونفس الاشكال يتكرر في موضوع مجالس المقاطعات ! » .

وقال الشيخ الصفار أن انظمة الحكم « لم تعترف حتى بالحد الادنى من الحريات للمواطنين على صعيد النشاط السياسي والتعبير عن الرأي » .

وفي ختام تعليقه على موضوع الأنظمة الثلاثة ، دعا الشيخ الصفار الحكومة السعودية الى اعادة النظر في هذه الانظمة وتغييرها بما يتناسب مع تطلعات الشعب وحقوقه المشروعة في المشاركة السياسية وتسيير شؤونه ، كما طالب الشعب بالمزيد من التحرك والنضال ، وأشار الى أن قوى المعارضة تتحمل مسؤولية أكبر في هذا المضمار ، بأن تكثف نشاطها في الداخل والخارج لتحقيق الاصلاح السياسي الحقيقي والمشاركة الشعبية .

## المنظمة الحقوقية الأميركية « ميدل ايست واتش » وتقرير عن :

# أوضاع حقوق الإنسان في السعودية لعام ١٩٩١

**أصدرت لجنة مراقبة حقوق الانسان « ميدل ايست واتش » تقريرها السنوي لعام ١٩٩١ ، تحت عنوان « أوضاع حقوق الانسان في السعودية في عام ١٩٩١ » .. وهذه ترجمة كاملة لما ورد في التقرير :**

### تطورات حقوق الإنسان

وقعت الحكومة السعودية على ثلاثة مواثيق دولية لحقوق الانسان فقط هي : « ميثاق تحريم الابادة الجماعية ، والرق ، علاوة على ملحق ميثاق إلغاء الرق » .

وفي الحقيقة فإن السعودية كانت من ضمن الدول القلائل التي رفضت التوقيع على الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، والذي تبنته الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٠ ديسمبر من عام ١٩٤٨ ، أما الدولتان الأخريان فهما الاتحاد السوفيتي وجنوب افريقيا .. وادعت السعودية بأن الميثاق العالمي لحقوق الانسان والذي يتبنى حرية الاديان يتعارض مع الدين الاسلامي .. وأن حقوق الانسان قد ضمنها الاسلام وهو أفضل من هذا الميثاق .

لقد كان لترديد هذين التبريرين الاثر في توضيح رفض السعودية على توقيع معظم وثائق حقوق الانسان والتي تحتوي على مواثيق حقوق الانسان « المدنية والسياسية » ولم تلتزم من المواثيق الدولية سوى بميثاق جنيف الرابع لسنة ١٩٤٩ ، وثلاثة عشر ميثاقاً من أصل مائة وسبعين ميثاقاً من مواثيق المنظمة الدولية للعمال .

لا يوجد في السعودية دستور مكتوب ، أو حالة انتخابية مهما كان نوعها ، كما أن الاحزاب السياسية محظورة ، وكذلك كل أنواع الاتحادات ، كما أن محاولة التعبير عن الرأي ممنوعة ، وكانت دول الكتلة السوفياتية ــ سابقاً ــ ، ونظام جنوب أفريقيا ، من بين الدول التي لم توقع على ذلك الميثاق .

إن التحفظات المعلنة من قبل السعودية بشأن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، هي أن دعوته لحرية الأديان ، تتعارض مع مبادىء الدين الإسلامي .. وإن حقوق الإنسان المصرح بها والمعتمدة على الشريعة الإسلامية ، تتفوق على ما أتى به الميثاق الدولي .

وقد تمّ تكرار هذين التبريرين من أجل توضيح رفض السعودية ، للتوقيع على معظم مواثيق حقوق الإنسان الأخرى ، بما فيها المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، ولم تتقيد السعودية في هذا المجال إلا باتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ ، وثلاث عشرة من أصل ١٧٠ إتفاقية من مواثيق المنظمة الدولية للعمال .

لا يوجد في السعودية أي دستور مكتوب ، أو جهاز تشريعي منتخب ، كما لا توجد إنتخابات بأي شكل من الأشكال ، في حين أن جميع الأحزاب السياسية محظورة ، بما في ذلك كلا من الإتحادات والتجمعات ، ويمنع أي إنتقاد سياسي للحكومة ، إضافة الى أن الصحافة تخضع لرقابة شديدة .

من الناحية النظرية فحسب ، فإن النظام السعودي قائم على « الشورى » ، ولكن مع هذا فإن هناك بعض القوانين المدنية الغير دينية المقترحة من قبل مجلس الوزراء .. وتصبح هذه المقترحات قوانين بعد أن يصدر مرسوم ملكي بالموافقة عليها .

كما يستطيع الملك أن يصدر أمراً ملكياً مباشرة ، والذي له في الواقع نفس ثقل المرسوم ، كما أن لكبار الوزراء صلاحيات واسعة لإستصدار القوانين .

إن المحاكم المدنية متخصصة في القضايا التجارية والعمالية ، وتتبنى القوانين المدنية التي تصدرها الحكومة ، ولكن معظم المحاكم تعتمد رأي المذهب الحنبلي المتشدد ، حيث لا توجد قوانين مصنّفة .. فتعتمد هذه المحاكم اعتماداً كلياً على بعض الشروحات التي كتبت في العصور الوسطى ، خاصة في القرن الثالث عشر الميلادي من قبل ابن تيمية .

وأحياناً فإن الحكومة تتجاوز نظام المحاكم المعمول به ، فيتقرر مصير المتهمين ، إما بأمر إداري ، أو تشكيل لجنة خاصة مختصرة لمحاكمتهم .

فمثلاً ، أصدر الملك خالد في سنة ١٩٨٠ أمراً باعدام ٦٣ متهماً دون محاكمة .. حيث تم اعتقالهم بعد مصادمات دموية بين القوات الحكومية وجماعة دينية متشددة ، راح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ جندي حكومي . ورغم أن الاعدامات بدون محاكمة يعدّ أمراً استثنائياً ، الا ان العقوبات الاقل ، يعتبر الحكم فيها دون محاكمات أمراً عادياً ، وتشمل الحكم بمدد اعتقال طويلة والجلد .

في شهر يونيو من عام ١٩٩١ صدر عفو ملكي عن بعض المعتقلين الذين تم اعتقالهم نتيجة تعاطفهم مع بعض القضايا السياسية ، وكانت هذه البادرة الوحيدة في تطور أوضاع حقوق الانسان في السعودية .. ورغم التعهدات التي أطلقها الملك فهد منذ نهاية ١٩٩٠ باصدار دستور للبلاد وتشكيل مجلس للشورى ، فإنه لم يتم انجاز أي من الوعدين .

كانت هناك بعض الآمال بشأن تطور أوضاع حقوق الإنسان في السعودية ، خاصة بعد أزمة الخليج ، وبعد أن استطاعت الصحافة العالمية تغطية حادث الغزو من داخل المملكة ، إلا أن كل هذه الآمال لم تتحقق .

إن الاعتقالات في السعودية تخضع لقانون السجن والتوقيف رقم « ٣١ » لسنة ١٩٧٨ والذي يحدد طريقة ومدة الإعتقال قبل المحاكمة ، إلا أن المادة الرابعة من القانون تستثني أي قيد على الجرائم التي لها علاقة بالأمن الوطني ، وذلك يعطي وزير الداخلية صلاحية غير مقيدة في هذا الشأن .

إن النظام القضائي ، والذي يعتبر الأول من نوعه في البلاد ، قد تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء وصادق عليه الملك فهد في يونيو ١٩٩٠ . هذا النظام وضّح بعض الخطوط العريضة للحجز القضائي والإحتجاز قبل المحاكمة ، وحل بعض المشاكل القضائية الخلافية بين الشريعة والمحاكم المدينية ، ولكن بعد شهرين من الموافقة على النظام ، قرر الملك فهد إلغاء هذا النظام وقال أنه بحاجة الى مراجعة أكثر ، وهكذا يعود المواطنون دون أي حماية من الإعتقالات العشوائية ، وخاصة تلك التي تحدث من قبل المباحث أو المطاوعة .

خلال شهري يناير وفبراير من عام ١٩٩١ ، اعتقلت السلطات السعودية كل من اتخذ موقفاً معارضاً لموقف الحكومة من أزمة الخليج ، وكان معظم المعتقلين أعضاء في جماعات اسلامية ، وقد أفرج عنهم جميعاً ــ تقريباً ــ بعد نهاية الحرب ، ولم تُنسب لهم أي تهمة .

واستناداً على ما اعتادت عليه الحكومة السعودية ، فإن معظم المعتقلين وضعوا في زنزانات انفرادية لمدد طويلة ، دون أن يتاح لهم الاتصال بذويهم أو أي خبير قانوني إلاّ بعد التحقيقات الأولية .

أما بعض المعتقلين الأجانب ، فقد سُمح لبعض ممثلي سفاراتهم

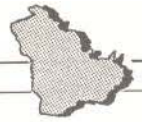

بزيارتهم .. وقد تم اعتقال مئات من الأجانب المقيمين في السعودية ، معظمهم كانوا من جنسيات عربية ، بعض أن تعرضت حافلة جنود أميركية لإطلاق رصاص في جدّة بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩١ .. وحين تأكدت السلطات الأمنيّة السعودية أن المتهم في حوزتها قامت بالإفراج عنهم .

ان العفو الملكي المذكور انفاً ، نتج عنه إطلاق سراح معظم المعتقلين لأسباب سياسية غير عنفية ، وهو عفو تعود الملك على إصداره خلال فترة عيد الأضحى ، ويلاحظ على العفو الذي صدر في عام ١٩٩١ أن عدد المفرج عنهم كان أكثر مما هو متعود عليه ، وربما يكون السبب في ذلك الاحتفالات التي أعقبت الإنتصار في « عاصفة الصحراء » ، وربما يكون الغرض منه إذابة الحواجز بين الحكومة والمعارضة .

لقد شمل العفو بعض المنتسبين الى حزب العمل الاشتراكي العربي ، وتنظيمين شيعيين هما : حزب الله الحجاز ، ومنظمة الثورة الاسلامية .. الا ان هذا العفو لم يشمل جميع المعتقلين السياسيين في السعودية . من جهة أخرى مُنع المشمولون بالعفو من السفر الى الخارج مدة خمس سنوات ، كما مُنعوا من مزاولة أي عمل حكومي .

لم يشمل هذا العفو بعض المعتقلين الذين صدر بحقهم عقوبة السجن لمدد طويلة .. ومن بين أولئك الذين لم يشملهم العفو ( ٢٠ ) متهماً تم اعتقالهم عام ١٩٨٨ بتهمة تفجير معامل النفط في مدينة « ابقيق » في المنطقة الشرقية ، ورفضت الحكومة السعودية التعاطي مع أي ممثل قانوني عنهم أثناء محاكمتهم ، وقد تعرضوا لشتى أنواع التعذيب ، هذا ما قاله بعض أفراد عوائلهم .

لقد تم اعدام اربعة من ستة وعشرين معتقلاً إتهموا بالقيام بأعمال تفجير ، وذلك وفق بيان وزارة الداخلية رقم « ١٤٨ » من سنة ١٩٨٩ ، وصدرت بعد اعتقالهم فتوى تطبق بأثر رجعي تتضمن تعدياً صريحاً للمبادىء الاساسية من مادة ٦ « ٢ » و « ١٥ » من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية .

إثنان آخران من المعتقلين تم الإفراج عنهما ، ولايزال العشرون الآخرون معتقلين طبقاً لنفس البيان الذي صدر اعتماداً على فتوى من هيئة كبار العلماء ، وهي أكبر هيئة دينية في البلاد .

ومن بين المعتقلين الذين لم يشملهم العفو الملكي الصادر في يونيو ١٩٩١ ، خمسة طلاب شيعة كانت الحكومة قد وجهت اليهم اتهامات باشعال حريق في سكن جامعة الملك سعود بالرياض في شهر يوليو ١٩٨٩ .

وبعيداً عن المعتقلين بقضايا أمنيّة ، فإن المعتقلات السعودية لاتزال تعج بالمعتقلين السعوديين والأجانب ، خلافاً للقوانين الدولية ، وقد قضى بعضهم في السجن فترات تجاوزت عشر سنوات .

إن معظم السجناء الأجانب لم توجه لهم تهماً جنائية ، بل أن بعضهم لم يحاكموا على الاطلاق ، ولكنهم معتقلون بسبب الإفلاس وعدم الإلتزام بشروط الإتفاقيات التجارية وغيرها ، وهذا ينطوي على تعديات صارخة لمبادىء المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية .

في شهر أغسطس من عام ١٩٩١ ، تم الافراج عن السيد « ينفل نورتن » وهو رجل أعمال بريطاني ، وذلك بعد أن قضى خمس سنوات في السجن دون محاكمة ، نتيجة خلافه مع أحد أفراد العائلة المالكة ، وكانت السلطات السعودية قد سحبت جواز سفره مدة عشر سنوات قبل اعتقاله لمنعه من السفر ، وتعد هذه احدث قضية تحصل لأجنبي في السعودية ، من بين قضايا عديدة لأجانب تم اعتقالهم ووقعوا ضحايا كفلائهم السعوديين أو أعضاء في العائلة المالكة .

لقد أخبر بعض ممن اعتقلوا بأنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترة اعتقالهم ، وتخشى معظم الحكومات الاجنبية من التدخل في هكذا قضايا ، خشية تأثيرها على العلاقات الاقتصادية مع السعودية .

ان استخدام القوة لإنتزاع اعترافات من المعتقلين وإجبار السجناء على العيش في أوضاع مزرية ، من الأمور الإعتيادية لدى أجهزة الأمن السعودي . وعلى الرغم من أن قانون السجن والتوقيف رقم ( ٣١ ) لعام ١٩٧٨ يمنع ضمن المادة ( ١٨ ) توجيه أي إهانة مهما كان نوعها للمعتقلين والمحتجزين .. فإن هذا القانون نفسه يهين كرامة الإنسان خلافاً للمبادىء الدولية ، عبر الجلد والسجن الإنفرادي لفترات غير محددة ، ومنع المعتقلين من الإتصال بذويهم ( انظر المادة الثانية ) .

وحتى الحماية أو الرعاية المحدودة التي يقدمها يضمنها قانون السجن والتوقيف ، فإنها لا تشمل المعتقلين المتهمين بقضايا سياسية ــ أمنية . فالمادة الرابعة من القانون المذكور تعطي صلاحية إضافية لوزير الداخلية الذي يتمتع إبتداءاً بصلاحيات واسعة ، باعتقال وحجز المشتبه بهم في قضايا أمن الدولة .

وبالرغم من وجود أوامر ملكية بعدم تعذيب المعتقلين ــ عادة ما تصدر هذه الاوامر بعد موت متهمين بسبب التعذيب وخاصة من قبل المباحث والمطاوعة ــ ، الا أنه توجد تقارير كثيرة أصدرت في سنة ١٩٩١ تبين بأن هناك حالات تعذيب تحدث في المعتقلات السعودية وخاصة من قبل رجال المباحث أو المطاوعة والمعروفين بـ « هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » حيث أن لديهم أكثر من « ٢٠٠ » مقر في السعودية لممارسة أعمالهم من اعتقال وتعذيب .

تفيد تقارير صادرة عام ١٩٩١ بان هناك ممارسات تعذيب من قبل أعضاء في العائلة المالكة ، تمر دون عقاب . ففي شهر يوليو ١٩٩١ أنقذت شرطة نيويورك رجلاً يدعى « تركي الياقوتي » وعمره ٣٦ سنة ، وهو أحد حاشية الامير خالد بن طلال ، إبن أخ الملك فهد ، والذي كان في زيارة لنيويورك في ذلك الحين . وقال تقرير الشرطة الأميركية حول الموضوع بأن اثار التعذيب كانت واضحة على جسد الياقوتي ، الى جانب حروق بدت على صدره ورسغه ، وقد وصف أحد ضباط الشرطة حالة الياقوتي فقال : « يبدو أن أحداً عمل له عملاً شنيعاً » . وقد نقل الياقوتي الى قسم الحروق في مستشفى نيويورك ، ولأن الياقوتي رفض رفع قضيّة ضد الأمير ، ولان الشرطة تعتقد بأن الحروق قد تعرض لها الياقوتي أثناء تواجده في السعودية ، لذلك تم اغلاق ملفه دون تحقيق يذكر .

من جهة أخرى ، تلقت ميدل ايست واتش ، ثلاثة تقارير عن حلات اعتداء تعرض لها عمال اجانب في الرياض ، وفي الحالات الثلاث ، فإن أصابع الإتهام تشير الى أن بعض الأمراء الصغار وحراسهم مسؤولون عنها ، وهناك شكايات لدى السلطات الرسمية الا أن الأخيرة تجاهلتها .

ومع أنه لم ترد تقارير عن مقتل أي شخص سنة ١٩٩١ في السعودية خارج نطاق المحاكم القضائية .. الا أن أوامر الإعدام القضائية عادت في شهر مايو بعد توقف قارب الثمانية أشهر ، وهي فترة الاجتياح العراقي للكويت . مع أنه لم يوجد تبرير رسمي لذلك التوقف ، الا انه يعتقد بأنه كان نتيجة لتواجد مئات الصحفيين والمصورين الاجانب ، الذين قد ينقلون خبر الإعدامات ، مما يؤثر على سمعة البلاد .

في شهري مايو ويونيو تم اعدام « ٢٢ » شخصاً ، وهذا ما يؤكد أنهم كانوا على قائمة الاعدامات منذ زمن طويل ، الا انه تم تأجيل تنفيذ الاحكام حتى نهاية قضية احتلال العراق للكويت ، ومغادرة الصحفيين الاجانب . وكان معظم الذين تم اعدامهم قد اتهموا بجرائم قتل وترويج المخدرات .

ان جميع الاعدامات التي تم تنفيذها في عام ١٩٩١ تتنافى مع ضمانات الاجراءات القانونية ، وإن الحق الوحيد الذي يتمتع به المتهم في الانظمة السعودية هو حقه في الحصول على مشورة قانونية قبل المحاكمة .. وهذا لا يتم الا اذا طلب المتهم ذلك أو استطاع أن يدفع تكاليفها ، وكذلك يحق للمتهم مواجهة الإدعاءات ومناقشتها مع المحكمة .. مع ذلك فان المدافعين لا يحق لهم أن يمثلوا المتهمين في غرف المحاكم .. وهذا بمثابة انتهاك صارخ للمبادىء الواردة في مادة ١٤ ( ٣ )( د ) من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية .

إن معظم الذين واجهوا عقوبات الاعدام في عام ١٩٩١ م ، قد اعتقلوا أولاً في سجون انفرادية لمدد طويلة وذلك للتحقيق معهم قبل أن يُسمح لعوائلهم بزيارتهم ، أو أن يسمح لهم بأخذ مشورات قانونية . كما أن بعضهم لم يحصل على أي مشورة قانونية إما بسبب أنهم لم يطالبوا بذلك ، أو لأنهم لا يستطيعون دفع نفقات المشورة .

إن بعض أحكام الإعدام المتعلقة بالمخدرات ، لا تتناسب مطلقاً مع الجريمة المرتكبة ، حيث لم تتسبّب في إزهاق أرواح آخرين .

استمر التعذيب الجسدي في سنة ١٩٩١ لكل من المعتقلين السياسيين

والجنائيين ، ففي شهر يونيو حُكم على المدعو زهير الصفواني البالغ من العمر ٢٧ سنة ، وهو طالب جامعي ، بالسجن لمدة ٤ سنوات و ٣٠٠ جلدة .. وذلك بتهمة التقائه بأعضاء في المعارضة السعودية في الخارج .

وفي السادس من ديسمبر حكم على سعودي ويمني بقطع يديهما اليمنى ، لإتهامهما بسرقة صندوق خزانة ، وقد تمت عملية قطع اليد في جدة ، وهذه عودة الى ممارسات ما قبل أزمة الخليج في قطع أيدي السارقين .

وخلال أزمة الخليج ، منعت السلطات السعودية أي انتقادات شعبية لسياسات الحكومة ، وقد منع عدد من علماء الدين البارزين من الخطابة ، ومنهم الشيخ سفر الحوالي ، والشيخ سلمان فهد العودة . وقد اعتقل الأخير عدة مرات في سنة ١٩٩١ ، وحُدّد تنقله في إطار منطقة القصيم التي تبعد نحو ثلاثمائة كيلومتراً شمالي الرياض .

ورغم أن القيود على تنقلات العودة لم تلغ ، لكنها خففت بعد انتهاء الحرب .

أما الدكتور محمد المسعري ، الأستاذ الجامعي في جامعة الملك سعود ، فقد كان متعاطفاً مع الإسلاميين ، الأمر الذي أدى الى منعه من الخطابة ، وإيقافه عن التدريس لأشهر عديدة .

ومنذ الثاني من أكتوبر ١٩٩١ ، اعتقل الشيخ محمد شمس الدين الفاسي ، ووضع في زنزانة انفرادية ، بعد أن اعتقل في الاردن وسلّم بعد ذلك الى السلطات السعودية .

وأعلنت عائلة الشيخ الفاسي القلقة على حياته ، بأن ابنها تعرض لتعذيب شديد ومنع من الالتقاء بأي أحد من أفراد عائلته ، أو حتى الالتقاء بأحد المستشارين القانونيين . وكان الشيخ الفاسي قد أعرب عن استيائه من السياسة التي تنتهجها السعودية ، وتوجه الى بغداد اثناء أزمة الخليج ، وراح ينتقد السياسة السعودية عبر راديو بغداد .

وفي خطوة لم يسبق لها مثيل أصدرت السعودية أثناء أزمة الخليج أكثر من ألف تأشيرة دخول لصحفيين أجانب ، ولكنها والبنتاغون أصدرا أوامر مشددة حول نشر الاخبار ، علاوة على الرقابة التي يمارسها الجيش على الصحافة ، حيث تمّ التشديد على الصحافيين بعدم التطرق الى المواضيع الداخلية السعودية .

من جهة أخرى تمّ اعتقال بعض الصحفيين السعوديين والأجانب نتيجة تغطيتهم لبعض الامور التي لم يصرح لهم بها ، فقد تم اعتقال صالح العزاز ، رئيس تحرير مجلة شهرية ــ تجارة الرياض ــ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٩٠ حتى الرابع من مارس ١٩٩١ م . وذلك بعد نهاية الحرب بفترة قصيرة ، واتهم العزاز بأنه كان يسعى لإرسال بعض التقارير لوكالات أنباء غربية تتعلق بالمظاهرة النسائية التي جرت في السادس من نوفمبر للمطالبة بحقهن في سواقة السيارات . وتوجد شواهد كثيرة على أن الشرطة السعودية اعتدت بالضرب على الكثير من الصحفيين الغربيين ، وصادرت تقاريرهم وأفلام التصوير التي تتضمن مواد غير مسموح بنشرها .

بعد انتهاء الحرب ، عادت القوانين السعودية الى سابق عهدها ، حيث رفضت السفارات السعودية في الخارج معظم طلبات تأشيرات الدخول للصحافيين الأجانب .

في ٢٢ مارس ، فرّقت قوات الحرس الوطني السعودي بالقوة ، مسيرة سلميّة اشترك فيها حوالي ٢٠٠٠ متظاهرة في مدينة القطيف ، وهي مدينة شيعية ، حيث كانوا يطالبون النظام العراقي بالافراج عن السيد اية الله ابو القاسم الخوئي . ويعد الامام الخوئي مرجعاً أعلى للشيعة في العالم وله كثير من المقلدين والأتباع في العالم الشيعي . ورغم أن هذه التظاهرة كانت ضد النظام العراقي ، وهي بالتالي يمكن اعتبارها الى حد ما مؤيدة لسياسية النظام السعودي ، الا أن النظام قمع المسيرة بشدة ، رافضاً أي نوع من المسيرات ، وخاصة تلك التي تنظّم من قبل الطائفة الشيعية ، وقد اعتقلت وضربت قوات الحرس الوطني العديد من المشاركين في المسيرة ، وهذا ما حدث لمسيرة أخرى في مدينة الدمام بتاريخ ٢٩ مارس ، حيث ووجهت بالقمع من قبل الشرطة السعودية .

في ٢٨ مارس اصدر وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز بياناً بمنع جلب أي كتاب أو صور أو منشورات سياسية أو دعائية ، وكان يقصد بذلك الايرانيين خاصة والذين امتنعوا عن القدوم للحج منذ سنة ١٩٨٧ ، نتيجة التصادم الدموي الذي حدث في ذلك الوقت مخلّفاً وراءه حوالي ٤٠٠ قتيل .. ويتضمن هذا المنع كل الإصدارات السياسية أو الدينية الشيعية .

في ١٤ نوفمبر طرد المدعو عبدالرحمن الحسني من السعودية دون اعطائه أي انذار مسبق حول سبب الطرد ، والحسني صحفي ورئيس تحرير مجلة « هذه الدنيا » .. ويعتقد الحسني أن سبب طرده ، هو الشك في قيامه بتوزيع بعض المنشورات التي تطالب بإصلاحات سياسية في السعودية ، إضافة الى طلب الحكومة المغربية من السلطات السعودية طرده ،لأنه انتقد في سنة ١٩٨٦ القضاء المغربي . وبالاعتماد على أمر صدر من وزارة الداخلية المغربية في سنة ١٩٨٩ ، ولا يزال ساري المفعول ، بأنه متهم لتشكيكه في نزاهة القضاء المغربي .

## التمييز الطائفي ضد الشيعة

إزدادت التفرقة الطائفية ضد الأقليّة الشيعية منذ سنة ١٩٧٩ ، أي منذ انتصار الثورة الايرانية ، والتي اعقبتها الحرب العراقية الايرانية واستمرت بين عامي ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨ ، وقد خفّت حدّة هذه التفرقة في عام ١٩٩١ . ويقدر العدد الإجمالي للمواطنين الشيعة بين ٢ ٪ ــ ٧ ٪ من عدد السكان البالغ عددهم ١٥ مليون نسمة .

ويتمركز الشيعة في المنطقة الشرقية وهي المنطقة الغنية بالبترول . هناك عدّة أسباب دعت لتخفيف الضغوط عنهم في المدة الاخيرة ، منها أن الشيخ حسن الصفار ، وهو أحد القيادات السعودية الدينية الشيعية المعارضة ، قد ساند الجهود السعودية في الحرب ضد العراق عبر حديث أدلى به من منفاه في سوريا . ومنها تطور العلاقات الايرانية ــ السعودية ، ورغبة الحكومة السعودية في سدّ الثغرات الداخليّة .

ونتيجة لذلك فإن المناطق الشيعية التي كانت مهددة من قبل قوات الأمن السعودية ، والتي اعتادت على حالات الخوف والإهانات ، فإن هذه الحالات قد توقفت في سنة ١٩٩١ . وفتحت شركة أرامكو المملوكة من قبل الحكومة ، وهي أكبر شركة موظفة لأبناء الشيعة في السعودية ، مكاتب التوظيف بعد أن كانت مغلقة أمام الشيعة لسنوات ، ولكن الطلبات التي وافقت عليها قليلة جداً مقارنة بزيادة انتاج النفط ، ومغادرة العديد من عمال النفط الأجانب .

وعلاوة على ذلك ، فانه لا تزال سياسة فصل الموظفين الشيعة الكبار من مناصبهم ووضعهم في مناصب أدنى ، قائمة .. وقد بدأت سياسة فصل الموظفين الشيعة الكبار منذ منتصف الثمانينات ، حسب نقل أحد موظفي أرامكو في مقابلة مع ميدل إيست ووتش .

رفع علماء الشيعة عريضتين الى الملك فهد في سنة ١٩٩١ يطالبون الحكومة السعودية برفع الحظر عن الكتب الشيعية التي تعتبر من الأمور اللازمة لممارسة شعائرهم وحقوقهم الدينية . وكذلك اعترضوا على منع قبول الطلبة الشيعة في الجامعات والمؤسسات العسكرية ، وكذلك الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على أعمال في مؤسسات حكومية ، أو في شركات تابعة للحكومة .

في تاريخ ٣٠ سبتمبر أصدر الشيخ عبد الله بن جبرين ، وهو عضو في هيئة كبار العلماء ، فتوى قال فيها : « أن الشيعة مرتدون ويستحقون القتل على ذلك » .. وهذه الفتوى تعكس وجهة نظر المؤسسة الدينية السنيّة ــ الوهابية ــ وليس بالضرورة وجهة نظر الحكومة بشكل عام .

ان غير المسلمين المقيمين في السعودية يواجهون تمييزاً رسمياً أيضاً ، حيث لا يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بشكل عام ، أو عرض التماثيل والرموز الدينية الخاصة بهم ، أو جلب كتبهم الدينية . وخلال حرب الخليج طبّقت هذه النظم على الجيوش الاميركية وحلفائها ، الا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات لبعض القوات التي رابطت في الاراضي السعودية مدة تسعة أشهر .

## حقوق المرأة

في سنة ١٩٩١ ، لم يحدث أي تطور في السياسة السعودية الرسمية تجاه المرأة ، سواء في التوظيف أو التعليم أو السفر . اذ انه طبقاً للقانون فان المرأة غير مسموح لها بالسفر داخل أو خارج المملكة دون أن يرافقها محرم ، وكذلك طبقاً لهذا القانون فان المرأة ممنوعة من العمل في معظم المرافق العامة أو الخاصة .. اللهم الا في الاماكن التي يتوفر فيها عمل خاص بالنساء فقط . كما لا توجد أي دورات أو تدريبات نسائية مهنية أو فنيّة الا في مجال الصحة ، وبالنسبة للتعليم الجامعي فإنه يخضع لقانون صارم يحدد العدد في جميع الحقول تقريباً ، كما أن معظم التخصصات التي تتطلب مهارة خاصة ، نجد أن المرأة ممنوعة من المشاركة فيها .

قبل شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ ، كانت المرأة السعودية ممنوعة من سواقة السيارة بحكم العرف فقط ، وليس بحكم القانون .. ولكن عندما قامت « ٤٧ » امرأة من ذوي المؤهلات العالية بمظاهرة بالسيارات في الشوارع العامة لمدينة الرياض في ٦ نوفمبر ١٩٩٠ م ، وقد كان لديهن رخص قيادة من دول أخرى .. اصطدمت هذه التظاهرة برد فعل قوي ، فقد تم اعتقال جميع النسوة المتظاهرات ، ولم يفرج عنهن في نفس اليوم الا بعد كفالة رجل من أقاربهن ، كما تم حجز جوازات سفرهن ، ومنعن من مزاولة أعمالهن ، حيث كان بعضهن من حمل شهادة الدكتوراة من جامعات أخرى .

وبعد أن انتفض رجال الدين احتجاجاً على المظاهرة النسوية ، أصدر الامير نايف وزير الداخلية قانوناً رسمياً يمنع المرأة من السواقة ، حيث أصبح موضوع سواقة المرأة في السعودية ممنوعاً عرفاً وقانوناً .

في شهر نوفمبر من عام ١٩٩١ أعيدت جوازات سفر النسوة ، وبالاعتماد على بعض التقارير التي وصلت الى رقابة حقوق الانسان في الشرق الاوسط « ميدل ايست واتش » من بعض المطلعين ، فإنه قد تمّ صرف بعض مستحقاتهن ، وصدرت وعود خفيّة بارجاعهن الى أعمالهن . ويبقى الآن الانتظار لمعرفة مدى امكانية تحقق هذه الوعود .

إضافة الى ذلك ، فان السلطات السعودية أوضحت بأنها ستعاقب من تسول له نفسه في تحدي القوانين الرسمية التي تحظر الإختلاط .

### أوضاع اليمنيين

بدأت حملة رسمية تطالب بمقاطعة اليمنيين المقيمين في السعودية منذ العام الماضي ، واستمرت للعام التالي ١٩٩١ .. كان سبب الحملة هو الموقف السياسي الذي اتخذته الحكومة اليمنية من أزمة الخليج ، وتأييدها للموقف العراقي ، إضافة الى تعرض الصحافة اليمنية لانتقاد السياسة السعودية بشأن موقفها من الازمة . وفي تاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ ألغت الحكومة السعودية فجأة الميزة التي كانت تعطى لليمنيين سابقاً ، وهي حق العمل في السعودية بدون كفيل ، وممارسة أي عمل تجاري دون الحاجة الى وجود شريك سعودي . وأعطي العمال اليمنيون مهلة شهر واحد لإيجاد كفيل لهم ، ومددت المهلة الى شهر اخر . كما أعطي رجال الأعمال اليمنيون مدة ثلاثة أشهر لايجاد شريك سعودي لأعمالهم ، الأمر الذي اضطر ما يقارب المليون يمني من أصل مليون ونصف كانوا متواجدين في السعودية ، والذين قضوا معظم سني حياتهم هناك ، الى مغادرة البلاد ، اذ لم يكن بمقدورهم ترتيب أوضاعهم طبقاً للنظام الجديد في تلك المهلة القصيرة ، وقد غادروا السعودية مخلفين وراءهم الكثير الكثير من املاكهم ومستحقاتهم .

وأتاح القانون الجديد للسلطات الأمنية أن تلقي القبض على الاف اليمنيين في سنة ١٩٩١ ، وترحلهم بشكل فوري ، دونأن يمنحوا فرصة لمراجعة القضائية .

وصلت تقارير الى لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط « ميدل ايست واتش » من بعض المقيمين في الرياض ، بأنه جرى القبض على بعض اليمنيين بمجرد مشاهدتهم ، حتى وإن كانوا من حملة الاقامات الرسمية ، ليجري فيما بعد اطلاق سراح من يستطيع اثبات التزامه بالقانون الجديد ، ولكن كثيراً منهم تعرضوا لممارسات سيئة اثناء استجوابهم .

## مجلس الشورى

في الثامن من نوفمبر ١٩٩٠ ، وفي خطوة مفاجأة أعلن الملك فهد موافقته على تشكيل مجلس للشورى ، ويبدو أن هذه الخطوة جاءت نتيجة لتعرض الحكومة السعودية لهجمة إعلامية قويّة أبان أزمة الخليج ، وقد وعد الملك بأن مجلس الشورى سيعلن عنه بمجرد الإنتهاء من وضع اللمسات الاخيرة على القانون الاساسي ، الذي رُفع إليه من قبل لجنة خاصة يراسها الأمير نايف بن عبد العزيز ، وزير الداخلية .

ويعتبر هذا الاعلان الملكي الثاني من نوعه في غضون عشر سنوات بخصوص موضوع مجلس الشورى « ملاحظة : كانت تلك المرة السابعة تقريباً التي يعلن فيها عن مجلس الشورى خلال عشر سنوات . المترجم » .

واعتماداً على إعلان الملك فهد بتأسيس مجلس الشورى ، واستناداً الى الاهتمام العالمي بتلك المنطقة في وقت أزمة الكويت ، وفي ظل تواجد نصف مليون جندي أمريكي على الاراضي السعودية ، قامت ٤٣ شخصية تشمل كافة الاتجاهات السياسية والدينية والاعلامية بتقديم عريضة مفتوحة الى الملك فهد ، تتضمن اقتراحات بشأن الاصلاحات السياسية ، واقترحوا إفساح المجال لممارسة الحريات الأساسية ، ووزعت العريضة بشكل سري في كافة ارجاء المملكة خلال النصف الاول من شهر ديسمبر من عام ١٩٩٠ .

وحوت العريضة المذكورة مطالبة للملك بأن يسرع في تأسيس مجلس للشورى والاعلان عن الدستور ، كما اقترح الموقعون على العريضة إجراء بعض الاصلاحات في النظام القضائي ، وضمان حرية الصحافة . وبالرغم من أن المباحث استجوبت بعض الموقعين على العريضة لمحاولة معرفة من كان وراء كتابتها .. الا أن الحكومة تجاهلت العريضة بشكل كلي .

بعد شهرين من هذه الحادثة ، وزّعت عريضة مشابهة ، أشرفت على تحريرها هذه المرة المؤسسة الدينية في السعودية ، حيث تضمنت « ٢٠٠ » توقيع تقريباً ، كان من بينهم بعض كبار رجال الدين . استدعى الملك بعض الموقعين على العريضة وانتقدهم لتوزيعها بين العامة ، وبعد ذلك الاجتماع وجّه عدد من الموقعين ومنهم الشيخ عبدالعزيز بن باز ، وهو أكبر شخصية دينية في البلاد ، ومن أبرز الموقعين على العريضة ، انتقاداً ضد اولئك الذين سربوا العريضة الى الصحافة الأجنبية .. وعبر الشيخ عن ثقته بالحكومة ثقة تامة .

في خطاب هام للملك في السابع من نوفمبر ١٩٩١ ، أعلن بأن مجلس الشورى والقوانين الاساسية للبلاد هي من الاشياء الحتمية الحدوث ، وأضاف بأنه سيعلن عن هذا المشروع في مدة تتراوح بين شهر وشهر ونصف . وهذه هي المرة الاولى التي يحدد فيها الملك موعداً أو تاريخاً قريباً جداً لهكذا قضية .

ولكن بالاعتماد على ٣٠ سنة من تجربة الحكومة من « المرواغة ، والتهرب من هذه الامور الحسّاسة » ، فان معظم المراقبين يشكون في حدوث اصلاحات سياسية أو ديموقراطية في البلاد على المدى القريب .

ومن المعروف بأن السعودية تمارس الضغط الأكبر على العائلة الحاكمة في دولة الكويت من أجل تأخير إعادة المجلس الوطني ، والذي حلّ في سنة ١٩٨٦ بتحريض سعودي .

كما أن العاملين في مجال الحريات والديموقراطيات في البحرين والامارات يعتقدون أن السعودية هي التي كانت وراء عدم تشجيع حكوماتهم للإقدام على أي اصلاحات سياسية أو ديموقراطية .

## حق المراقبة

لم يحدث أي تغيير في سنة ١٩٩١ للسياسة السعودية تجاه تشكيل أجهزة محلية لمراقبة حقوق الإنسان في المملكة . كذلك فإن الإنتساب لبعض الجهات الحقوقية في الخارج غير مسموح بها للسعوديين إلا بتصريح من قبل وزارة الداخلية ، ونادراً ما يعطى ذلك .

خلال أزمة الخليج سمحت الحكومة السعودية لبعض اللجان الدولية الحقوقية من مقابلة بعض اللاجئين من الكويت ، أما بالنسبة للاجئين العراقيين فان السعودية لم تمنع من زيارتهم الا أنه كانت هناك تشديدات كثيرة ، إذ لم يسمح للجنة الدولية التابعة للصليب الاحمر بزيارة الجنود العراقيين الذين تم أسرهم من شهر أغسطس ١٩٩٠ وحتى ١٧ يناير ١٩٩١ ، ولكن بعد بداية الحرب ، أعطيت لجنة الصليب الاحمر الدولية المجال الكامل للالتقاء بأسرى الحرب .

السياسة الاميركية

تركت أزمة الخليج تأثيرات ايجابية على العلاقات الاميركية ــ السعودية حيث ساهمت الازمة في توطيدها أكثر مما كانت عليه خلال الخمسين سنة الماضية ، وكان تبرير الرئيس بوش في ارسال قوات امريكية الى المنطقة ، إنما كان يستهدف منع قوات الرئيس العراقي من دخول الاراضي السعودية . أما بعد الحرب فكانت هنالك اتصالات مكثفة بين البلدين حول المتقبل الامني للمنطقة ، وحول خطط الدفاع السعودي ، ومصير النظام العراقي ، ومباحثات السلام العربية الاسرائيلية .

رغم التعهدات التي اتخذت بشأن الحد من بيع الاسلحة للشرق الاوسط ، نجد أن هنالك تزايداً سريعاً لبيع اسلحة اميركية للسعودية في سنة ١٩٩١ م ، وهذا التزايد لا يزال مستمراً ، ويتوقع أن يستمر لسنوات أخرى قادمة .

في الثامن من نوفمبر أعلن مسؤولو البنتاغون ، أن الادارة الاميركية تعتزم بيع السعودية دفعة كبيرة من الاسلحة المتطورة ، واذا تمت الموافقة على هذه الصفقة من قبل الكونغرس والتي تبلغ قيمتها ٣,٣ بليون دولار ، فانها سوف تتضمن « ٧٠٠ » صاروخ أرض جو لأربع عشرة بطارية باتريوت دفاعية ، لتضاف الى « ٦ » بطاريات بيعت في خريف ١٩٩٠ .

إضافة الى ذلك ، طلبت السعودية شراء « ٧٢ » طائرة مقاتلة من نوع « إف ١٥ » من شركة « ماكدونالد دوغلاس » بقيمة ٤ بليون دولار .. وهذا ما أعلنته الشركة آنفة الذكر في نوفمبر ١٩٩١ . وتعد هاتان الصفقتان جزءاً من صفقة أسلحة كبيرة بقيمة ١٤ بليون دولار والتي تحاول السعودية ابرامها مع الحكومة الاميركية لاستلامها بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ .

كذلك تحاول الادارة الاميركية اقناع السعودية بابرام اتفاقيات طويلة الامد للاستفادة من البنية التحتية العسكرية في السعودية ، وحقّ الأولوية في تشغيل واستخدام الأسلحة الأميركية الكثيرة المخبأة هناك . إن تسليح الولايات المتحدة للسعودية ، والاطمئنان الكبير تجاه ادارة بوش ، تشجع تلك الإدارة وتعطيها فرصة ثمينة لدفع الحكومة السعودية من أجل احترام حقوق الانسان .

رغم هذه الفرصة الثمينة المتاحة للادارة الاميركية ، إلا أن الأخيرة أو الإدارات التي سبقتها لم تعتبر قضية حقوق الإنسان في السعودية ذات أولوية .

إن التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية في فبراير ١٩٩٠ ، تحدث بشيء من التفصيل عن انتهاكات حقوق الانسان في السعودية ، ولكن الادارة الاميركية أصرت على عدم تأكيد هذه الإنتهاكات ببيانات أو تصريحات عامّة ، توضّح أنها غير راضية عن تلك الإنتهاكات التي تمارسها الحكومة السعودية .

بالنسبة للمشاركة السياسية ، لا يوجد غير مصدر أميركي واحد صدر في سنة ١٩٩١ ، يوضح في بيان مطول قرأه إدوارد ديرجيان أمام اللجنة الفرعية لشؤون اوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب ، يوضح أن موضوع حقوق الإنسان في السعودية مهم ، حيث أجاب على سؤال حول المشاركة السياسية في السعودية فقال : « إن الولايات المتحدة تضغط على كل دول المنطقة ومنها الكويت والسعودية لإحداث إصلاحات ديمقراطية » .

خلال أزمة الخليج التي استغرقت سبعة أشهر ، تعاملت الحكومة الاميركية بليونة مع السعودية ، ورفضت الأخيرة أن تتعامل مع الاسرى العراقيين الذين تم أسرهم قبل بداية الحرب في ١٦ يناير ١٩٩١ ، كأسرى حرب .

لقد تم تصنيف الاسرى باعتبارهم جنوداً لاجئين ، حيث لا تشملهم حماية معاهدة جنيف الثالثة المصادق عليها في عام ١٩٤٩ ، لذلك لم تسمح الحكومة السعودية للمعتقلين الاتصال بعوائلهم ، وكذلك تم منع اللجنة الدولية للصليب الاحمر من زيارتهم .

وأخبر بعض المسؤولين الاميركيين لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط « ميدل ايست واتش » بأن الجنود العراقيين يعتبرون أسرى حرب ، ويجب أن تشملهم معاهدة جنيف .

## عمل لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط

خلال أزمة الخليج ، أرسلت لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط بعثتين الى السعودية لمقابلة بعض الكويتيين ولاجئين اخرين . في شهر مايو ١٩٩١ زار وفد اللجنة كلاً من الكويت ومدينة رفحا السعودية التي يتواجد بها معسكر اللاجئين العراقيين ، كما تم ارسال طلب آخر الى السفارة السعودية في واشنطن للسماح للجنة بإرسال وفد من قبلها لزيارة السعودية ، الا أن أن اللجنة لم تتلقى جواباً على الطلب حتى الان .

خلال الازمة تابعت « لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط » المعاملة التي يواجهها أسرى الحرب في السعودية . ففي السابع من مارس أصدرت اللجنة نشرة خبرية باسم « أسرى الحرب المقتولين .. والمجروحين » ، إنتقدت فيه طرق التعامل مع الاسرى .. سواء في العراق أو السعودية ، كما وجهت نقداً للولايات المتحدة الأميركية بهذا الشأن أيضاً .

في شهر يونيو ١٩٩١ ، وأمام اللجنة الفرعية في مجلس النواب لشؤون أوروبا والشرق الأوسط ، ولجنة حقوق الإنسان ، انتقدت « لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط » الضغوطات التي تمارسها السعودية على حكومة الكويت من أجل تأخير الانتخابات البرلمانية هناك . وفي شهر أغسطس اتصلت اللجنة بالحكومة السعودية معلنة اهتمامها بالتقارير الواردة التي تذكر « أن اللاجئين العراقيين في السعودية قد منعوا من الاتصال بالخارج » ، كما طلبت اللجنة من السلطات السعودية بتوفير امكانيات انتقال اللاجئين الى دول أخرى .

في شهر سبتمبر من نفس العام ، طلبت الحكومة السعودية بشكل رسمي من اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة المساعدة في ترتيب أوضاع الاسرى غير الراغبين في العودة الى العراق . وفي تقرير اللجنة الصادر عن انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت والصادر في الحادي عشر من سبتمبر ، انتقدت اللجنة الحكومة السعودية لرفضها السماح للفلسطينيين الراغبين في مغادرة الكويت عن طريق البر ، مروراً بالاراضي السعودية في طريقهم الى الاردن . وكان لهذا المنع أثره على أولئك الذين لم يرغبوا الذهاب عن طريق العراق ، مما اضطرهم الى التخلي عن بعض أمتعتهم حيث لا يستطيعون أخذها معهم عن طريق المطار .

إن السياسة التي إنتهجتها الحكومة السعودية بعيد تحرير الكويت ، جرى بشأنها بعض التغيير في نهاية شهر أكتوبر ، وذلك استناداً على تقارير رسمية استلمتها اللجنة من جهات كويتية رسمية . ومع ذلك فمنذ منتصف شهر نوفمبر واللجنة لا تزال تستلم تقارير تفيد بأن الفلسطينيين لا يزالون يعانون من نفس الحالة السابقة وهي عدم السماح لهم بالمرور عبر الاراضي السعودية .

في الأول من شهر نوفمبر ١٩٩١ ، رفعت « لجنة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط » مذكرة حول إهتمام هذه اللجنة بموضوع « محمد الفاسي » الذي وضع في سجن انفرادي وتعرض الى معاملة سيئة ، وكان « محمد الفاسي » قد اعتقل في الاردن وسلم الى السلطات السعودية في أوائل أكتوبر ، ولم تستلم اللجنة أي رد سعودي حول تلك المذكرة .

وفي ١٧ نوفمبر ذكرت اللجنة في تقريرها بعنوان « عدم الحاجة للموت في حرب الخليج » ، بأنها قد بحثت موضوع الصواريخ العراقية التي أطلقها صدام على السعودية . واستنكر التقرير عدم تمييز العراق في ضربه المناطق الاهلة بالسكان .

# فهرس مجلة الجزيرة العربية للسنة الأولى

## الافتتاحية

« تعالج الافتتاحية في العادة قضية رئيسية على الصعيد الوطني ، وتعبر عن الموقف الرسمي للمعارضة »

**ـ « الأكتاف العارية تحمي الشوارب » . العدد الأول ، يناير ١٩٩١ .**

بدل أن تقوم العائلة المالكة حين تعرضت البلاد للخطر بعد الغزو العراقي للكويت ، بإعلان التعبئة العامة ، فإنها استقدمت القوات الأجنبية وفتحت باب التطوع الجزئي ، لأنها تخاف من الشعب ولا تثق به ، إنها تخشى أن يتعلم الشباب على السلاح فتكون بأيديهم مقومات الضغط لو أرادوا الإصلاح السياسي . إن حكومة تعتبر اقتناء الكتاب جريمة ، والحديث في الأمور العامة جريمة ، وانتقاد رئيس البلدية جريمة ، والسفر الى بعض البلدان جريمة ، والصلاة في جوامع معينة جريمة ، والتعبير عن الرأي جريمة ، والإنتماء الى منطقة بعينها أو طائفة بعينها جريمة .. في ظل اختناق كهذا من سيكون مستعداً للدفاع عنها ؟ . إذا اراد الأمراء من أبناء الشعب التضحية فليكونوا عدولا وقادة شرفاء لشعب كريم ، لا أعضاء في شركة مساهمة همّها اللهف والنهب ، وهم فوق ذلك لا يحمدون ولا يشكرون بل يقطعون الرقاب . لهذا السبب أصبح المواطنون مهزلة العالم في ظل شركة خادم الحرمين واخوانه المساهمة .

**ـ « من هو المسؤول عن توريط بلادنا في الحرب » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

الأسباب الكامنة وراء تورط المملكة في حرب الخليج ، يمكن تحديدها في جملة أسباب منها الديكتاتورية والتفرد والإستبداد ، والتبعية للغرب ، والتي بدورها دفعت الحكومة الى بناء الجيش العراقي ، ومولت صناعة الصواريخ والأسلحة الكيمياوية العراقية التي انهالت على رؤوس المواطنين ، وهي أيضا الأسباب وراء سقوط المنطقة بأسرها في أتون حرب مدمرة .

**ـ « السعودية والثورة الشعبية في العراق » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

موقف الحكومة السعودية من الثورة الشعبية في العراق ، وما عكسه الإعلام السعودي من ترحيب حذر إزاء ما كان يجري في داخل العراق ، تعود بعض أسبابه الى شكوك المملكة من هوية النظام السياسي القادم . التقييم السعودي لتاريخ العلاقة مع العراق والقائم على اساس مذهبي في الغالب ، والخوف من قيام نظام ديموقراطي في العراق قد يعكس تأثيرات على داخل السعودية ، يعتبران من أهم الأسباب التي جعلت الحكومة السعودية غير متعاطفة مع الإنتفاضة .

**ـ « حول موقف الحكومة السعودية من الإنتفاضة الشعبية في العراق » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

الحكومة السعودية قلقة من مستقبل العراق ، قلقة على علاقاتها معه ، وقلقة على تأثيرات التغيير المحتمل على توازن القوى الإقليمي ، وقلقة على وضعها الداخلي وعلى دورها العربي .. ومبعث القلق هو فشل العائلة المالكة في استيعاب التطورات الجديدة في العالم ، لا سيما تنامي المطالب بالديمقراطية والمشاركة الشعبية في السياسة ، ولو أنها بادرت بإصلاح نظامها السياسي لكانت أقدر على إستيعاب ما جرى في العراق والتعامل معه وتنظيم خطة للعلاقات المستقبلية .

**ـ « مسؤولية الناس ومسؤولية الحكم » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

ما هو الدور الوطني الذي يمكن أن يلعبه المواطن على ضوء تقييم

لسياسات العامة الحاكمة على البلاد في جوانبها المختلفة ، وكذلك الدور لذي يمكن للحكومة القيام به في إصلاح أوضاعها العامة . إن من الخير للحكم أن يبحث بجد عمّن يعينه على التغيير بدل أن يبحث عن مخارج للإلتفاف عليه ، فالمخادعة وإن نفعت حيناً ، إلا أنها عما قريب تنكشف للناس ، إذا أخذنا بعين الإعتبار التغيرات التي حدثت في المجتمع .

**ـ « إعادة التسلح ودروس الأزمة » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .**

ما هي الإستراتيجية الشاملة للدفاع الوطني ومرتكزاتها بعد فشل القوات المسلحة الوطنية في مواجهة التهديد الخارجي ، وعجز سياسة التسلح غير المنظمة عن صد العدوان العراقي ؟ .. هناك الكثير من النقاط الهامة في كيفية إستثمار دروس الأزمة وتقييم عناصر الضعف في النظام الدفاعي في سبيل وضع إستراتيجية شاملة للدفاع الوطني بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والإقتصادية ، تعتمد أساساً على سن قوانين التجنيد الإلزامي ، ومعالجة حالة الشك القائمة منذ أمد بعيد بين الشعب والعائلة الحاكمة من أجل صيانة الجبهة الداخلية بتعديل الأنظمة السياسية للحكم ، وإعادة تقييم نظام العلاقات الخارجية للمملكة ، لا يرتكز على مقولة السيطرة على الدول الأضعف ، ولا يتضمن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ومن النقاط المهمة أيضاً في بناء سياسة وطنية للدفاع ، تخفيف الفوارق بين مستوى المعيشة بين المواطنين في المملكة واشقائهم في الدول المجاورة لتهدئة التوترات الإقليمية ، وإعادة النظر في السياسة السكانية للبلاد ، ومعالجة الإشكالات الرئيسية التي تعاني منها القوات المسلحة خصوصاً في مسائل الإنضباط وإنهاء ثنائية القوة بين الجيش والحرس الوطني ، ومن المهم ايضاً تأهيل النظام الإقتصادي الوطني لمواجهة الأزمات ، حيث ان النظام الإقتصادي مكشوف نظراً الى الإعتماد المفرط على السوق الدولية في كل شيء .

**ـ « الأبعاد السياسية للأمن الوطني » . العدد السابع ، اغسطس ١٩٩١ .**

الأمن الوطني للمملكة لا يمكن أن ينفك عن الأمن الإقليمي والقومي ، والتهديدات الموجهة الى هذا الأمن تستثمر في الأساس نقاط ضعف موجودة داخل المملكة ، ولذلك فإن المعالجة الصحيحة لمشكلة الأمن ، يجب أن تستوعب أيضاً المعاني البعيدة له ، تلك المعاني التي تتجاوز الفكرة الساذجة حول زيادة أفراد الشرطة ، والتعاون مع الغربيين في إنشاء قوة أمن للمهمات الخاصة ، أو شراء التجهيزات المتقدمة من شركات السلاح . إن دراسة التحولات التي ترافق الإنتقال من مرحلة الى أخرى في تاريخ أي منطقة ، هي من أهم القضايا التي يجب أن توضع تحت المجهر عند البحث في قضية الأمن الوطني ومتعلقاته .

وإن مواضيع مثل : شرعية الحكم ، وعلاقاته بالجوار ، والقضية الفلسطينية ، أصبحت جزءاً متعلقاً إن لم يكن متلاصقاً مع موضوع الأمن في المملكة .

**ـ « النظام يبحث عن بديل لشرعيته » . العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .**

ما هو مصدر شرعية الحكم السعودي ؟ . يقول الأمراء إنه : الإلتزام بالشريعة الإسلامية بعد أن تم تأسيس كيان المملكة ، دون تمديد ذلك الى ما قبل التأسيس ، بمعنى أن العائلة المالكة لم تأت الى السلطة بهدف تطبيق الشريعة . لقد تقلص مصدر الدعم الديني الذي كانت توفره المؤسسة الدينية الرسمية الى ما قبل أزمة الخليج ، وكون هذه المؤسسة أعلنت مخالفتها الصريحة للقوانين الحاكمة في المملكة باعتبارها مخالفة للشريعة ، فإن الحكومة تحاول ان تبحث عن بديل للشرعية والتي قد تجدها في : التنمية الإقتصادية التي يراد لها أن تكون القاعدة الشرعية التي يقوم عليها الحكم في السعودية .

**ـ « الأمن الوطني بين مفهومين : الشعبي الداعي للتطوير ، والرسمي القائم على تعزيز الردع الخارجي لمشكلات الداخل » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

يشترك الرسميون والمواطنون في المملكة في التعبير عن القلق لعدم وجود ما يمكن اعتباره قاعدة ثابتة للأمن الوطني ، على الرغم من أن فلسفة الأمن تختلف في التصور عند الحكم عنها عند المواطن . وهناك نقد موجه للنظام الأمني القائم على معادلات خارجية يتبعها فكرة إستيراد الأمن ، والإغفال المتعمد للمصادر الداخلية لعدم الإستقرار . إن حل هذا الموضوع يجب أن يأخذ في إعتباره الإنعكاسات المتبادلة بين التطورات على الأصعدة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية .

**ـ « لماذا تذهب الحكومة السعودية الى مدريد » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .**

ما هي المكاسب والأضرار التي ستنجم عن مشاركة المملكة في مؤتمر مدريد لحل القضية الفلسطينية ، وما هي أهداف الحكومة الإسرائيلية من الإصرار على مشاركة الأمراء السعوديين في المباحثات ؟ . ما تريده إسرائيل بالتحديد هو تحديد حجم التسلح السعودي ، وفك الإرتباط العسكري بين السعودية ودول الخليج من جهة ، وبين الدول العربية الأخرى التي تعتبر دول مواجهة مع إسرائيل ، والتعهد بعدم مساعدة المقاومة الفلسطينية على مواجهة اسرائيل ، وإلغاء المقاطعة الإقتصادية بما يتيح لإسرائيل الإستفادة من الأسواق الخليجية والسعودية بشكل خاص . في مقابل هذا فإن السعودية ستكون خاسرة على كل الأصعدة ، ومن الخسائر المهمة ان السعودية لن تطالب في المستقبل بجزرها التي تحتلها اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ وهي مجموعة جزر صنافير وتيران .

**ـ « على هامش اجتماع القمة لدول مجلس التعاون في الكويت .. دعوة لتحويل المجلس الى إطار للوحدة » . الأستاذ توفيق الشيخ ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

قضايا الحدود ، ومخاوف الدول الخليجية الصغيرة من ابتلاع السعودية لها ، وإلغاء منجزاتها ، أهم سببين يعيقان الوحدة الخليجية . من الممكن وضع مشروع كونفدرالي للوحدة يعطي فرصة أكبر للتمايز ، ويحفظ لكل عضو قدراً معيناً من السيادة والتمثيل السياسي .. بحيث يترافق ذلك مع خطوات للإصلاح السياسي في بلدان الخليج ، تتضمن استبعاد الصفة الشخصية للنظام السياسي وإحلال الصبغة القانونية والمؤسسية محلها ، ويكون للشعب دور في تقرير السياسات من خلال الأطر القانونية . إن حكم القانون والمشاركة الشعبية في الحكم الطريق الأنسب والأسلم للوحدة الخليجية .

## حقوق الانسان

**ـ « التعددية واقع معاش تنتظر الإعتراف الرسمي » . العدد الأول ، يناير ١٩٩١ .**

رؤية حول الواقع الفكري والثقافي والتاريخي والمذهبي في المملكة حيث تتعدد الاتجاهات مثلما تتعدد البيئات الإقليمية . هذه التعددية التي لا يمكن تجاوزها أو إغفالها كونها أصبحت من خصوصيات السكان في المملكة ، تفرض على نظام الحكم التجاوب معها وإقرارها في كل مناهج الدولة السياسية والثقافية والإجتماعية .

**ـ « الحديث عن حقوق المواطن جريمة يعاقب عليها بالسجن » . حوار مع رئيس قسم السعودية في اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية . العدد الأول ، يناير ١٩٩١ .**

**ـ « بيان اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

**ـ « المراقبة السعودية للإعلام الخارجي قبل وبعد حرب الخليج » .**

**العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

بنت العائلة المالكة السعودية سمعتها الدينية والسياسية ، وسيطرت على الإعلام المعادي لها ، داخلياً وخارجياً من خلال العلاقات الوثيقة بالأنظمة التي تشرف على تلك الأجهزة الإعلامية .. كان هذا قبل أزمة الخليج . أما بعدها فقد تحول الرأي العام العربي والإسلامي ، وحتى إعلام الدول الصديقة والحليفة ضد رغبات العائلة المالكة ، ولم تستطع الحكومة السعودية ملاحقة الكم الهائل من المواد الإعلامية المعادية من خلال الرقابة ، مما أتى على سمعة العائلة المالكة الدينية والسياسية ، فسقطت هيبة الحكم في الداخل والخارج .

**ـ « الكلمة الممنوعة » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان في السعودية » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

في تقريره السنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية ، قال مكتب حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية ، أن السعودية تمارس التعذيب بحق المعارضين السياسيين ، وان الإعتقالات الإعتباطية لاتزال قائمة على قدم وساق ، واشار الى أن المعتقلين لا يحاكمون محاكمة علنية وعادلة ، كما أشار التقرير الى أن الطائفة الشيعية تتعرض للتمييز في كل المجالات وأن أفرادها يتعرضون للإعتقال والملاحقة الدائمين . وأكد التقرير أن الحكومة تتدخل بشكل اعتباطي في الشؤون الخاصة للأفراد رغم تحريم الشرع الإسلامي لذلك ، كما أنها تحكم قبضتها على الصحافة الى حد يتعذر معه إبداء حرية التعبير والرأي . إضافة الى ذلك فإن الحريات الدينية مقيدة ، كما ان حرية الجمعيات والتجمعات السلمية مرفوضة وممنوعة ، وان هناك قيودات شديدة على حرية الإنتقال .. وفضلاً عن هذا كلّه ، فإن الحقوق السياسية للمواطنين غير موجودة بتاتاً ، حيث لا توجد مؤسسات ديمقراطية رسمية ، وليس للسعوديين رأي في إختيار مسؤوليهم أو تغيير النظام السياسي ، ولا يتاح للأحزاب والمنظمات السياسية بالعمل ، كما لا تسمح الحكومة السعودية للجمعيات الحقوقية بالتواجد ومراقبة الخروقات الفاضحة في مجال حقوق الإنسان والتي يتعرض لها المواطنون والأجانب كالعمال على حد سواء .

**ـ « الحرية الإقتصادية والحرية الشخصية » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

في مقاومتها لضغوطات التغيير ، ركزت العائلة المالكة على الرفاهية الشخصية بدل منح الحريات والحقوق غير المادية .. ولقد تم احتواء المد الشعبي المعارض في قناة الحريات الإقتصادية وقدرة كل مواطن على الإثراء ، كما تم إعادة تركيب القيم الإجتماعية على هذا الهيكل الجديد . لقد أصبح المواطن يأكل ويتمتع بالرفاهية ، لكن إرادته للإرتفاع معطلة ، وحركته محدودة ، وأصبح طموحه لأن يكون أكبر وأكبر مقموعاً ، وصار يتجرع الكبت بمزيد من الإنغماس في الرفاهية ، ومزيد من الركض وراء المال .

**ـ « الإستبداد الديني والسياسي .. خطّان يدعم أحدهما الآخر » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

العائلة المالكة لا تستغني عن رجال الدين التابعين للمذهب الرسمي ، لأنهم يوفرون لها الشرعية الدينية في الحكم ومقاومة الإصلاح . كما أن غالبية رجال المذهب الرسمي يدعمون العائلة المالكة كي يتمكنوا من نشر أفكارهم ومذهبهم الى خارج الحدود .. وبالتالي نشأت علاقة مصلحة بين الطرفين ، إذ أن قوة كل طرف تعتمد على التحالف والدفاع عن الآخر . ومن هنا نشأ الإستبداد بشقيه الديني والسياسي .

**ـ « قوات الامن تتصدى لمسيرة شعبية في السعودية تدعو لنصرة الشعب العراقي » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « التقرير السنوي للمركز الدولي ضد الرقابة » المادة ـ ١٩ « حول حرية التعبير عن الرأي في السعودية لعام ١٩٩١ » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « نقد دولي لإنتهاكات حقوق الإنسان في البحرين » . تقرير لمنظمة العفو الدولية ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « بيان القوى السياسية الكويتية حول إنتهاكات حقوق الإنسان في الكويت » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « تقرير أميركي : هذه شواهد حرية الصحافة والصحافيين في السعودية » ، تقرير للجنة الأمريكية للدفاع عن الصحفيين لعام ١٩٩٠ . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « مستقبل حقوق الانسان في الخليج في ظل التجاذب بين النظام القديم وتيارات التحديث » ، الأستاذ توفيق الشيخ ، العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .**

المشكل الرئيس فيما يتعلق بصيانة حقوق الإنسان في منطقة الخليج راجع الى عدم الإعتراف بالوجود المستقل للفرد ، وقد ورث الخليجيون هذا عن النظام الإجتماعي الذي كان سائداً في المنطقة ، وبقيت فلسفته والطبقة المعبّرة عنه قائمة وممسكة بأزمّة الأمور حتى اليوم .. لكن ثمة تحولات إجتماعية داخل كل قطر تهيء الأرضية المناسبة للتغيير ، الذي لا بد ان يترافق مع إصلاحات مماثلة في دول العالم العربي الأخرى ، لا سيما في الشرق الأوسط ، نظراً للتأثيرات المتبادلة بين أقطار العالم العربي ، ورغم كل المعوقات فإن هناك مجالاً كبيراً للتفاؤل بحدوث تطور ملحوظ في المشاركة السياسية وفي موضوع صيانة حقوق الإنسان الخليجي .

**ـ « حرية الاعتقاد والعبادة من منظور اسلامي » ، الشيخ حسن الصفار ، العدد السابع اغسطس ١٩٩١ .**

**ـ « علاقات العمل وانظمة استخدام العمال الوافدين في المملكة » . تقرير لهيئة المحامين لحقوق الانسان حول اوضاع العمال الوافدين في المملكة خلال ازمة الخليج .العدد السابع ، اغسطس ١٩٩١ .**

**ـ « نحو معاهدة عربية لحقوق الإنسان » . الدكتور سامي الذيب أبو ساحلية ، العدد السابع ، أغسطس ١٩٩١ .**

**ـ « تطورات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية » . تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ١٩٩١ ، العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .**

**ـ « الديموقراطية في ظل الأنظمة الخليجية العشائرية » ، سعيد سيف ، العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .**

يقدم الكاتب دراسة حول موضوع الديموقراطية في ظل الأنظمة العشائرية وطبيعة نشأة هذه الأنظمة ومنهج الحكم الذي فرض نفسه على شعوب الخليج ، كما ناقش الكاتب العلاقة بين الديموقراطية والنفط ، والمطالب الشعبية بالتغيير الديموقراطي في هذه الدول وإعطاء دور لشعوبها في الحكم .

**ـ « صفقة أردنية ـ سعودية : اعتقال الفاسي وتسليمه الى السعودية » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

**ـ « الكويت تسمح بعودة بعض مواطنيها المحرومين من الجنسية » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

**ـ « حادثة فظيعة تهز أم القرى : مقتل شاب بعد ساعات من اعتقاله ! » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

**ـ « مملكة الصمت : حرية التعبير في العربية السعودية » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .**

أصدرت « المادة ١٩ » أو المركز الدولي ضد الرقابة والذي يتخذ من لندن مقراً له تقريراً مطولاً وشاملاً باللغتين العربية والإنجليزية حول حرية التعبير في المملكة كتبه الأساتذة توفيق الشيخ ، وحمزة الحسن وعبدالأمير موسى وحررته كارمل بيدفورد . يدرس هذا التقرير الوضع الحالي لحرية

التعبير وتبادل المعلومات في العربية السعودية ، مستعرضاً مختلف القوانين والأنظمة التي تقيد الحقوق المضمونة المعترف بها دولياً .

**ـ « أسوأ رقابة في التاريخ » ، تعليق للزميل الحاج احمد الهوني رئيس تحرير صحيفة العرب اللندنية على تقرير المركز الدولي ضد الرقابة حول انتهاكات حرية التعبير في المملكة ، العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .**

**ـ « ناصر السعيد .. محمد الفاسي والذين بينهما » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

**ـ « قرن من التيه : قضية المحرومين من حق الجنسية في البحرين » . خالد حمادة ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

**الجزء الثاني من تقرير « مملكة الصمت » الصادر عن المركز الدولي ضد الرقابة حول حرية التعبير في المملكة ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

**ـ « الحكومة السعودية وتشريعات حقوق الانسان في الإسلام » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

تقدم هذه المقالة رؤية لأهم حقوق الإنسان المسلم ، كما وردت في البيان العالمي لحقوق الإنسان المسلم ، والتي منها حق الحرية والمساواة ، وحق المشاركة في الحياة العامة ، وحق حرية التفكير والإعتقاد والتعبير ، وحق الفرد في محاكمة عادلة ، وحق الحماية من التعذيب ، وحق الفرد في حماية عرضه وسمعته وحماية خصوصياته ، وحق حرية الإرتحال والإقامة . إن العائلة المالكة رغم أنها تزعم بتطبيق الشريعة الإسلامية ، فإنها قامت ولاتزال بخرق هذه الحقوق التي منحها الله لعباده .

## قضايا المعارضة السعودية ومواقفها

**ـ « متى يتحقق الاصلاح السياسي » . توفيق الشيخ ، العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

لا يمكن ان يتحقق الإصلاح السياسي إعتماداً على وعود العائلة المالكة التي تطلقها في أزماتها ، فإذا ما انتهت الأزمة لحس الأمراء وعودهم .. لا بد لمن يطالب بالإصلاح السياسي أن يضع في اعتباره أن حكومة الأمراء لن تتنازل عن مواقعها إلا إذا وجدت نفسها مضطرة الى التنازل ، لأن الأمراء يخشون من التنازل ، خاصة وأن إقرار الحريات سيؤدي الى خسائر لهم على الصعيد الشخصي .. ولذلك فإن إقناع الأسرة المالكة وحراس عرشها بالإصلاح ليس أمراً هيّناً ، ومن هنا تأتي أهمية زيادة النشاط وتشديد الضغوط الشعبية .. هذا هو الطريق الى إصلاح البلاد التي ابتليت بحكم من نوع حكومات القرون الوسطى .

**ـ « العائلة المالكة والعملية الدستورية » . محمد مرزوق ، العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

ضرورة النظام في الحياة الوطنية ، وعرض للمواصفات المقترحة للدستور والجهات التي ينبغي ان تشارك في تدوينه ، ودور الشعب في إقراره .

**ـ « تساؤلات حول المجلس الشوروي العتيد ! ! » ، حمزة الحسن ، العدد الأول ، يناير ١٩٩١ .**

**ـ « الحكومة هربت الى جدة خوفاً من الحرب ، فإلى أين يهرب الشعب » . العدد الأول ، يناير ١٩٩١ .**

**ـ « الأسباب الدافعة وراء تصريح الملك فهد عن قرب تأسيس مجلس الشورى » . حمزة الحسن ، العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

كان الملك مضطراً حين اعلن للشعب عزمه تأسيس مجلس الشورى ، ولكن المواطنين لم يشعروا بالإطمئنان لوعوده ، لأنها جاءت في وقت اضطرار وضغط خارجي وأزمة ، وليس بسبب قناعة الأمراء بأهمية الشورى في تطوير البلاد وشعبها . من المهم معرفة خلفيات إعلان الملك فهد بقرب الاصلاح السياسي ، والخطوط المتعارضة التي تعيق هذا التوجه ، واحتمالات التقدم بهذا الاتجاه بعد ازمة الخليج .

**ـ « المسافة بعيدة جداً ليسمح الحكم للمعارضة بالمشاركة السياسية » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

في مقابلة صحفية تحدث الشيخ حسن الصفار زعيم منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ، عن تأثيرات أزمة الخليج في الخارطة السياسية للمنطقة ، أكد فيها على أن ما حدث في الوطن العربي بعد الأزمة ، أضاف وعياً جديداً ، بحيث لا يمكن ان تبقى الأنظمة الحاكمة في البلاد الإسلامية على صورتها الحالية من حيث الإستبداد والتفرد والغاء المعارضة وتعليق الحريات .

**ـ « نرحب بالتعاون مع أطراف المعارضة في البلاد » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

لقاء صحفي مع الزعيم المعارض الشيخ حسن الصفار ، أجاب فيه على الأسئلة المثارة في الساحة الداخلية كالتنسيق بين فصائل المعارضة السعودية وموقف المؤسسة الدينية الرسمية من الحكومة ، ووعد الملك فهد بأنظمة الحكم والشورى والمقاطعات ، وامكانية تطبيق الحريات في البلاد .

**ـ « مهمّات الشعوب في مرحلة ما بعد الحرب » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « ماذا يريد الشعب ؟ » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « ضغوط متزايدة لضبط تصرفات الأسرة السعودية المالكة » . حمزة الحسن ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « الحرية والتقدم .. هل يمكن تطوير البلاد في ظل الديكتاتورية ؟ » . الأستاذ توفيق الشيخ ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

تحفل الأدبيات الرسمية حول التنمية بالتشديد على ارتباطها بالاستقرار كما أن معظم المقالات التي تنشرها الصحافة المحلية في تبرير السياسة الأمنية للحكومة تركّز على الحاجة الى أمن مستتب من أجل التنمية الإقتصادية .. ولكن السؤال الذي بقي ملحاً : هل تحقق التقدم الذي اعتبر فلسفة خطط التنمية ومصدر شرعية النظام ؟ .

**ـ « غاضبون على الحكومة .. لماذا ؟ » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

حينما يكون الإنسان محروماً من العيش في وطنه كشريك في الوطنية .. وحينما تكون فلسفة الدولة قائمة على أنها مجرد شركة مساهمة محدودة تدير مزرعة كبيرة إسمها المملكة العربية السعودية ، يعمل الشعب فيها كموظفين لدى إدارة الشركة التي هي العائلة المالكة .. في ظل وضع كهذا .. كيف سيكون شعور الناس ؟ .. لا شيء غير الطموحات المسجونة والإرادة المقموعة والوعي المستلب والقلق على المصير .. لمثل هذه الأسباب نحن غاضبون على الحكومة .

**ـ « القضاء .. وضرورة الأصلاح » . محمد الحسين ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « قراءة في النظام الأساسي المقترح للمملكة » . العدد الرابع ، أبريل ١٩٩١ .**

**ـ « مخاطر السياسة الطائفية » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « الإصلاحات في الخليج .. أولوية لازمة للبناء » . حبيب الإبراهيم ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « نحن وأجهزة المباحث السعودية .. كيف نواجه « جواسيس » السلطة وقمعها ؟ » . محمد حسن موسى ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « لا .. للتكفير ! ! » . الشيخ حسن الصفار ،العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

أراد الإسلام لمجتمعه أن يكون مجتمعاً قائماً على التسامح والرحمة ، وأن تكون أبواب المجتمع المسلم مفتوحة مشرعة على أبناء البشرية جمعاء لاستقطابهم واحتوائهم تحت راية الإيمان بالله والخضوع لشريعته .. لذلك لم يتشدد الإسلام في وضع شرائط ومؤهلات الانتماء لكيانه الإجتماعي ، فقد حارب الإسلام ورفض أي دور بوليسي على بوابة الإسلام كأن ينصب أحد من نفسه شرطياً يحكم بإخراج الناس من دائرة الإسلام .

يعالج الشيخ الصفار في مبحثه موضوع التكفير الذي شاع استخدامه من قبل بعض الجهات الدينية مستنداً على نصوص دينية من الكتاب والسنّة تحذر كلّ من يشهر سلاح التكفير .

**ـ « مشروع إجماع بين الحركات الإسلامية » . زكي أحمد ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « نحو مجلس تعاون للمعارضة الخليجية » . محمد الحسين ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « السياسة الخارجية للمملكة الى أين ؟ .. رأي في الدور الإقليمي المنتظر لمرحلة ما بعد الأزمة » . حمزة الحسن ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

يقدم الكاتب تحليلا مستفيضاً للسياسة الخارجية للمملكة والأولويات التي تعتمدها في هذه السياسة ، والعناصر التي تستند عليها في تحقيق أهدافها الكبرى ، وكيف أثبتت ازمة الخليج عدم فاعلية هذه العناصر في كل الأوقات ، ولاسيما عنصر المال .

**ـ « إنشاء مجلس الشورى سيكون دون مستوى الطموح ، وسيدفع باتجاه تحقيق مطالب أخرى » . حوار مع عضو الجنة التنفيذية للتجمع الديموقراطي في السعودية . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .**

**ـ « طائفية التيار السلفي تحد من توسع شعبيته في الوسط الإجتماعي » . حمزة الحسن ، العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .**

**ـ « لكيلا نخدع مرة أخرى ! » . عبيد بن فراج العتيبي ، العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .**

**ـ « الشيعة ومسار العمل الوطني في المملكة » . حمزة الحسن ، العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .**

لماذا تحولت المنطقة الشرقية في المملكة الى بؤرة متفجرة ضد العائلة المالكة ، وما علاقة ذلك بسياسة الحكومة تجاه الأغلبية الشيعية في تلك المنطقة والتي تنظر اليها باعتبارها قضية أمنية وليست سياسية ؟ . تناقش المقالة القضية الشيعية في المملكة من زاوية أمنية كما هو حال التعامل الرسمي معها والآثار السلبية التي خلفها نهج الحكم المتشدد ، وكيفية استجابة أبناء هذه الطائفة لممارسات العائلة المالكة الطائفية . وفي الأخير تبحث المقالة المخارج الممكنة لحل القضية الشيعية في المملكة بعد مضي أكثر من ستة عقود عليها .

**ـ « الوعود السرابية في ظل النظام الدولي الجديد : جدلية العلاقة بين الأمن والديموقراطية في الخليج » . عبدالله الحسن ، العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .**

**ـ « العائلة المالكة تسعى لدستور على هواها والرهان على ممارسة الشعب لحقوقه كأمر واقع » . الأستاذ توفيق الشيخ ، العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

يعالج الكاتب في مقالته موضوع الدستور الذي تزمع الحكومة اصداره إثر تداول أنباء عن رفع مشروع الدستور من قبل اللجنة المكلفة بدراسته الى الملك وولي العهد للتصديق عليه .. حيث أثار الكاتب مجموعة ملاحظات هامة ذات صلة وثيقة بالموضوع تدور حول زمان اصدار الدستور والحاجة الى التأكيد على الوحدة الوطنية ، ومسألة تعاطي الناس مع النظام الأساسي ومجلس الشورى في حال الأعلان الرسمي عنهما ، وحجم هيمنة الحكومة على البنود الدستورية والحاجة الى الضمانات الكافية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في البلاد .

**ـ « منشور مثير مسجّل في كاسيت يثير تساؤلات حول شرعية الحكم السعودي » . إعداد عبدالأمير موسى ، العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

**ـ « مراكز القوى السياسية والإجتماعية في المملكة العربية السعودية » . حمزة الحسن ، العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

يستعرض الكاتب أوضاع القوى السياسية والإجتماعية في الجزيرة العربية بعد مرحلة تأسيس المملكة رغم المحاولات الجادة التي بذلها عبد العزيز قبل التأسيس من أجل تصفية القيادات المحلية وضرب القوى السياسية والغاء الكيانات الصغيرة في سبيل الإبقاء على قوة سياسية واحدة متمثلة في العائلة المالكة . هناك ثلاث قوى دينية في المملكة ، وهناك العائلة المالكة بأجنحتها المتعددة ، وهناك الطبقة الوسطى المتنامية ، إضافة الى قوى المعارضة ، وكل واحدة من هذه القوى لها جمهورها وتحتل مكانة في الوسط الإجتماعي ، ولها دور سياسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل ستلعبه .

**ـ « الطلبة السعوديون .. بين إخفاق الماضي ومسؤوليات الحاضر » . محمد الحسين ، العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .**

**ـ « من يصلح من ؟ .. ومن يعين من ؟ ، في مملكة اللاقانون ؟ » . الأستاذ توفيق الشيخ ، العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .**

يعرض الكاتب وجهات النظر السائدة حول طبيعة اختيار أعضاء مجلس الشورى الذي يراد إقامته في المملكة ، حيث يسود رأيان في موضوع المجلس المذكور ، رأي يقول بالتعيين وهو ما تقول به العائلة الحاكمة ، ورأي يقول بالإنتخاب وهذا يمثل رأي أغلبية الناس في المملكة .

**ـ « ناصر السعيد راند الكفاح الوطني .. حياته ونضاله » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

**ـ « في ذكرى اختطافه .. بالثأر يبكى الفقيد » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

**ـ « الوعي السياسي لا يحقق لنا شيئاً إذا لم نتحرر من الخوف » . لقاء مع المناضل السعودي محمد صديق ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .**

## متابعات لقضايا محلية رئيسية

**ـ « سيناريو الخليج واستشراف المستقبل » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

استعراض لتوقعات المحللين السياسيين للوضع في الخليج والقضايا الاقليمية آخذا بعين الاعتبار موازين القوى الجديدة التي افرزتها ازمة الخليج .

**ـ « المؤسسة الدينية .. لماذا تخاف التغيير » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

على الرغم من ان الاصلاحات السياسية المطلوبة هي من صالح المؤسسة الدينية ، الا انها وقفت باستمرار موقفا سلبيا تجاه التغيير ، ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الموقف ، وما هي انعكاساته المستقبلية على نشاط الحركة الدينية السلفية ؟ .

**ـ « لا نريدها ديمقراطية شوهاء » . حسين رمضان ، العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .**

**ـ « دراسة في التطور المعاصر للتيار السلفي في المملكة » . توفيق الشيخ ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

تبحث الدراسة موضوع العلاقة بين التيار السلفي والحكومة ، وكيف انتقلت هذه العلاقة من مرحلة التحالف الى مرحلة المواجهة إبان أزمة

الخليج . حيث تصاعد الإنشقاق تدريجيا بين العائلة المالكة والإتجاه الديني من الشباب ورجال الدين الجدد ، الى الطبقة التقليدية من العلماء والمتدينين المنسجمين عادة مع التوجه الحكومي . وكيف أدت أزمة الخليج وما رافقها من استقدام لمئات الآلاف من الجنود الأجانب الى البلاد ، الى إثارة مشاعر متناقضة بين التيار السلفي التقليدي ، والتيار الديني المنشق من جهة ، وبين التيار الديني الليبرالي من جهة اخرى ؟ . ثم ما هي الآثار التي تركتها الحركة الإسلامية العربية ، والثورة الإسلامية في إيران على الحركة الدينية في السعودية ؟ . تشكل الإجابة على هذه التساؤلات دراسة لآفاق العلاقة المستقبلية بين العائلة المالكة والتيار السلفي .

**ـ « قصة عمود الخيمة الملكية الذي انهدم » . حمزة الحسن ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

أطاحت أزمة الخليج بهيبة نظام الحكم في السعودية ، فلم يعد بإمكان المال ولا القمع والضرب بيد من حديد ولا حماية الأجانب ، ولا حتى فتاوى وعاظ السلاطين الكثر ، رفع العمود الذي تهاوى وتكسر ، فقد تكشفت صورة النظام في الداخل والخارج للمواطنين ، وحين تسقط هيبة الحكم من الأعين والنفوس ، يتعرض النظام الى ضغوط كبيرة لإصلاح نفسه ، أو يستعد للمواجهة الساخنة .

**ـ « المؤسسة الدينية : التكيّف مع المتغيرات أو يتجاوزها الزمن » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

**ـ « الهجوم المسلح ضد الأميركيين في جدة .. نذر الخطر تعصف بالداخل » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

**ـ « حرب الخليج .. تصحيح الخطأ بخطيئة أفظع » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

**ـ « فهد أقرّ الحرب والشعب إعتبرها أسوأ من صدام » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

**ـ « أي دور لشعوب الخليج في صراعات الحكّام ؟ ! » . حسين رمضان ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

**ـ « لماذا لا يعترف الملك بأخطائه الماضية حتى لا تتكرر ؟ » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .**

**ـ « الحرب انتهت .. وآن الأوان لتشديد المطالبة بالحريات والديموقراطية » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « التغيير في السعودية ليس مؤكداً.. وسيناريوهاته متعددة » . حمزة الحسن ، العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

يعتقد عدد من المثقفين السعوديين أن الآمال بحدوث تغيير سياسي في هيكلية الحكم السعودي قد لا تمر دون عمليات جراحية .. مشيرين الى أن العائلة المالكة السعودية لا يزال يسيطر عليها الصلف والتعنت .

وبناءا على ذلك يطرح الكاتب مجموعة خيارات لعملية التغيير وسيناريوهاته المختلفة والتي يمكن من خلالها تلمس مستقبل التغيير في المملكة .

**ـ « السلفيون والموقف من العلمانيين » . عبد العزيز الغامدي ، العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « نظام الأمن الأقليمي والدور السياسي والتمويلي لدول الخليج » . توفيق الشيخ ، العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

كان الحديث في الشرق الأوسط إبان أزمة الخليج وبعدها يدور حول الحاجة الى نظام جديد للأمن الأقليمي في المنطقة ، حيث بذلت عدة أطراف غربية وعربية جهوداً في سبيل إعداد مشروع أمن إقليمي للمنطقة يهدف الى إزالة كافة عناصر التأزم وردم هوة الخلاف العميق بين دول هذه المنطقة .

يعرض الكاتب رؤية حول موقع دول الخليج في نظام الأمن الأقليمي المحتمل ومكاسب هذه الدول من النظام المذكور .

**ـ « العلاقات السعودية ـ الإيرانية .. هل تشهد انفراجا بعد القطيعة ؟ » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « هل يدفع الإنهيار الإقتصادي الشعب للإحتجاج والمطالبة بحق المشاركة السياسية ؟ » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « الغرب يرفض الديموقراطية التي توصل الإسلاميين الى الحكم » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « هجوم أوروبي أميركي جديد للفوز بمكاسب السلام » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « الترتيبات الأمنية في المنطقة ..لا أمن مادامت الديكتاتوريات حيّة قويّة » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « شرعية النظام السعودي تغيب خلف أسوار الإستبداد » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

**ـ « التيار الشعبي لا يثق بالحكومة وعنيف ضد الأجانب » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .**

حدث تحول داخلي في المملكة بعد احتلال العراق للكويت ، حيث بدأت القوى الدينية والوطنية تعبر عن رأيها صراحة في نظام الحكم السعودي وكان أبرز تحول شهدته المملكة هو انفجار المؤسسة الدينية الرسمية في وجه الحكومة بعد أن كانت تضفي والى ما قبل أزمة الخليج غطاءا شرعياً على الممارسات السياسية للسلطة السعودية .

ماذا كان يجري في داخل السعودية إبان الأزمة .. وكيف تفكر القوى الدينية والسياسية وما هو موقفها من التواجد الأجنبي في المملكة ، وكيف تنظر الى واقع البلاد السياسي ، وهل تحمل مطلب التغيير في تحركها الداخلي ؟ . هذا ما تجيب عنه المقالة .

**ـ « بعد الإنتصار على العراق .. حان الوقت لإذلال الأشقاء العرب » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « هل استفاد الملك من الدرس حقاً ؟ » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « قريباً إن شاءت العائلة المالكة ! » . تصريحات كبار المسؤولين في الحكومة حول الإصلاح السياسي . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « أمراء السعودية وقضية الديموقراطية في الكويت » . محمد الشيخ ، العدد الرابع ، أبريل ١٩٩١ .**

**ـ « الأمير سلطان يتهم الحركات الإسلامية بالتجني والظلم » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « الإعلام اليمني يتّهم العائلة المالكة بالإستبداد والتخلف والنهب » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « شواهد على الدور السلبي الذي يقوم به وعاظ السلاطين » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .**

**ـ « سياسات السكان وتطوير الموارد البشرية » . الأستاذ توفيق الشيخ ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

تعالج هذه المقالة قضية حساسة برزت على السطح إبان أزمة الخليج ، وهي فشل السياسات المتبعة فيما يتعلق بالموارد البشرية للبلاد .. إبتداءا من قضية التخطيط السكاني ، مروراً بمشاركة السكان في إدارة البلاد ، الى تدريب وتطوير القوى العاملة ، وضرورة المشاركة الواسعة من مثقفي البلاد لوضع إستراتيجية واضحة تكون موضع إتفاق وطني في مختلف الأبعاد .

**ـ حول كتاب « حتى لا تكون فتنة » ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « حسابات حرب الخليج » ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « طبيبة نفسية تكسر حاجز التقاليد ، مقابلة مع الاختصاصية السعودية في الامراض النفسية جواهر عبد الجبار » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

**ـ « الديموقراطية في الكويت .. معركة قوى المعارضة في الخليج » . عادل سلمان ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .**

ـ « الحكومة السعودية بين الابتزاز الأميركي والسلام الإسرائيلي » . حبيب الابراهيم ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

ـ « من مفارقات حرب الخليج » . أحمد عبد الله ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

ـ قراءة في كتاب : « القصيبي شاعر الأمس وواعظ اليوم » . عبد الأمير موسى ، العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

ـ « النظام السعودي أمام عواصف التغيير » . عبد الرحمن القصيمي ، العدد السابع ، أغسطس ١٩٩١ .

ـ « أزمة الخليج ، فاجعة كبرى وكارثة عظمى لن ينساها التاريخ » . رسالة الدكتور سفر الحوالي التي وجهها الى الشيخ عبد العزيز بن باز ورجال الدين في هيئة كبار العلماء . العدد السابع ، أغسطس ١٩٩١ .

ـ « العلاقات المصرية ـ السعودية : الأمن والابتزاز » . ميرزا الخويلدي ، العدد السابع ، أغسطس ١٩٩١ .

ـ « انعقاد المجلس الوطني خلاف للدستور ، ومخاوف من التلاعب بقوانين البلاد قبل اعادة الحياة النيابية » . بيان للقوى السياسية في الكويت حول قرارات ٢ يونيو ١٩٩١ . العدد السابع ، أغسطس ١٩٩١ .

ـ « الصدام بين المعارضة الدينية والحكومة : حتمية واقعة ، أم مأزق آني ؟ » . فؤاد إبراهيم ، العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

ـ « السعودية في النظامين الدوليين القديم والجديد » ، العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

ـ « أزمة صامتة بين السعودية والكويت ، وعض أصابع بين الدوحة والرياض » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .

ـ « المحاضر السرية للمحادثات السعودية الأميركية حول أزمة احتلال الكويت » ، عن كتاب : ( القادة ) لبوب وود ورد . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .

ـ « العلاقات السعودية ـ الفلسطينية ومؤتمر مدريد » . فؤاد ابراهيم ، العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

ـ « إمكانيات مهدورة لا تلغي حاجة العائلة المالكة الى الحماية الأجنبية » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

ـ « السعودية تقرر وقف مساعداتها للمجاهدين الأفغان » . الأستاذ حمزة الحسن ، العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

ـ « العلاقات السعودية الأردنية تعود على قطار التعاون الأمني » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

ـ « قراءة في كتاب : أزمة الخليج .. محاولة للفهم » للدكتور غازي القصيبي . إعداد : عبدالأمير موسى ، العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١

ـ « الكويت : ديموقراطية موعودة .. ولكن ! » . غالب العلوي ، العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

ـ « آل سعود وقضية فلسطين » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١

تناقش هذه الدراسة المطولة مواقف الحكومة السعودية من القضية الفلسطينية من خلال متابعة دقيقة لتاريخ العلاقة بين رجال الحكم السعودي والقيادات الفلسطينية ، وكيف تعاملت العائلة الحاكمة مع قضية الشعب الفلسطيني وثوراته المتكررة ضد الإحتلال البريطاني ثم الصهيوني وعلاقة ما كان يجري في الماضي بالنهاية المأساوية للقضية الفلسطينية . الدراسة موثقة بالوثائق البريطانية الرسمية .

ـ « الشعب يتغير نحو الأفضل ، والأمراء يسيرون عكس حركة التاريخ » . فؤاد ابراهيم ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١

ـ « وحدة المملكة .. وحق لنا أن نخاف عليها » . عبد الأمير موسى ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١

ـ « واشنطن تقود الرياض للإقليمي لإستغلال نفوذها الإقتصادي » . ميرزا الخويلدي ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

ـ « لا تصدقوه ! الملك يعد بالشورى خلال شهر ونصف ! » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

ـ « تساؤلات يثيرها حديث الملك عن « الإندماج » مع الكويت : دعوة الى علاقات تبعية وليس الى وحدة واندماج » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

ـ « نظام المقاطعات لم يطبق بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على إقراره : الحكم المحلي .. الوهم الكبير ! » . الأستاذ حمزة الحسن ، العدد الحادي عشر ١٩٩١ .

ـ « بعد تجديد الملك للوعد بالإصلاحات السياسية : المعارضة غير متفائلة ، وتطالب بتضمين النظام الأساسي بنوداً لحماية حقوق المواطنين » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .


## الوثائق


ـ « المثقفون والشخصيات الوطنية يطالبون الأسرة المالكة بالتغيير » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

عبرت مجموعة كبيرة من الشخصيات الوطنية شملت وزراء سابقين ورجال أعمال وصحفيين وكتّاب ، عن قلقها من تردي الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد ، وطالبت باصلاحات أساسية تتناول النظام السياسي والإداري ، جاء ذلك في خطاب وجهه هؤلاء الى الملك فهد والى الأمير سلطان يعرضون فيها وجهة نظرهم بشأن الإصلاح السياسي والإقتصادي الشامل للبلاد .

ـ « السعودية تحت المجهر الأميركي » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

تقرير للمسؤول في اللجنة الامريكية السعودية للتعاون الاقتصادي ريتشارد .ج . غارشيا حول هجمات تعرض لها أجانب من جانب معارضين دينيين في المملكة .

ـ « الامير بندر بن سلطان يطلب من سلطات البريد عدم مراقبة البريد الشخصي لجنود القوات الامريكية في السعودية » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

ـ « رسالة مفتوحة الى الشيخ عبد العزيز بن باز من أحد تلاميذه حول مواقفه من السياسات الحكومية خلال ازمة الخليج » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

ـ مجموعة وثائق المسيرة النسائية التي طالبت بحق المرأة في قيادة السيارات ، وتتضمن : « فتوى الشيخ ابن باز حول المسيرة ، رسالة النساء المشاركات في المسيرة الى امير الرياض ، تقرير هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حول احداث المسيرة واعتقال النساء المشاركات ، فتوى مفصلة للشيخ الباز حول قيادة النساء للسيارة ، بيان وزارة الداخلية بمنع النساء من هذا الحق ، تعميم من وزارة الاوقاف بمنع ائمة المساجد من الحديث عن مسيرة النساء ، تعميم من مدير جامعة الرياض بمنع الطلاب والأساتذة من الحديث عن المسيرة في الحرم الجامعي وتهديدهم باتخاذ عقوبات بحقهم ، فتاوى الشيخ ابن عثيمين حول قيادة السيارة ، رد العثيمين على رسالة من النساء المشاركات » .العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

ـ « رسالة من جمهور من الشعب تطالب الملك فهد باصلاح النظام السياسي وأمور أخرى » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .

ـ وثائق مختلفة حول الاصلاحات المطلوبة في البلاد ، من بينها : « خطاب لزعماء الشيعة الى الملك بشأن الاصلاح والغاء سياسة التمييز الطائفي ، احتجاج على فصل النساء المتظاهرات من أجل قيادة المرأة

لسيارة ، من وظائفهن ومنعهن من السفر والمطالبة بايقاف حملات لتشهير ، اسئلة من النساء الى الاستاذ احمد محمد جمال حول الحكم لشرعي لقيادة السيارة ، نداء من النساء يحتج على منع النساء من حق لحياة الطبيعية ويناشد اصحاب الفكر التدخل والمساعدة ، بيان من لشباب الجامعيين ترحيبا بمسعى النساء لنيل حقوقهن » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .

ـ ٤٠٠ من الزعماء والشخصيات الدينية يطالبون الملك باصلاحات سياسية واسعة . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

ـ « الامير عبد الاله يأمر بمنع الشيخ سلمان العودة من القاء الخطب في القصيم » ، و « الشيخ الجلالي يشتكي للشيخ بن باز قرار الحكومة بمنعه من الدعوة وتهديده بالنفي » ، و « قرار من وزارة المالية باغلاق الحسابات المصرفية للجمعيات الدينية ومنع افتتاح حسابات جديدة دون ترخيص السلطات الامنية » ، و « اعتراض من الطلبة السعوديين الى العلماء حول الفساد في المدارس السعودية في الولايات المتحدة » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

ـ « الشيخ الباز يعد الجلالي بالتدخل لدى السلطات لالغاء قرار منعه من الدعوة ، والجلالي يهدد بالخروج عن طاعة الحكم » . العدد السابع ، اغسطس ١٩٩١ .

ـ « المعارضة الدينية تنشر مذكرة ايضاحية حول مطالبها باصلاح النظام السياسي والتي وردت في خطاب الى الملك ، رسالة تقديم وتاييد للمطالب السابقة من جانب الشيخين الباز والعثيمين » . العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

ـ « بيان من علماء المملكة احتجاجا على لقاء السفير السعودي بواشنطن مع الزعماء اليهود ، وتحريم مشاركة الحكومة في محادثات مدريد للسلام » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

ـ « عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبد الله بن جبرين يفتي بوجوب عزل المواطنين الشيعة في المملكة ويدعو لقتلهم بتهمة الارتداد » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

## تقارير اجنبية حول اوضاع المملكة

ـ « الأسرار الخفية وراء الإحتجاج النسائي » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ ، بقلم جوديث سيزر .

لاول مرة في تاريخ المملكة خرجت عشرات من النساء يطالبن بحقوقهن الاجتماعية والخروج من حالة العزل الاجباري المفروضة عليهن ، وقد تم اعتقال المشاركات في الاحتجاج وطردهن من وظائفهن ، لكن القضية ستبقى حية في المجتمع مع قضايا كثيرة افرزتها حرب الخليج .

ـ « المعارضة عبر الكاسيت في السعودية » . بقلم مأمون أفندي ، العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

حول اعتماد المعارضة الدينية أسلوب الاشرطة المسجلة لنقل مواقفها الى الشعب ، بينما تفرض الحكومة قيودا على استخدام اجهزة الاعلام الرسمية .

ـ « اللحظات الاخيرة في حياة الكويت » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

تقرير صادر عن مركز السياسات البترولية في لندن حول هروب العائلة الحاكمة في الكويت بعد دخول القوات العراقية للأراضي الكويتية مباشرة ، وتفاصيل عن أوضاع الأمراء الكبار حال دخولهم الخفجي ، المدينة السعودية الحدودية .

ـ « ما وراء درع الصحراء » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

تقرير للتلفزيون البريطاني حول اوضاع المملكة خلال ازمة الخليج ونشاطات المعارضة الدينية ، واستعراض لإحتمالات الإصلاح السياسي لهيكل نظام الحكم .

ـ « الشيعة في السعودية والموقف من حرب الخليج » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

تقرير في وول ستريت جورنال بقلم جيرالدين بروكس من المنطقة الشرقية في المملكة حول موقف الشيعة الذين يتعرضون للاضطهاد السعودي الرسمي من أزمة الخليج .

ـ « الخليج في عقد التسعينات ـ ندوة للمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن حول اوضاع الخليج المتغيرة بعد ازمة الكويت » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

ـ « تعليقات الصحافة الاوربية والامريكية على بيان هيئة كبار العلماء بشأن وثيقة المطالبة بالاصلاح السياسي » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

ـ « ظل جهيمان يخيم على العائلة المالكة » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

تقرير لصحيفة الاوبزيرفر بقلم « هولغا غراهام » حول تطورات الحركة الدينية في السعودية ، ومخاوف الحكم من انتفاضة جديدة .

ـ « الصراع الداخلي في السعودية » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

تقرير مطول وشامل ومفصل نشرته نيويورك تايمز بقلم جوديث ميلر حول التحديات التي تواجه الحكومة والتغيرات العنيفة التي احدثتها ازمة الخليج في المجتمع السعودي ، ودعوة غربية للتعامل بشدة مع التيار الديني .

ـ « مغامرة الملك فهد الكبرى .. هل يبقى الملك وآل سعود المغرمون باميركا وينجون من حرب الخليج ؟ » . العدد السابع ، اغسطس ١٩٩١ ، بقلم بيتر ثيروكس .

ـ « العربية الجديدة .. تصورات لما بعد الازمة » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .

تحليل للسفير الامريكي السابق في السعودية جيمس ايكنز في فصلية الشؤون الدولية حول اوضاع المملكة والتغيرات المحتملة فيها وفي المنطقة بعد ازمة الخليج ، ويتوقع بأن تلعب المملكة دورا مشابها للدور الاسرائيلي في الوطن العربي وان تسعى لادماج دول الخليج عسكريا ، كما ويتوقع أن يتصاعد دور اليمن الموحد عربياً وخليجياً .

## الصفحة الاخيرة

ـ « مفتي الديار السياسي يحاور ريمقراطيا » ، و « الاديان تجتمع في جزيرة العرب » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

ـ « من طرائف حرب الخليج » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .

ـ « الجنرال بن سلطان والامير شوارسكوف » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .

ـ « راتب الملك » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

ـ « السعودية والاسكيمو » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

ـ « السعودية ومقاطعة اسرائيل » . العدد السابع ، أغسطس ١٩٩١ .

ـ « اموال السعودية ورسالة غورباتشوف » . العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

ـ « خالد بن سلطان وصراع الديكة » . العدد التاسع ، اكتوبر ١٩٩١ .

ـ « مملكة الامير نايف » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

ـ « التهريج الملكي » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

## قضايا فكرية في العمل السياسي


— « المذاهب الاسلامية اصول مشتركة » . العدد الأول ، يناير ١٩٩١ .

— « رأي الإسلام في التجسس » . محمد حسن موسى ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

— « الإرهاب الفكري » . الشيخ حسن الصفار ، العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

— « بين الأمة والفقهاء .. كيف تكتسب نظيات الفقهاء الصفة القانونية » . أحمد الكاتب ، العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .


## أهم الاخبار التي نشرتها المجلة خلال العام المنصرم


— « الروك أند رول لأول مرة في حفلة عامة في السعودية » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

— « الأمير طلال بن عبد العزيز : نصف المواطنين السعوديين ينضمون للعراق لو احتل الاراضي السعودية » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

— « السفارة الفرنسية تحتج على مهاجمة حفل راقص حضره دبلوماسيون في الرياض » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

— « فرار طيار عسكري سعودي بطائرة اف ١٥ الى السودان » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

— « قرض سعودي باربعة مليارات دولار للاتحاد السوفياتي » . العدد الاول ، يناير ١٩٩١ .

— « طيار سعودي يسقط مقاتلتين تابعتين لدولة البحرين » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

— « وزير الداخلية يفرض رقابة على اذاعة تصريحات ولي العهد » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

— « فصل طلبة جامعيين لاسباب طائفية » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

— « احتجاجات على اعتقال الصحافي صالح العزاز بعد مظاهرة نسائية » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

— « فرار طواقم لاربع طائرات حربية سعودية الى الاردن مع طائراتهم » . العدد الثاني ، فبراير ١٩٩١ .

— « انتشار تجارة السلاح الخفيف في السعودية » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .

— « قلق في اوساط المصارف السعودية من تزايد هروب الرساميل الوطنية الى الخارج » . العدد الثالث ، مارس ١٩٩١ .

— « مهاجمة عسكريين امريكيين في الجبيل للمرة الثانية خلال اقل من شهر » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .

— « الحكومة تطرد عشرات من العمال المصريين المقيمين في البلاد » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .

— « الامم المتحدة تنتقد قرار السعودية بطرد ٩٠٠ عامل صومالي من البلاد دون مبررات » . العدد الرابع ، ابريل ١٩٩١ .

— « الحكومة توقف القروض الميسرة للإستثمارات الصناعية » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

— « قرار الحكومة السويسرية بالغاء السرية المصرفية يربك اعضاء العائلة المالكة ، الذين يخشون من فضح عمليات تحويل اموال بصورة غير قانونية » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

« الامير الوليد بن طلال يحول ٢,٢ مليار ريال الى الولايات المتحدة لتعزيز الإستثمارات الخارجية للعائلة المالكة » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

— « الامير احمد يحذر الزعماء الدينيين من الحديث في القضايا السياسية ، واساتذة جامعيون يناشدون الحكومة اصلاح سياساتها الداخلية » . العدد الخامس ، يونيو ١٩٩١ .

— « اعتقال الصحافي السعودي زهير الصفواني » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

— « ضغوط سعودية على السلطات المصرية ادت الى منع كتاب الدكتور سفر الحوالي » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

— « السعودية تبني قاعدة عسكرية بتكاليف تفوق نفقات بناء النفق الأوربي عبر القنال الانكليزي » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

— « صندوق النقد الدولي ينتقد اتجاه دول الشرق الاوسط لزيادة النفقات التسليحية » . العدد السادس ، يوليو ١٩٩١ .

— « محكمة تايلندية تبرىء المتهمم بقتل الدبلوماسي السعودي » . العدد السابع ، اغسطس ١٩٩١ .

— « الطلبة السعوديون في كندا يقومون باعتصام امام معرض المملكة بين الامس واليوم في مونتريال إحتجاجا على انتهاك حقوق الانسان في البلاد » . العدد السابع ، اغسطس ١٩٩١ .

— « أزمة زعامة افشلت خطة لانشاء جيش خليجي مشترك » . العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

— « اجتماع متوتر بين الملك فهد والزعماء الدينيين رغم محاولات لاصلاح العلاقات المتدهورة بين الطرفين » . العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

— « الشرطة الامريكية تستدعي اميرا من العائلة المالكة السعودية يمارس التعذيب الجسدي ضد مستخدميه » . العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٩١ .

— « السعودية تقدم بترولا لتركيا بمليار دولار مقابل موقفها في ازمة الخليج » . العدد التاسع اكتوبر ١٩٩١ .

— « الادعاء الامريكي يستجوب كمال ادهم الرئيس السابق للمخابرات السعودية » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

— « الزعيم الديني المصري عمر عبد الرحمن يندد بالملك فهد ويحرم المشاركة في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية في مدريد » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

— « تعيين قائد جديد للقوات البريةا لسعودية ، والجيش السعودي يشهد خلافات في كادر القيادة العليا » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

— « صفقة تسلح سعودية من الولايات المتحدة تكلف ١٧ مليار دولار » . العدد العاشر ، نوفمبر ١٩٩١ .

— « الولايات المتحدة تبيع ١٤ بطارية باتريوت للمملكة بقيمة ٣ر٣ مليار دولار » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

— « سلمان العودة يعود للخطابة بعد منعه رسميا والامير سلمان يدعو لصفقة مصالحة مع المعارضةالدينية » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

— « ١٠٠ ألف دولار لجندي امريكي لمناسبة زفافه من السفير السعودي في واشنطن » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

— « هيئات حقوقية دولية تناشد الملك فهد الافراج عن محمد الفاسي » . العدد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٩١ .

# حقوق الإنسان في عالم متغيّر

الدكتور عبد الله فهد النفيسي *

بدأت قضية حقوق الانسان تتفاعل بشكل غير مباشر في المنطقة العربية منذ بزوغ وظهور الاسلام ، ومع أن الاسلام كان في الاساس دين ومعتقد وتصور كوني ، الا أنه برأينا اشتمل على شريعة ومنهج تحرري هزّ كثيراً من القيم الجاهلية التي كانت سائدة بين العرب وألغاها ، ورسّخ قيما جديدة تنزع نحو المساواة بين الناس وتثمين الانسان من حيث هو انسان . الا ان قضية حقوق الانسان أخذت تتفاعل بشكل مباشر كقضية قائمة بذاتها مجردة عن أي سياق ديني أو سياسي حين قامت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م ، وبيانها المشهور عن حقوق الانسان الذي ينص على مبادىء الحرية والاخاء والمساواة ، ويعلن بالتالي أن جميع الناس إنما ولدوا احراراً ومتساوين في الحقوق والواجبات .

بالطبع لا يمكن لأية حكومة التقيد بمواثيق حقوق الإنسان الا اذا توفرت الرقابة الشعبية على اعمالها ، وهنا تبرز العلاقة اللصيقة بين الديموقراطية كشكل ومنهج للحكم وبين قضية حقوق الانسان ، فالرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وخاصة القضاء الاداري الشامل لولاية الغاء القرارات الادارية ضرورة لمباشرة وترسيخ مفاهيم حقوق الانسان في أي مجتمع سياسي .

من هنا نقول أنه لا بد لكي تتحقق هذه الرقابة في أكمل صورها لابد من نشوء سلطة تشريعية حرة ومعبرة تعبيراً واضحاً عن ارادة الامة ، ثمة ترابط وثيق بين الديموقراطية وحقوق الانسان ، كلما ترسخت المفاهيم الديموقراطية وشاعت وفشت في المجتمع السياسي ، كلما تقلصت الانتهاكات لحقوق الانسان الاساسية .

ومهما يكن من نقد موجه للانظمة الديموقراطية ، وقد يكون جله أو كله موضوعياً ، الا أننا لا نستطيع نكران هذه الحقيقة ، حقيقة أن النظام الديموقراطي يوفر القدر المطلوب من حقوق الانسان الاساسية .. ومهما يكن من أمر فان الاعلان العالمي لحقوق الانسان كان فقط اعلان مبادىء ، ومن السهولة أن تمضيها الدول دون أن تلتزم بها ، كما فعلت العديد من دول العالم الثالث .. ولذا كان مطلوبا تطوير الاعلان العالمي لحقوق الإنسان كي يصبح معاهدة أو اتفاقية أو ميثاقاً ، وهو فنياً ينبغي أن يعرض على الهيئات التشريعية في الدول المختلفة والتصديق عليها ، وعلى اثر التصديق يتم تعديل قوانين الدولة على أساس الميثاق ، وفي حالة المخالفة تتعرض الدولة المعنية للجزاءات التي يمكن أن يقررها مجلس الامن .. هكذا تتسلسل الالتزامات بالمواثيق الدولية .

## تجربة المنظمة العربية لحقوق الانسان

بقد كانت تجربة تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان عام ١٩٨٣ والتي تشرفت بالمشاركة فيها .. تجربة ثرية بالنسبة لي ، لأنها كشفت لي عن عمق الازمة الادبية والسياسية التي تعصر النظام العربي . في تلك السنة أجرينا اتصالاتنا لأجل أن تسمح لنا البلدان العربية لعقد اجتماعنا التأسيسي ، ولكن لم يقبل أي قطر عربي أن نعقد اجتماعنا فوق اراضيه . فاتصلنا بالحكومة القبرصية فاتصلت كثير من الحكومات العربية بالحكومة القبرصية تطلب منها الا تسمح لنا بعقد اجتماعنا التأسيسي في قبرص .. لكن لحسن حظ الانسان العربي ، سمحت لنا الحكومة القبرصية بعقد اجتماعنا فقط لمدة ساعات ، لكي نناقش كيفية تأسيس هذه المنظمة ، وكيفية تمويلها ، وكيفية اللقاء في الاجتماع القادم في العربية مشجعة ، وهنا ينبغي على كل العاملين في مجال حقوق الانسان أن ينتبهوا الى هذه النقطة ، الا أن استمرار الاتصال والمثابرة والدأب عليه فتح لنا آفاقاً عظيمة من التعامل ـ أحياناً الودي ـ مع الحكومات العربية .

ليماسول في قبرص ، وعندها ادركنا منذ البداية أن العقبات كثيرة ، ذلك أن رفض الحكومات العربية جميعها على الإطلاق السماح لنا بعقد اجتماع فوق اراضيها ، معناه أنها لن تعترف بأي اتصالات مستقبلية بنا ، وهي اتصالات ضرورية من أجل متابعة قضايا حقوق الانسان في الوطن العربي .

وطرحنا هذا التساؤل في لقائنا التأسيسي في ليماسول سنة ١٩٨٣ : اذا كانت الحكومات العربية ترفض ان نعقد اجتماعاتنا في اراضيها ، فكيف ستتعاون معنا لزيارة سجونها ومعتقلاتها أو التفاوض بشأن احوال السجناء والمعتقلين في اراضيها . كان الاحباط عظيماً في ذلك الاجتماع .. ما الذي دفعنا في هذا الاتجاه ؟ ..لا أدري ، لكن شاءت عناية الله أن نستمر في هذا الموضوع ، فكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان ومازالت قائمة تمارس عملها كأي منظمة حقوقية تعني بحقوق الانسان .

وبعد أن إنتخبنا اللجنة التنفيذية ، وانتخبنا مجلس الامناء الذي يراقب أعمالها ، وحددنا سلفاً موعد اللقاء القادم ، وبدأنا في جمع الاشتراكات والعضوية .. اذا بالعراقيل الكثيرة تقف أمامنا ، عراقيل ادارية وسياسية لا تعد ولا تحصى ، ومع ذلك أنشأنا هيكل المنظمة ، ووجهت لنا بعض الدول العربية تهديدات خاصة بمنظمتنا ، وهي تهديدات تدخل ضمن الاعمال الانتقامية من هذه المنظمة ، ومع ذلك بدأت منظمتنا في الاتصال الرسمي بالحكومات العربية ، حتى تلك الحكومات التي وجهت الينا تهديدات خلال اجتماعنا التأسيسي في ليماسول .

في البداية لم تكن ردود الفعل من الحكومات

من خلال اتصالاتنا بالحكومات العربية ، حاولنا أن نؤكد بشتى الوسائل والسبل أننا مهتمون في هذه القضية في جوانبها الانسانية المحضة ، ولا ننوي اطلاقاً تسييس المشكلة . هذه القضية لا شك أن الحكومات حساسة منها ، ولذلك عندما كانت تصلنا الشكايات من الاقطار العربية وهي كثيرة ومتراكمة في مكاتب منظمتنا في جنيف ، لا ننشرها وانما نبدأ ونتصل بالحكومات المسؤولة عنها اتصالاً سرياً بالمسؤولين عن هذه الشكايات . وفي بعض الأحيان نشكل وفود صغيرة ، أحد أعضاء مجلس الامناء أو من المكتب التنفيذي ، يسافر الى القطر المعني ومعه الشكايات ، وقد تعرضنا لكثير من الاعمال التعسفية جراء هذه الاتصالات ، ولكن عندما أدركت الحكومات العربية أننا لا نبغي ولا نهدف ولا نروم تسييس القضية ، أصبحت ترحب بالاتصالات هذه ، وتبحث معنا في تفاصيل الشكايات التي وردتنا . من جهة أخرى فإن الحكومات العربية حساسة من الصحف ، حساسة من وسائل الاعلام ، حساسة من التسييس ، ولذا فإن على العاملين في مجال حقوق الانسان أن يطرقوا الباب الصحيح .

## ملاحظات واستخلاصات

خلال تجربتنا في المنظمة العربية لحقوق الانسان ومتابعتنا للاتصالات مع الحكومات العربية ، وجدت لدي بعض الملاحظات التالية :

ـ أولاً : عجزت الدول العربية رغم توقيعها على الاعلان العالمي عن حقوق الانسان حتى الآن في الوصول الى اتفاق أو ميثاق حول الرؤية العربية لقضية حقوق الانسان بخصائصها الحضارية والقيمية . ليس هذا فحسب ، بل عجزت عن أن تلتزم بالاتفاقيتين المتفرعتين عن الاعلان ، واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إن لنا تركيباً اجتماعياً خاصاً ، وان لنا معتقدات وتقاليد واعراف خاصة قد تتنافى مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فطالبناها بضرورة بلورة رؤية عربية لحقوق الانسان ، ولكنها ـ أي الدول العربية ـ عجزت عن ذلك .

ـ ثانياً : لقد أعلنت الدول العربية مراراً وتكراراً عن انضمامها والتزامها بالمواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، بينما لا تجد غضاضة في عرقلة منظمات حقوق الانسان . لقد مررنا بتجربة مؤسفة في هذا الصدد ، لقد صوتت عدة دول عربية ضد حصول منظمتنا على الصفة الاستشارية في المجلس الاعلى الاجتماعي والاقتصادي في الامم المتحدة ، ورفضت الدول العربية التي اتصلنا بها أن تمنحنا تراخيص رسمية للعمل في اراضيها .

كان هذا الرفض مفهوماً في سياق النظام العربي ، لكن أن تقف الدول العربية ومندوبي الدول العربية في الامم المتحدة ـ في المجلس الاعلى الاجتماعي والاقتصادي ـ فهذا أمر غير مفهوم . عندما قدمنا طلبنا للحصول على الصفة الاستشارية في هذا المجلس ، لأجل أن نكون موجودين اذا استغلق على المجلس شأن حقوق الانسان العربي ، هرعت الدول العربية في الامم المتحدة وعارضتنا في ذلك الاجتماع معارضة مخجلة ، لقد تحمس المندوبون العرب كثيراً ، وسبحان الله توحدوا لكي يسقطوا صفتنا الاستشارية . إن أمريكا اللاتينية التي تعتبر مباءة

**الحكومات العربية رفضت أن يُعقد مؤتمر لإنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أراضيها ، وطلبت من الدول الأجنبية منع المؤسسين من عقد مؤتمرهم في الخارج**

لحقوق الانسان ، وقفت معنا خجلاً من هذا الموضوع ، في حين أن الدول العربية وقفت ضدنا تحدياً ، ليس لصفة حق التصويت في المجلس ، وانما لمجرد صفة استشارية .

نزيد على ذلك ونقول أن هناك دولاً عربية صادقت على اتفاقية اسمها « اتفاقية مناهضة التعذيب » .. هذه الاتفاقية وقعت في الامم المتحدة ، ومع ذلك تحفل سجون ومعتقلات الدول العربية بأصناف وفنون التعذيب الى يومنا هذا .

في أوروبا حلوا الموضوع تماماً .. هناك محكمة لحقوق الانسان ، بوسع أي مواطن اوروبي ان يرفع قضيته اليها على الدولة التي ينتمي اليها ، ولهذه المحكمة جزاء توقيع الدولة المعنية على الاتفاقيتين السالفتي الذكر ولاية خاصة تفرض على الدول المعنية انصاف المواطن الذي جاء يرفع شكايته على الدولة و ـطر الذي ينتمي اليه ، فالاوروبيون اذا وقعوا على أمر ما ترجموه الى مؤسسة ، وبوسع الانسان في اوروبا عموماً أن يتحقق من أي انتهاك من انتهاكات حقوق الانسان ، وثمة وسائل عدلية لانصاف الانسان .

ـ ثالثاً : في مجال التشريعات والاجراءات الاستثنائية والمقيدة للحريات والمتجاهلة لحقوق الانسان في الحياة تماماً .. هناك قوانين في البلاد العربية تغلظ العقوبة الى الاعدام في حالة التعرض لشخص رئيس الدولة أو الحكومة أو الحزب الحاكم . ومن الممكن أن نرصد في مجال التشريعات يعود العمل بها في بعض الاقطار العربية الى سنة ١٩٦٣ م ، وهذا يعني أنه منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا ـ سنة ١٩٩١ م ـ أن هذا البلد يعيش حالة طوارىء ، رغم أن المعروف عن هذه الحالة أنها تستمر من ٣ ـ ٦ شهور ، وبعض الشعوب لا تقبل الا عدة ايام ، وليس كما هو مطبق عندنا .. ثلاثون سنة ونحن نعيش حالة طوارىء ، وخطورة قوانين الطوارىء فيما يصاحبها من محاكم خاصة ، تعطي السلطة التنفيذية هامشاً واسعاً جداً لانتهاك حقوق الانسان .

القوانين لها أيضاً ظلالها السياسية ، ولها منطلقاتها واهدافها السياسية ، وبالتالي ينبغي لمن يخضع لقانون ما أن يتسائل ما الهدف من هذا القانون ؟ ومتى طبق ؟ وعلى من طبق ؟ وفي حالة كذا وكذا .. ماذا يحدث ؟ .

ـ رابعاً : في مجال الحقوق السياسية والمدنية ، رصدت منظمتنا استمراراً وشيوعاً لانتهاكات خطيرة على مستوى المنطقة كلها بدرجات متفاوتة ، من اعدام وقتل سياسي ، واختفاء واعتقال عشوائي ، دون تهم محددة أو محاكمة ، وانتشرت موجات التعذيب في عدد من البدان العربية .

تفيد تقارير منظمة العفو الدولية أن عمليات التعذيب في كثير من السجون العربية تمارس في غرف مجهزة خصيصاً لهذا الغرض ، وتوجد تقنية خاصة للتعذيب .. مثلاً كان التعذيب في السابق فلقة ، لكمة ، أما الآن فقد أصبح هناك تقنيات متطورة ولها وكالات ومسوقين يستوردون هذه الالات كي يبيعوها على الحكومات العربية ، ولهذه الشركات مكاتب في العواصم العربية ، وهذا ما يؤرق بال العاملين في مجال حقوق الانسان ، وأحسب نفسي بإذن الله أحد هؤلاء .

ـ خامساً : أوضاع السجون العربية .. لقد أرسلنا عدة وفود لعدة سجون في العالم العربي ، وفي كل مناطق العالم العربي كان لنا وفود وكان لنا مبعوثين . إن أوضاع السجون العربية في ترد ملحوظ ، والسكوت على هذا الامر هو عين الخيانة للوطن . هناك سجن في عاصمة عربية

## إنهيار الأوضاع الإقتصادية ، وافتقاد الأغلبية العربية لحريتها الإجتماعية ، وشيوع الأميّة ، وضعف الوعي السياسي ، وتساهل الأغلبية في حقوقها المشروعة .. كل هذا يعد من أهم معوقات العمل الحقوقي في الدول العربية

فيه زنزانات حديدية بطول ١٥٠ سم وبعرض ــ صدق أو لا تصدق ــ ٥٠ سم ، يرقد في الزنزانة ليس سجينا واحدا فحسب ، وانما اربعة مساجين . فكيف بالمعتقل اذا حكم بثلاث أو اربع سنوات أو حتى شهر ؟ .

لقد وردتنا تقارير تؤكد غياب العناية الصحية اللازمة للمساجين ، مما أدى الى تدهور الحالة الصحية في السجون العربية ، ووردنا تقرير عن سجن في عاصمة عربية أخرى يؤكد إكتظاظ عنابر السجن بما يفوق طاقتها الايوائية ، فالعنبر الذي يستوعب من ثلاثمائة الى اربعمائة سجين ، يحشر فيه بين ١٢٠٠ ــ ١٧٠٠ سجين . نحن عندما نستلم هذه الشكايات لا نقبلها على علاتها ، ونحن نتأكد ونستوثق منها ، وقد تأكدنا واستوثقنا منها بالاسلوب وبالاتصال الرسمي .. ورغم ما يترتب على هذا الاكتظاظ من تردي الحالة الصحية للسجناء العرب ، فقد أقدمت ادارات السجن في بعض البلدان العربية على اتخاذ قرار خطير يقضي بأن يتحمل السجين نفسه نفقات الادوية المخصصة لعلاجه .

### معوقات العمل الحقوقي

من خلال زيارات الاقطار العربية منذ سنة ١٩٨٣ الى ما قبل الغزو العراقي للكويت والآن ، نسأل أنفسنا : ما هي المعوقات الاساسية التي تعترض وتعرقل اعمال حقوق الانسان في العالم العربي ؟ .

**غياب الديموقراطية** ، ليس فقط من حيث شكل ومنظور ومنهج للمنظمة الحاكمة ــ أيا كانت ــ جمهورية ، وراثية ، بل من حيث التصاق الجمهور العربي بها أيضاً ، فانتماء المواطن العربي للعائلة الممتدة ، والقبيلة والطائفة والعشيرة أقوى بكثير من انتمائه للديموقراطية وايمانه بها . لقد تحولت الديموقراطية في العالم العربي الى وسيلة لتقوية القبيلة والعائلة والطائفة والعشيرة أكثر منها تكريسا لاسلوب متحضر لادارة الصراع السياسي في المجتمع السياسي العربي . المشكل لا يكمن في مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية فقط ، بل يغوص أكثر ويصل الى ماهية الثقافة العربية والجمهور السياسي في العالم العربي الذي يتبدى مشدوداً لعائلته الممتدة ، ولقبيلته ولطائفته ولعشيرته أكثر من انشداده لمنهج موضوعي في تداول السلطة ، أو حل الصراع السياسي والاجتماعي ضمن آلية تسمى الديموقراطية .

أضف الى ذلك أنه حتى الجماعات السياسية والاحزاب العربية التي تنادي بضرورة الحل الديموقراطي أو الشورى أو النيابي ، هي أيضاً تنتهك الديموقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاعضاء في تنظيماتها العربية والرافعة لرايات شتى ، اذن غياب الديموقراطية كمعوق لمواثيق حقوق الانسان يعود لعدم لعدم رسوخ المفهوم شعبياً وليس رسمياً فقط .

**الاوضاع الاقتصادية ، وافتقاد الاغلبية لحريتها الاجتماعية** ، إن الدولة هي مالكة الثروة ، وهي التي توزع هذه الثروة ، وبالتالي يصبح الانسان رهين وسائل التوزيع .. وهنا تغيب الحرية السياسية . قد يدعى الانسان لأن يصوت سياسياً ، لكنه اجتماعياً مربوط بكثير من الاربطة والحبال التي تعيق الممارسة العفوية لأنشطته السياسية .

**شيوع الامية** ، ذلك أن لدى المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان ادبيات كثيرة ، واحصائيات كثيرة تود أن تعرضها على كل مواطن في العالم . الامية حجر عثرة أمام هذه الرشحات والنفحات التي تبثها هذه المنظمات ، وبالتالي يصبح الانسان أسير واقعه ، وهو واقع قد انتهك فيه حقوق الانسان في كثير من أقطار العالم ، وتجد من المواطنين في كثير من أقطار العالم من يدافع عن هذه الانتهاكات ، بسبب الامية .

**ضعف الوعي السياسي ، وتساهل الاغلبية وعدم تثبتها بحقوقها المشروعة** . لقد بدأت الانقلابات العسكرية في العالم العربي منذ عام ١٩٣٦ ، هذه الانقلابات التي كانت باسم فلسطين وباسم الامة ، كلها دون استثناء كانت نكسة للديموقراطية ولحقوق الانسان ، وبداية مؤسفة للاحكام العرفية وحالة الطوارىء وتدابير أمن الدولة .

وبعد .. هل نيأس ؟ .

أبداً .

هل نقف ؟ .

أبداً .

لا بد من المضي والمثابرة والاستمرار بعقل وبسعة وبروح في نفس الاتجاه . وثمة تباشير الان ، فالنظام العالمي الجديد الذي تواكب ميلاده مع أزمة الخيج والغزو العراقي للكويت ، يفتح مجالاً واسعاً لرياح جديدة واتجاهات أكثر جدية .

مع انتهاء الحرب الباردة بين الغرب والشرق ، ومع تدهور النظام الشيوعي في أقطاره ، ونزوع تلك الاقطار نحو الديموقراطية وحقوق الانسان ، من الممكن القول أن العالم بأسره يعيش حالة من اليقظة والترقب السياسيين نحو عالم يكون أكثر التصاقاً بمواثيق حقوق الانسان .

لقد ظهرت نفس التباشير في قلب أفريقيا .. لقد بدأ مبدأ تداول السلطة في بعض الاقطار الافريقية وأخذ أشكالاً سلمية ، وما حدث في زامبيا وفي أنغولا زفي زيمبابوي وغيرها من الاقطار الافريقية .. إنها كلها تباشير خير .. حيث تقدم الحكومة استقالتها ، الرئيس يقدم استقالته ، انتخابات جديدة ، سلطة جديدة ، العمران مستمر ، السلم مستمر ، وهذه لم تأت اعتباطاً وانما تجاوباً مع ما يحدث من تصورات على صعيد النظام الدولي .

إن العمل من أجل إرساء حقوق الانسان في العالم العربي يتطلب قدراً كبيراً جداً من السعة الفكرية والنفسية ، لن يؤتي ثماره الا بالعمل الدؤوب السلمي ، والمثابرة ومباشرة الاتصال بالحكومات والمسؤولين العرب والاحزاب والهيئات والمنظمات والجماعات الدينية والقومية ، بغية تحقيق الفهم المشترك لهذه القضية الانسانية ذات الاولوية القصوى .

---

* محاضرة ألقيت في ندوة عُقدت في الكويت في ديسمبر ١٩٩١

## على خطى ابن جبرين

# العبيكان يهدّد بمذبحة للمواطنين الشيعة

**وصلتنا رسالة من مجموعة من الطلبة السعوديين المبتعثين في الولايات المتحدة الامريكية تستنكر الدفاع عن قادة الخط السلفي الذين تتهمهم الرسالة بالاغراق في الطائفية وتعتبرهم اخطر من الحكومة في تمزيق البلاد وبث الفتن فيها .**

**و ( الجزيرة العربية ) إيمانا منها بحرية الرأي ووجوب الدفاع عن عن هذا الحق ، تنشر الرسالة مع اعتذارها عن بعض الفقرات التي اقتطعتها والتي لا يتناسب وجودها مع احترام حقوق الآخرين .**

كان الفيلسوف الفرنسي ( فولتير ) يقول : ( قد أختلف معك في الرأي ولكنني مستعد أن أدفع عمري ثمنا لحرية رأيك ) ! .. لكن الى أي حد يدفع المرء حياته ثمنا لحرية الآراء الأخرى ؟ .

هذا التساؤل وأمثاله راودني وزملائي ونحن نتصفح مجلتكم الغراء ، حيث لاحظنا دفاعاً مستميتاً للمجلة عن حرية اراء زعماء التيار السلفي وتغطية الإضطهاد الذي يتعرضون له على يد الحكومة السعودية .. لكن المشرفين على المجلة لم يسلطوا الضوء على تجاوزات رموز هذا التيار ، والانحراف الفكري والسياسي الذي جعلهم والحكومة في منزلة سواء .

تحدثتم عن فتوى الشيخ بن جبرين في اباحة دم المسلمين الشيعة .. لكن ذلك لم يكن سلوكا شاذا في المؤسسة السلفية في المملكة .. فالطائفية البغيضة هي الركيزة الأولى في فكرهم ، بل أن توجيه اهتمام الشباب نحو الفرقة والتحزب والتطرف ضد الفرق الاسلامية بشكل عام ، هي احدى بل اهم ادوات الاستقطاب وبث الحماس التي يعتمد عليها اولئك الزعماء السلفيون .

الشيخ ابو بكر الجزائري عمل لسنوات طويلة في حقل تكفير وشتم المسلمين في الحجاز وتعرض لزعيمهم الشيخ المالكي باتهامات باطلة ، وفعل الجزائري الشيء ذاته مع الشيعة ودعا لقتلهم وطردهم او فرض الجزية عليهم واعتبارهم أسوأ من الذميين .

اما الشيخ عبد المحسن العبيكان الذي تدافعون عنه وتستنكرون قرار طرده من امامة مسجد الجوهرة بالرياض وفصله من القضاء ، فهو الاخر كرس معظم (جهاده) لمحاربة المسلمين الشيعة .. بل أنه الوحيد من بين الجماعات المتطرفة تلك الذي هدد بشن حرب عصابات ضد الشيعة وارتكاب مجازر جماعية بحقهم .

ففي خطبة للمدعو العبيكان في مدينة الدمام الشهر الماضي ( فبراير ) ، استغل الحنق والتشنج الذي يعتري الحاضرين بسبب الاعتداء على الشيخ رياض الحقيل ، وهو رجل دين سلفي في الثقبة اتهم باعمال اخلاقية ، وحمل رجال المباحث مسؤولية الإعتداء عليه .. استغل العبيكان التوتر لتوجيه السهام الحاقدة ضد المسلمين الشيعة في شرقي المملكة مهددا بالحرب قائلاً : ( والله الذي لا اله غيره ، إنني أعرف شبانا لا يخشون في الله لومة لائم ، إن لم تتدخل الحكومة في اسكات أمثال هؤلاء الرويضة الرافضة الخارجة عن الملة ، أهل الشرك والزندقة .. إن لم تضرب أيديهم واعناقهم .. وإلا حصل أمر ثان ) ! ! .

وقام أنصار العبيكان في اليوم التالي بتوزيع الخطاب بشكل مكثف في مناطق الشيعة لارهاب اهلها ، ولم تتحرك الحكومة لمنع هذا التطرف الشاذ الذي يتجاوز بكل الاعتبارات هيبة وسلطة الدولة ، ويدعو لاثارة الفتن والتمزق والحروب الداخلية .

نحن لا ندعو لتأليب الحكومة ضد السلفيين الوهابيين ، ولا نريد أن نتحول الى دعاة للقمع ، حتى ولو كانت اراء اولئك السلفيين تهدف الى الديكتاتورية الدينية والسياسية معاً .. ولكن يجب علينا جميعا ان نضع حدا بين الافكار الخلافية التي تهدف الى اثراء الفكر الاسلامي وتنشيط الحرية الفكرية للمجتمع ، وبين الافكار المجنونة التي تشجع العنف والارهاب وتسقط هيبة القانون ، وتعتدي على حقوق أغلبية المواطنين المخالفين لهؤلاء المتطرفين .

هذا النوع من الافكار ينبغي ان يرفض ويستنكر ، لأنه لا يهدف خدمة الوطن ولا يريد خيراً لشعبنا وسلامة في ديننا .

هل نتوقع أن مجلة تحمل على عاتقها استنهاض الوعي في الأمة ، وتشجيع الشعب على المطالبة بالحرية ، والدفاع عن كرامة المجتمع .. هل نتوقع منها ان تصبح منبرا للدفاع عن أصحاب الافكار المتطرفة المعادية للحرية ؟ . هل نتوقع من مجلتكم الدفاع عن شخصيات اغرقت في الطائفية وهي بكل المقاييس اكثر سوءاً من نظام العائلة المالكة .. لا لشيء الا لأننا نعارض نظاما قام على تكميم الافواه ومصادرة الحريات وسلب الكرامة والغاء الشخصية المتميزة لشعبنا ؟ ! .

بلا شك أننا راضون عن المسار الوطني الديمقراطي للمجلة .. ولكن نخشى عليها ان لا تفرق بين الحرية الشخصية لخطيب كالعبيكان ، وبين ما يقره العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يحظر بالقانون « اية دعوة الى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العدوان أو العنف » .. فتدافع مجلتنا عن عدو للحرية باسم الحرية ، وعن ارهابي لا يرتدع عن الدعوة الى العنف والتعصب ، بحجّة أنه معارض لحكم العائلة المالكة الفاسدة .

نشكر لكم ماتقومون به من أجل شعبنا .

وعلى أمل مشرق في بلادنا .

# الأخيرة

# والملك اذا قفز .. !

لا يوجد أسهل لأي كاتب معارض من الحصول على « مادة » حتى وإن كان يعارض « مملكة الصمت » حيث الحكومة تسير أعمالها كمنظمة سرية ، وفق قوانين باطنية ، وفي تكتم شديد على المعلومات .

لكن يستطيع أي كاتب في بلادنا ان يتصيد معلوماته .. سواء من الشرفاء الذين يزوّدونه بها بغية كشف أسرار هذه « الفسيفساء » ، او من موتورين داخل نظام الحكم يزعجهم تكالب آل سعود على مقدرات البلاد وسحق الباقين ، او من المصادر الأجنبية والتي لا تعترف بقوانين المنظمة السرية التي يديرها آل سعود .. لكن في هذه الصفحة سنعتمد على مصدر آخر يعد واحدا ممن يلحسون قصاع كل « دافع » .

مجلة « الحوادث » أجرت مقابلة مع الملك فهد ، اراد ملحم كرم رئيس تحريرها أن يصوّر للقارىء أنه يستكشف من خلال شخصية خادم الحرمين واحدا من الخالدين الأوائل في الصفاء والنزاهة ونكران الذات ، و هو في ذات الوقت واحد من المبدعين القلائل الذين قادوا البشرية للقرن الواحد والعشرين .. فماذا قال عن الفهد ؟ .. وماذا تقول الحقيقة ؟ .

قال كرم : « كلما أقتربت منه وعرفته عن كثب ، أحببته أكثر » .

**قلت : ما هذا الغامض الذي لا تحبه الا اذا التصقت به ؟ » .**

قال كرم : « اعصاب من معدن مسحور لا تفتتها المشقة ولا تنال من منعتها التحديات التي يتصدى لها بالبسمة وطول الأناة » .

**قلت : واضح .. والدليل أن وزن جلالته خف ٣٠ كيلو غراما بعد يوم واحد من دخول القوات العراقية الكويت .. ولو لم تصل القوات الأمريكية في غضون خمسة أيام لأصبح فهد بن عبد العزيز عبدو ضيوف .. ! ولأصبح المنافس الأول في وزن الذبابة ! .**

قال كرم : ان لدى الملك « ذاكرة اختزان عميقة لا تنسى تفصيلا دقيقا ، حتى أن المراهن على نسيان فهد بن عبد العزيز خاسر سلفا ، حضور ودقة كمبيوتر لا تفوته شاردة الا أحصاها » .

**قلت : لم يخبرنا « العم » كرم أي نوع من الكمبيوتر هذا الملك .. « آي . بي . أم » او « ماكنتوش او هو نوع جديد أسمه كمبيوتر « فهد » .. أما أن الملك لا يخفي شاردة أو واردة الا احصاها ، فيعني أن الملك أصبح إلها في نظر صحافة « اقبض وأمدح » واستغفر الله من ذلك .**

قال كرم : « أنه ــ أي الملك فهد ــ رجل القفز فوق الصعوبات » .

**قلت : واضح أن كثرة القفز « بالزانة » وبدونها حافظت على رشاقته المترهلة .. رعاه الله ! .**

قال كرم : « الشورى طبع درج عليه ومارسه قبل أن ينشئه قريبا بقانون » .

**قلت : اسألوا الوزير الذي صفعه المليك بالحذاء على وجهه ليخبركم عن شورى فهد ، وأسألوا القصيبي الذي اقاله الملك لأنه أحتج على سرقات الأمير سلطان ، وأسألوا اليماني الذي كان يصرخ في وجهه الملك اثناء جلسة مجلس الوزراء ويقول :لا تنس انك موظف عندنا .. ! .**

قال كرم : أن قائدا مسلكه نضج في هذا المستوى ( ! ) رجل يقرع باب القلوب والعقول بكلتا يديه ، ومن تدافع عنه الارقام ، ماذا يستطيع ضده التشكيك والافتراء ؟ » .

**قلت : هل ذكرت الأرقام التي تدافع عن هذا القائد عدد معتقليه .. وعدد القتلى في سجونه .. وعدد المنفيين من بلاده .. وعدد الممنوعين من السفر .. وعدد الممنوعين من العمل .. وعدد الممنوعين من الكلام والتعبير عن آرائهم .. هل تدافع ارقام التضخم المضطرد في البلاد وارقام الكساد الاقتصادي وأرقام تدهور مستوى المعيشة بسبب التلاعب في الميزانية وتخبط ادارتها .. هل تدافع هذه الارقام عن الملك وأسرته .. أي أرقام تلك التي تخدم الملك اذن ؟ ! . هل هي ارقام الشوارع والمستشفيات والجسور والمطارات والتي اعترف الملك في مرات قليلة أن شعبه صاحب الفضل وليس هو ، أم هل ظن ملحم كرم ان الملك كان طوال الفترة الماضية يصرف من جيب أبيه على شعب بائس ! .**

قال كرم : « يتمتع الملك فهد بعافية .. توازي عافيته الفكرية » .

**قلت : أن القرين بالمقارن يقتدي ! وعليه العوض في العافيتين ! .**

قال كرم : « صحته سليمة بشكل تام .. وهو يتعاطى الرياضة وخصوصاً المشي كل يوم بصورة مستمرة مسافة طويلة »! .

**قلت : هذا رد على الانباء الأمريكية التي تحدثت عن تدهور صحته وأن الاطباء فرضوا عليه ريجيما قاسيا للتخلص على الاقل من ٣٠ كيلوغراماً من الشحوم .. وكان من المقرر ان يسافر الى الولايات المتحدة للعلاج في ديسمبر الماضي ، والذين شاهدوا الملك في قمة الكويت او شاهدوه وهو ينزل أو يصعد سلّم طائرته بمصعد كهربائي يعلمون عن هذه الصحة السليمة .**

هذا بعض مما قاله « العميد » ملحم كرم في حق ولي نعمته الملك فهد لكن ماذا قال الملك ، بالطبع لن نستطيع أن نعلق على كل مايقول الملك .. لأن جلالته ليس موفقا فيما يقول نظرا الى تعليمه العالي ! وحنكته الحادة ! لكن لا يمنع أن نعلق على البعض عساه يغني عن الكل :

قال الملك : ان نظام الحكم ( مجلس الشورى ) سيكون مساندا لمجلس الوزراء .

**قلت : فابشروا بمجلس تشريعي خاضع للسلطة التنفيذية وليس مستقلا عنها ! .**

قال الملك : « هنا يهمني أن أوضح شيئا ربما يجهله البعض أو زوج عكس حقيقته : أن المملكة العربية السعودية تسير بأمر شخص واحد ، والحقيقة عكس ذلك تماما فإن أكثر من ٢٠٠ شخص يشتركون في الرأي قبل أتخاذ أي قرار » .

**قلت : معلوم .. ومعلوم من هم الـ ٢٠٠ شخص ياجلالة الملك : أليسوا مجلس العائلة ، أهل الحل والعقد ، وأهل الامر والنهي ، أساطين السياسة والمال .. فأية شورى تلك ! .**

قال الملك : « أننا نطرح الأمر على مجلس الوزراء لينافشه ، والنقاش حرّ ، حرية كاملة » .

**قلت : صحيح والدليل كثرة الصفعات واللطمات والسباب من الامراء الوزراء الى الوزراء « الأجراء » ! .**

قال الملك : « الواقع ليس في المملكة سجين سياسي واحد » ! .

**قلت : صحيح ، ومن قال غير ذلك فهو كاذب .. لأن كل الشعب في المملكة سجناء ! ..**